

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين

منى فوزي رجب عواد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1442هـ/2020م

الإنتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين

إعداد:

منى فوزي رجب عواد

إدارة وريادة تخصص مالية/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

إشراف: الدكتور بدر شحدة سعيد حمدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من  
معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

2020/هـ1442م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد التنمية المستدامة

### إجازة الرسالة

الإيمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين

اسم الطالبة: منى فوزي رجب عواد  
الرقم الجامعي: 21710466

إشراف: الدكتور بدر شحدة سعيد حمدان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/8/15 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور بدر شحدة سعيد حمدان  
2- ممتحناً داخلياً: الدكتور عبد الوهاب الصباح  
3- ممتحناً خارجياً: الدكتور حسن السعدوني

التوقيع: Dr. B.H.G. Economic  
التوقيع: عبد الوهاب الصباح  
التوقيع: حسن السعدوني

القدس - فلسطين

2020/8/1442م

## إهداء

إلى يبايع الحب والحنان... أبي وأمي.

إلى من كانت نصائحهم ورودا زرعت في دربي... أخواني وزوجي وأصدقائي.

إلى أبنائي أعز ما أملك... صلاح ويوسف وريما وإيلا.

إلى العاملين بالجهاز المصرفي الفلسطيني... زملائي في بنك القدس.

إلى الأكرم منا جميعاً... أرواح شهدائنا الأبرار.

**إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع**

الباحثة/ منى فوزي رجب عواد

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

منى فوزي رجب عواد

التاريخ: 15/8/2020

## شكر وعرفان

قال رسول الله ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

لا يسعني في نهاية هذا العمل المبارك إلا أن أحمد الله على أن يسر لي إنجاز هذا العمل فله الحمد أولاً وأخيراً، كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى إدارة جامعة القدس أبوديس، وإلى أساتذتي الأفاضل، وأخص بالذكر الدكتور بدر حمدان الذي أشرف علي هذا العمل ولم يبخل بجهد ونصيحة لإخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية، والدكتورة تهاني جفال والدكتور حسن السعدوني؛ لجهودهم الرائعة.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، الدكتور عبد الوهاب الصباغ، والدكتور حسن السعدوني، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى توجيهاتهم الرشيدة ونصائحهم العلمية القيمة التي بلا شك أثرت الرسالة وأغنيتها، فجزاهم الله خيراً، ووفقهم وسدد خطاهم. والشكر موصول إلى أصدقائي الأعزاء كلاً باسمه ولقبه كما أنني أجد نفسي مديناً بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد فجزاه الله عني خير الجزاء

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر أفراد عائلتي الكريمة أبي وأمي وأخي وأخواتي وزوجي وأبنائي الذين هم أعز الناس على قلبي.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحثة/ منى فوزي رجب عواد

## مصطلحات الدراسة:

### 1- النمو الاقتصادي:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون هذه الزيادة في المدى الطويل وأن يركز أيضاً على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط (عطية، 2003، ص11).

### 2- الإئتمان المصرفي:

هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويعرف في الاقتصاد الحديث: بأن يقوم الدائن بمنح المدين مدة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية تعتمد على المصارف بأنواعها. ويعرف أيضاً بأنه الثقة التي يعطيها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض معين خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (أبو جبر، 2015، ص9).

### 3- مفهوم القطاع المصرفي:

القطاع المصرفي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية والقوانين التي تنظمها للعمل في المجتمع والتي تخضع للرقابة من جهة محددة وهو البنك المركزي في دولة ما (داوود، 2017، ص36).

### 4- التسهيلات الإئتمانية:

يقصد بالتسهيلات الإئتمانية المباشرة الإئتمان الممنوح من المصارف لمختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، وتشمل هذه التسهيلات القروض والجاري مدين والتمويل التأجيري (عودة، 2007، ص143).

### 5- المنح والمساعدات:

عرفت لجنة مساعدات التنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المنح والمساعدات على أنها المعونات التقنية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلي الدول الفقيرة التي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رضاء المجتمع (العجمي، 2011، ص47).

## 6- الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو نشاط استثماري لشخص أو فرع من مؤسسة أجنبية لمشروع قائم في دولة أجنبية غير الدولة المقيم فيها المستثمر تعطيه صلاحيات تجعله يتحكم في المشروع، ويكون الاستثمار طويل الأجل، ويعتبر نوع من أنواع الاستثمار الدولي، وقد يكون نشاطها إنتاجياً أو بيعاً أو خديماً أو تسويقاً (حمدان، 2014، ص104).

## 7- المتغير الوهمي:

نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني فقد تم إدراج، متغير وهمي D1 حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية الناجمة عن توتر الأوضاع السياسية، على مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي. ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات (2000-2002) وكذلك في عام 2007، 2006، 2012، 2104، وتتصف هذه السنوات بحالة عدم الاستقرار السياسي. ويرمز له بالرمز (DV).

## الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإئتمان المصرفي علي النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996م-2018م)، والتعرف على مفهوم الإئتمان المصرفي وأهميته والنظريات المفسرة له ومعرفة مزايا وعيوب الإئتمان المصرفي وتحديد أنواعه ومحدداته ودوافعه وكذلك هدفت الدراسة إلي التعرف علي النمو الاقتصادي وأنواعه وعناصره وأراء المدارس والمفكرين والنماذج المختلفة المفسرة للنمو الاقتصادي، وقد تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج على احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود متجهين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary least Square) باستخدام برنامج (Eviews11)، من أجل تقدير النموذج القياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود علاقة سببية طويلة الأجل ذات اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي إلى التسهيلات الإئتمانية. ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة لوجود علاقة سببية ثنائية تبادلية بين النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات، وبلغ معامل التحديد المعدل (0.95)، مما يعني أن التغير في (التسهيلات الإئتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع السياسية)، تؤدي إلى التغير في المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي بنسبة 95%، وما نسبته 5% من التغير في المتغير التابع تعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج. كما توصلت الدراسة إلى أن معامل انحدار التسهيلات الإئتمانية بلغ (0.5980)، وبلغ معامل انحدار المنح والمساعدات (0.9320)، كما بلغ معامل انحدار الاستثمار الأجنبي المباشر (1.667)، في حين بلغ معامل انحدار الأوضاع السياسية (-193.83). وبلغت مرونة الأوضاع السياسية (-0.0063).

واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة ضرورة العمل علي تحسين الإئتمان المصرفي وتطوير البنية التحتية وتطوير وتدعيم القطاعات الإنتاجية وجذب رجال الأعمال والاقتصاديين إلي داخل فلسطين للاستثمار وتنمية مهارات العمالة في فلسطين.

# **Bank Credit and its Impact on the Economic Growth in Palestine**

**Prepared by: Mona Fawzy Rajab Awwad**

**Supervisor: Dr. Bader Shehda said hamdan**

## **Abstract:**

The study aimed to measure the effect of the bank credit on the economic growth in Palestine during the period (1996-2018). and to identify the concept of bank credit and explained its importance and theories, and to know the advantages and disadvantages of bank credit and determine its types, limitations and motivations, as well as the study aimed to introduce the economic growth and its types and elements and the opinions of schools and scholars and the different models that explained the economic growth and also to analysis the indicators of the Palestinian economy during the study period using the Ordinary least Square method by using the Eviews11 program to analyze the time series using the co\_ integration method to check the stability.

The study found that there is a causal long-run relationship of a one direction causal relationship. This relationship is heading from economic growth to credit facilities. And found a one direction causal relationship, this relationship is heading from economic growth to the direct foreign investment, and the existence of a causal reciprocal relationship between economic growth, grants and aid, and the adjusted coefficient of determination reached (0.95) , which means that the changes in the independent variables represented in (credit facilities, grants and aid Foreign direct investment, political conditions) , leads to a change in the dependent variable represented by economic growth of 95%, and 5% of the change in the dependent variable is due to variables not included in the model and the credit facilities regression coefficient reached (0.5980) , and reached The coefficient of regression of grants and aid (0.9320) , the coefficient of foreign direct investment (1.667) , and the coefficient of the imaginary variable represented in unstable political situations (-193.83) , and the coefficient of elasticity of political conditions (-0.0063)

The study recommended the necessity of working to improve bank credit, upgrading the infrastructure, developing and supporting the productive sectors, attract businesspersons and economists into Palestine for investment and develop employment skills in Palestine.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تسعى الدول على مختلف تقنياتها إلى تحقيقها، ورغم الاختلاف والتفاوت في النظم الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها جميعاً من الناحية النظرية، تبحث عن الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين مستويات المعيشة للأفراد عبر تحقيق معدلات ملموسة من النمو الاقتصادي.

ونجاح عملية النمو الاقتصادي يجب أن توفر الدول مصادر مالية واقتصادية كافية لتلبية احتياجات تلك الدول من تمويل عمليات الاستثمار والإنتاج فيها، حيث أن مشكلة التمويل تبرز بشكل واضح في الدول النامية التي دوماً تسعى إلى زيادة إنتاجها وتخفيض ديونها للخارج وإعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية وبناء استراتيجية تنموية تحقق لها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والقضاء على مشكلة البطالة في المجتمع.

وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين مصادر خارجية ومصادر داخلية، وتتمثل المصادر الخارجية للتمويل في القروض والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، أما المصادر الداخلية فتتمثل في الادخارات التي يحققها الأفراد وقطاع الأعمال والحكومة وقروض المؤسسات المالية الوسيطة، وأهمها الجهاز المصرفي، حيث يعتبر الجهاز المصرفي أهم مصادر التمويل الداخلية

باعتباره حجر الأساس في التنمية الاقتصادية في أي دولة، ومن أولويات عمله توفير الإئتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة التي تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

لذلك تعتبر عملية تمويل التنمية من أكثر المعوقات التي تؤدي إلى فشل السياسات الإنمائية في الدول النامية، وهنا تبرز أهمية وجود قطاع مصرفي مستقر في تلك الدول، حيث يعتبر القطاع المصرفي الممول الرئيسي للتنمية والنمو في الدول النامية عن طريق منح الإئتمان المصرفي ببرامجه المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج مما يساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، لهذا السبب يعتبر القطاع المصرفي الممول الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى عمله الهام في توفير الودائع وقيامه بدور الوسيط بين المقترض والمودعين وتقديم تلك الودائع على شكل ائتمان للمستثمرين مما يساعد في نمو الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة في كافة المجالات.

إن واقع القطاع المصرفي الفلسطيني يختلف عن باقي الدول المجاورة، وذلك بسبب معوقات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تهدد البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة القطاع المصرفي الفلسطيني، إذ أصدرت السلطات الإسرائيلية العديد من الأوامر لمتحكم بالأنشطة المصرفية والنقدية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى معاناة ذلك القطاع من انخفاض في مستويات الادخار الذي يعتبر الممول الرئيسي للاستثمار، وذلك بسبب اختلاف الدخل في الأراضي الفلسطينية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك منح الإئتمان واستخدامه لأغراض غير استثمارية مما لا يؤدي إلى استقرار اقتصادي واجتماعي، وبالرغم من المعاناة والإجراءات التي يواجهها القطاع المصرفي الفلسطيني، إلا أنه يعتبر من أهم روافد تمويل النمو الاقتصادي، وعليه مسؤولية مجتمعية ويساهم بدور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي اجتهدت السلطة الفلسطينية على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مع بداية تأسيسها عام 1994م، وتميزت السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية (1994م-1999م) بتحقيق معدلات نمو إيجابية، نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وسياسات تطوير الكادر البشري التي رافقت بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في بداية تأسيسها. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى وما نجم عن سياسات الاحتلال فقد تراجعت معدلات النمو، وأخذت في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى عام 2019م.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تحاول قياس وتقدير أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وتحديد المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي، بما يضمن استدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ودخل الفرد.

## 2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في الوضع الذي يعاني منه القطاع المصرفي الفلسطيني وسعيه الحثيث لتوفير الادخارات وضخها في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لتمويل الاستثمارات، حيث أن التمويل المصرفي هام جداً لتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على معدلات البطالة وذلك عن طريق زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاجية، إلا أن التمويل المصرفي للنمو الاقتصادي ما زال محدود بسبب غياب العملة الفلسطينية وعدم تحكم سلطة النقد بالعرض النقدي، بالإضافة لعدم تحكم البنوك بحجم الإئتمان الممنوح للاقتصاد نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، بالإضافة لتذبذب معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني منذ قدوم السلطة الفلسطينية، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (4.94%) خلال الفترة (1995-2019)، ولمعرفة كيفية مساهمة الإئتمان المصرفي في تمويل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين؟

## 3.1 أهداف الدراسة:

إن وجود قطاع مصرفي مستقر ومتعافي يعمل على توفير التمويل اللازم لكافة برامج النمو والتنمية الاقتصادية منها والاجتماعية حيث أن قوة الجهاز المصرفي تجعله يقوم بكافة مسؤولياته الاقتصادية والمجتمعية ومن هنا تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 2- التعرف على واقع الائتمان المصرفي في فلسطين.
- 3- تحديد أهم العوامل التي تؤثر في حجم الإئتمان المصرفي الممنوح.
- 4- قياس أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 5- تقدير أثر المنح والمساعدات على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 6- معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 7- معرفة وتقدير أثر الأوضاع السياسية الغير المستقرة على النمو الاقتصادي في فلسطين.

#### 4.1 أسئلة الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة، يمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي:
- 1- ما مدى تأثير التسهيلات الإئتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي في فلسطين؟
  - 2- هل المنح والمساعدات الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في فلسطين؟
  - 3- ما حجم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فلسطين؟
  - 4- هل الأوضاع السياسية لها على النمو الاقتصادي في فلسطين؟

#### 5.1 فرضيات الدراسة

على ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يوجد علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في فلسطين.
- 2- زيادة المنح والمساعدات تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 3- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 4- تسهم الأوضاع السياسية الغير مستقرة في تردي النمو الاقتصادي في فلسطين.

#### 6.1 أهمية الدراسة

##### 1.6.1. الأهمية العملية:

- 1- ترجع أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس موضوعاً هاماً وحيوياً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يعتبر الإئتمان المصرفي حجر الأساس في التنمية الاقتصادية، فيؤكد العديد من الاقتصاديون على وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو الاقتصادي وبين حجم الإئتمان المقدم من النظام المالي والمصرفي.
- 2- ستساعد الدراسة صناعات القرار والمسؤولين في رسم الخطط ووضع السياسات التي تؤدي إلى تحسين واقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين من خلال النتائج والتوصيات التي ستتوصل لها الدراسة. بالإضافة للتعرف على جوانب القصور في الإئتمان المصرفي ومعرفة المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي وطرق تجنبها ومعالجتها في فلسطين.

## 2.6.1. الأهمية العلمية:

- 1- يكتسب البحث أهمية في أنه يركز على الفترة الزمنية (1995م-2019م)، أي فترة ما بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن هذه الفترة مرت بالعديد من التقلبات والتحديات التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني. كما أنها فترة لم يتم تناولها في الدراسات السابقة.
- 2- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القياسية التي حللت وقيست تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وستكون هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبات العربية يستفيد منها كل من يريد التعرف الائتمان المصرفي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

## 7.1 منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي والكمي (القياسي)، وذلك على النحو التالي: حيث ستستخدم الباحثة المنهج الوصفي لتوضيح أهمية الائتمان المصرفي، ودوره في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، في حين استخدمت المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وذلك من خلال نموذج السلاسل الزمنية (time sires) يشمل النمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة، والتي تشمل التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى متغير صوري يعكس الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة.

## 8.1 نموذج الدراسة

بناء على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة اعتمدت الدراسة على النموذج القياسي التالي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 CF + \beta_2 GD + \beta_3 FDI + \beta_4 D_1 + \varepsilon$$

حيث إن:

**GDP:** إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. وهو عبارة عن المتغير التابع الذي يعكس النمو الاقتصادي في فلسطين (Gross Domestic Product).

**CF:** التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities) ليعكس الائتمان المصرفي.

**GD:** المنح والمساعدات (Grants and aid).

**FDI:** الاستثمار الأجنبي المباشر (Direct Foreign Investment).

**DV:** متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الأوضاع السياسية.

$\varepsilon$ : تمثل الخطأ العشوائي

$\alpha, \beta$ : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : معاملات المرونة للمتغيرات المستقلة.

### 9.1 حدود الدراسة

- 1- الحد الموضوعي: سوف يتناول البحث أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- 2- الحد الزمني: يتمثل الإطار الزمني للدراسة من عام 1996م-2018م.
- 3- الحد المكاني: المناطق الفلسطينية محافظات الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

### 10.1 هيكل الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول ركز على الإطار العام للدراسة من خلال عرض مشكلة الدراسة وفرضيات الدراسة والأهمية والأهداف بالإضافة لنموذج الدراسة والمتغيرات الخاصة بالنموذج القياسي.

أما الفصل الثاني فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث ناقش المبحث الأول الإئتمان المصرفي أنواعه ومخاطره، وأهم تقسيمات الإئتمان المصرفي، أما المبحث الثاني مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم مقاييس النمو الاقتصادي بالإضافة لأهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي. في حين سرد المبحث الثالث الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي سواء كانت دراسات محلية أو عربية أو أجنبية.

أما الفصل الثالث فقد ركز على التحليل لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والمتغيرات الرئيسية في النموذج القياسي، وذلك من خلال مبحثين، إذ ركز المبحث الأول على تطور الإئتمان المصرفي في فلسطين من خلال عرض مفهوم القطاع المصرفي وأهميته، وتطور القطاع المصرفي الفلسطيني من عام 1921م حتى عام 2019م، كما تم تحليل التسهيلات الإئتمانية في فلسطين من حيث التوزيع القطاعي والجغرافي بالإضافة لنوع العملة.

أما المبحث الثاني فقد حلل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني مركزاً على النمو الاقتصادي في فلسطين، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالإضافة لمناقشة وتحليل المنح والمساعدات في فلسطين، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وناقش الفصل الرابع الإجراءات والمنهجية وتقدير النموذج ومناقشة الفرضيات، من خلال مبحثين، حيث ركز المبحث الأول على الإجراءات والطريقة والمنهجية المتبعة في التقدير القياسي للنموذج. أما المبحث الثاني فقد ناقش وحل نتائج النموذج القياسي، بالإضافة للتحليل الاقتصادي للنتائج القياسية، واختبار مدى صحة الفرضيات.

وأخيراً النتائج والتوصيات.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والأدبيات السابقة

#### المقدمة:

يتناول هذا الفصل الإئتمان المصرفي من حيث مفهومه وأنواعه ومخاطره، مع التركيز على أنواع الإئتمان المصرفي والإئتمان المصرفي المباشر لكافة تقسيماته وأنواعه، بالإضافة إلى الإئتمان المصرفي الغير مباشر، وأيضاً على العوامل المحددة لحجم الإئتمان المصرفي.

وأيضاً علي النمو الاقتصاد ودوره وأهميته في الارتفاع بمستوى الناتج ومن ثم رفع المستويات المعيشية للمجتمعات الفقيرة، فالنمو الاقتصادي وهو أحد أهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها، ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وهو من أهم المؤشرات العامة التي تدل على تطور الوضع الاقتصادي، ولقد تطورت نظرية النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً، عن طريق مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، وتتعدد النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي والمفسرة له وكذلك قياس مؤشرات النمو الاقتصادي، وعلى مدى قرون سابقة كان لدراسات النمو الاقتصادي مجالاً كبيراً للاتفاق والاختلاف، كونها شكلت مسألة مركزية للنظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على مدار السنين

بالتالي تناول هذا الفصل بعض المفاهيم والأساسيات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي من حيث تعريفه ومصادره وأنواعه ومن حيث النظريات والنماذج التي تحدثت عن النمو الاقتصادي. وسنتحدث في

هذا الفصل عن الطبيعيين والتجاربيين وأيضاً عن المدرسة الكلاسيكية وروادها آدم سميث، روبرت مالتوس، ديفيد ريكاردو وكذلك سنتطرق إلى النظرية الماركسية التي قالت أن النظرية الكلاسيكية نظرية تافهة، ولا ننسى نظرية كنيوز لأن لها دور مهم وكبير في تفسير النمو الاقتصادي، ومن ثم النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي بشكل كمي ومن هذه النماذج نموذج هارود\_ دومار ونموذج سولو، وهو من أهم النماذج لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، والذي جاء لحل المشكلة التي واجهت هارود - دومار، ثم نظرية النمو الجديدة (الداخلية) حيث تفسر هذه النظرية الاختلاف الحاصل في معدلات النمو بين البلدان، ومن نماذج هذه النظرية نموذج لوكاس ورومر، ونموذج k.

بالإضافة لمراجعة الأدبيات السابقة في مجال أثر الإلتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، سواء في فلسطين أو الدول العربية والأجنبية، والتعليق على الدراسات السابقة.

## 1.2 مفاهيم الإئتمان المصرفي

### 1.1.2. المقدمة:

يتناول هذا المبحث الإئتمان المصرفي من حيث مفهومه وأنواعه ومخاطره، مع التركيز على أنواع الإئتمان المصرفي وتقسيماته إلى الإئتمان المصرفي المباشر لكافة تقسيماته وأنواعه، بالإضافة إلى الإئتمان المصرفي الغير مباشر، كما سيركز هذا المبحث على العوامل المحددة لحجم الإئتمان المصرفي.

### 2.1.2. تعريف الإئتمان المصرفي:

الإئتمان المصرفي هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويعرف في الاقتصاد الحديث: بأن يقوم الدائن بمنح المدين مدة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية تعتمد على المصارف بأنواعها. ويعرف أيضاً بأنه الثقة التي يعطيها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض معين خلال فترة زمنية معينة، ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (أبو جبر، 2015، ص9).

كما يعرف الإئتمان المصرفي بأنه الطريقة المصرفية التي عن طريقها يقوم البنك التجاري بتمويل العميل (فرد أو شركة) إما بمنحه قرصاً مباشراً، أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة. وأيضاً يمكن تعريفه بأنه الثقة التي يعطيها البنك للعميل (فرد أو شركة) حين يعطيه مبلغاً من النقود، أو يكفله بهذا المبلغ لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض بالوفاء بالتزامه، عن طريق عائد معين يحصل عليه البنك، يتمثل في الفوائد والعمولات (أبو كمال، 2007، ص74).

### 3.1.2. أنواع التسهيلات الائتمانية (The Types of Credit Facilities):

تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية كبيرة للبنوك، وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك، لذلك تتولى الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة، والتي يراعي من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين المصرفية، ومع التطور المصرفي تطورت الخدمات المصرفية ولم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية، فقد ظهر السلف وخصم الكمبيالات وقروض الجاري مدين...إلخ.

وأصبح يطلق على هذه الخدمات المصرفية المتنوعة بالتسهيلات الائتمانية لتصبح أكثر شمولية والتي يتم من خلالها تمويل الأفراد والقطاعات الاقتصادية على حد سواء، بناء على ما سبق يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة، والتسهيلات الائتمانية الغير مباشرة، وذلك على النحو التالي (أبو شيخة، 2016، ص40-41):

### 1.3.1.2. التسهيلات الائتمانية المباشرة (Direct Credit Facelifts):

#### 1- القروض والسلفيات (Loans and Advances):

تعتبر القروض والسلف أبسط أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة، ومن أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً. وتتمثل في قيام المصرف بإعطاء مبلغ من المال لزيائنه على سبيل الدين وفق شروط وأسس محدودة، وتعتبر القروض والسلف أكثر الأصول ربحية وأكبر مجالات توظيف الأموال لدى الجهاز المصرفي. وأهم ما يميز القروض والسلف هو حصول المقرض على هذه القروض وفق جدول زمني (إما على دفعة واحدة أو على دفعات)، ويعد هذا النوع من الائتمان النقدي المباشر، وعادة يتم استخدام هذا النوع لتغطية المال العامل أو تمويل احتياجات المقرضين المتعددة.

كما أن القروض والسلف بها العديد من التصنيفات والتصنيف الأكثر شيوعاً هو الذي يراعي المدة أي حسب آجال الاستحقاق فمنها قروض قصيرة الأجل (مدتها سنة أو أقل)، وفي الغالب تستخدم لتمويل النشاط الجاري للمؤسسات، وهناك قروض متوسطة الأجل (تمتد إلى خمس سنوات) وتمنح هذه القروض لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل تطوير الإنتاج أو التوسع، أما النوع الأخير فهو القروض طويلة الأجل والتي تزيد مدتها عن خمس سنوات، وتمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية وبناء المصانع وشراء الآلات وغيره (الخضيرى، 1987).

#### 2- الجاري مدين (Over Draft Account):

ينظر إلى الحساب الجاري المدين على أنه تعهد المصرف بأن يضع مبلغاً معيناً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة. ويستفيد العميل من ذلك إما بقبض هذا المبلغ كله أو جزء منه خلال المدة بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى، وفي المقابل بتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما يتفق عليه من فرائد وعمولة ومصرفات. وكان الحساب الجاري المدين في فترة ما الشكل

الرئيسي لنشاط البنوك التجارية في تقديم الائتمان النقدي المباشر، وتوسعت البنوك التجارية في هذا النوع من التسهيلات لارتفاع العائد منه إذ يحصل البنك على عمولة بالإضافة إلى الفائدة المفروضة والتي تحسب عادة على الرصيد اليومي المسحوب، ويتميز حساب الجاري مدين بتحقيقه نسبة أعلى من الربحية ودرجة أكبر من السلامة والأمان (انجرو، 2006، ص25).

### 3- الكمبيالات المخصومة (Discounted Bills):

تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاه أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، والمصرف يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل موعد استحقاقها، ويقوم المصرف بمطالبة المدين بقيمتها.

### 2.3.1.2. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (Indirect Credit Facilities):

هي عبارة عن التسهيلات التي لا ينطوي عليها دفع نقدي إلى العميل بشكل مباشر، فهي توظيفات غير نقدية تأخذ شكل الخدمات الهامة التي تقدمها المصارف التجارية على العاملين معها تسهيلاتاً لأعمالهم، وتقسم التسهيلات المصرفية غير المباشرة إلى عدة أنواع منها:

### 1- الكفالات (خطابات الضمان Letters of Guarantee):

يعتبر من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية حيث تعتبر هذه الكفالات عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف.

بمعنى وجود علاقة بين شخص يحتاج إلى مال فيبحث عنه، وشخص آخر يقرضه، فيكون الأول المدين والثاني الدائن، ومن الجدير ذكره أن الدائن يطلب ضمانه، فيدخل عندئذ شخص ثالث يلتزم مع المدين بتسديد الدين ضمن شروط الإقراض وفي تاريخ الاستحقاق.

وتعتبر الكفالة التي يصدرها المصرف أو يصادق عليها التزام عرضي لا يترتب عليه أية مسؤولية مادية على البنك إلا في حال إخلال العميل بالتزامه وعدم الوفاء بتعهداته، عندما يطلب المستفيد الذي صدرت الكفالة لصالحه بدفع قيمة الكفالة، فتصبح الكفالة التزام فعلي على البنك، ويقوم بدفعها ومطالبة العميل بعد ذلك (النجار، 1997).

## 2- الاعتمادات المستندية (Documentary Credit):

ابتكر الفكر المصرفي الاعتمادات المستندية لخدمة التجارة الخارجية، فالاعتمادات المستندية هي كتاب صادر عن البنك بتعهد بموجبه لجهة معينة (المستفيد) بدفع مبلغ معين ضمن شروط تذكر بكتاب فتح الاعتماد لقاء تقديم وثائق ومستندات تثبت تنفيذ جميع الشروط والأحكام الواردة بكتاب الاعتماد. وقد جرى العرف المصرفي على أن يتم تبليغ ودفع قيمة الاعتماد للمستفيد بواسطة مصرف في بلد المستفيد (المصدر). وتلعب الاعتمادات المستندية دوراً هاماً في تسهيل وتوسيع التجارة الخارجية، وذلك من خلال ضمان المصدر حقه في استيفاء قيمة بضاعته المشحونة نظراً لوجود تعهد غير قابل للنقص من قبل مصرف المستورد (زايدة، 2006، ص 27).

## 3- التأجير التمويلي (Operating Lease):

يعتبر التأجير التمويلي أحد الخدمات التمويلية الحديثة التي تشبه إلى حد كبير عقد الإيجار، إلا أنه يتضمن قيام البنك أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للأفراد والمؤسسات مقابل دفعات محددة ووفقاً لشروط معينة، بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل عندما يسدد المستأجر الإيجار كاملاً وخلال الفترة المنفق عليها (الزبيدي، 2002، ص 118)، إذ يعتبر التمويل التأجيري من أهم التطورات التي حدثت في نشاطات البنوك التجارية، ويعتبر ذروة التطوير القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تدفع كامل القيمة أو الكلفة. ويعتبر التمويل التأجيري شكلاً جديداً للائتمان المصرفي (زايدة، 2006، ص 25-27).

## 4- بطاقات الائتمان (Credit Cards):

هي عبارة عن بطاقات يصدرها البنك لعملائه ويتيح المجال لهم بالسحب النقدي أو تسديد أثمان السلع والخدمات المشتراه من المحلات التجارية وغيرها، دون الحاجة إلى حمل أوراق النقود، وذلك من خلال استخدام بطاقة ممغنطة على شكل صراف آلي برقم سري أو التوقيع على الفواتير،

وعادة ما يستوفي البنك من العملاء ضماناً حسب قرار البنك ويقوم باستيفاء عمولات على إصدار هذه البطاقات، إضافة إلى فوائد تحتسب على السحوبات النقدية، وبالتالي فإن بطاقات الائتمان تحقق مصلحة ثلاث أطراف هم البنك الذي يقوم بتوظيف أمواله، وأصحاب المحلات التجارية الذين يحققون زيادة في مبيعاتهم، وحامل البطاقة الذي يقلل من حاجته لحمل النقود (رمضان وجودة، 2000، ص18).

#### 4.1.2. السياسة الائتمانية:

تعددت السياسة الائتمانية، وأخذت أشكالاً متنوعة، بناء على وجهة نظر الباحثين في مجال الائتمان، حيث عرفت السياسة الائتمانية بأنها مجموعة من التعليمات والأسس التي تضعها إدارة البنك للاسترشاد بها عند وضع برامج الإقراض، والالتزام بها عند التنفيذ، وتشمل هذه السياسات عادة الإجراءات الواجب اتباعها في دراسة الطلب على الائتمان المقدم من العميل، وكذلك الأساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي، من قبل دائرة الائتمان المصرفي، كنوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر، حيث أنها تغطي سياسات الإقراض مجموعة من الاعتبارات أهمها (الراوي، 2003، ص166-167):

- 1- احتياجات النشاط الاقتصادي والتي من المفترض أن تغطي سياسة الإقراض احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه البنوك، أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.
- 2- الاعتبارات القانونية، وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان، لكي لا يحدث اختلافات بين سياسات البنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، وللسياسات الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.
- 3- تحديد حجم القروض وأنواعها، والتي من خلالها توضح السياسة الموضوعية حجم القروض التي ستمنح من البنك اعتماداً على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد أنواع القروض التي سيقدمها.
- 4- تحديد شروط القرض، خاصة طريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم، والاتجاهات الحديثة تقضي بأن يتم استرداد القرض من الإيرادات المتوقعة للمقترض، وليس في الضمانات المقدمة للبنك.
- 5- تحديد متطلبات سلامة القرض، وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى البنك إلى إيجادها وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون منقطة مع حجم القرض والائتمان الممنوح.

وفي الغالب تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بالعديد من المسائل الهامة، مثل حجم الأموال المتاحة للاقتراض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض (هندي، 2006، ص100).

ونظراً لأهمية السياسة الائتمانية فقد تعددت أهداف البنوك، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف على النحو التالي، (نصار، 2005، ص56-57):

- 1- منع التضارب في القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- 2- ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، من خلال تحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعة.
- 3- التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح من خلال ضمان عائد مناسب للبنك، ومن ثم المحافظة على استمراره في تادية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تقوي من سلامة وقوة المركز المالي السوقي للبنك.
- 4- التوافق العام على اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلفية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.
- 5- التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبنى البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.

## 5.1.2. العوامل المحددة لحجم الإئتمان المصرفي:

هناك العديد من العناصر والمؤشرات التي تؤثر على حجم الإئتمان المصرفي منها (الشيخي، 2012، ص11):

- 1- المؤشرات المالية للشركة المقترضة: وهي المؤشرات المالية التي يستخدمها ضابط الإئتمان في تقييم وتقدير قدرة الشركة على تسديد القرض مع فوائده في المواعيد المحددة، وتشمل هذه المؤشرات، التدفقات النقدية ونسب السيولة والرفع المالي

- 2- السمات الشخصية للعميل: وتشمل عناصر مثل حجم الشركة وجودة منتجاتها ونوع نشاطها، وحصتها السوقية، ونوعية مجلس الإدارة. وتشمل أيضاً شخصية العميل مثل (الأمانة، الشفافية، السمعة، النزاهة، والالتزام).
- 3- السياسة الائتمانية للبنك المقرض: وتتمثل في نمط سياسة إدارة البنك التي تطبقها وتقرها في اتخاذ قرارات الإقراض في مجال الموازنة بين العائد والمخاطرة. وتعرف السياسة الائتمانية للمصارف بأنها الإطار العام الاساسي الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الارشادية التي تقرها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص.
- 4- كفالة القرض: الضمان والعهود التي يقدمها العميل إلى البنك سواء كان بصورة شخصية أو نقدية أو في شكل من أشكال الأصول الأخرى: العقار، الأوراق المالية، الأوراق التجارية... الخ.
- 5- القوائم المالية: تعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي، وهي تمثل التقارير المالية الخارجية التي توجه عادة للمستثمرين والمقرضون وغيرهم من أصحاب المال، وتشمل هذه القوائم: قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الإيضاحات التي تنشر مرفقة بتلك القوائم.

## 6.1.2. مخاطر عملية الائتمان وأنواعها:

يوجد العديد من المخاطر التي تؤثر على عملية الائتمان، ويجب العمل على تجنب تلك المخاطر ومن هذه المخاطر:

- 1- مخاطر الإدارة: ترتبط مخاطر الإدارة بنوعية الإدارة التي تتبع في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، والنظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، وطبيعة هذه السياسات.
- 2- مخاطر السيولة: وترتبط مخاطر السيولة بالمقرض، وتنص على عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه، فتظهر حينها مخاطر الفشل في المطابقة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.
- 3- مخاطر العميل: وهي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة، وأدائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.
- 4- مخاطر الصناعة: وهي المخاطر التي تصاحب الصناعة التي تعمل فيها الشركة
- 5- مخاطر الاقتصاد الكلي: وهي المخاطر التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي تعمل فيها الشركة، مثل المخاطر السياسية وتقلبات أسعار الفائدة (أبو جبر، 2015، ص15).

## 7.1.2. مراحل وإجراءات منح الائتئام:

الأموال التي تجهزها المصارف للائئمان هي أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال، لذلك لا تسمح إدارة المصرف بأن تتصرف وفقاً لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائئمان أو رفض ذلك. لذلك تضع إدارة المصرف إطاراً مكتوباً تلزم إدارة الائئمان بالالتزام به عندما يتقدم العميل بطلب الائئمان مما يمنع أي انحراف في قرار الائئمان. ومن المراحل التي تمر بها عملية منح الائئمان. نصار (2005، ص64-66):

- 1- **البحث عن الفرص وجذب العملاء:** لا يعتمد المصرف التجاري على عملائه الذين يتقدمون إليه للتعامل معه في وسائل الدعاية، بل لا بد له من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والذهاب للعملاء والتعرف على احتياجاتهم التمويلية.
- 2- **مرحلة تقديم الطلب:** يصمم المصرف التجاري طلب قرض يشمل جميع البيانات الأساسية التي تعجل من عملية صناعة القرارات، ويجب عمل دليل للتمويل يقدم للعملاء المرتقبين، وأن يوجد مسئول أو أكثر لمساعدة العملاء في استيفاء بيانات الطلب
- 3- **دراسة طلبات الائئمان:** عند تعبئة طلب الائئمان يقوم العميل بتقديمه إلى قسم الائئمان لإجراء الدراسة عليه. وخاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدولة السداد، وقد تحدث زيارة شخصية من قبل موظفي المصرف إلى مقر العميل طالب القرض.
- 4- **تحليل المركز المالي للعميل:** يتم دراسة القوائم المالية للعميل وتحليلها لفترات تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، وتشمل عملية التحليل المالي القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات ونسب الربحية، ونسب النشاط ونسب المديونية وتساعد عملية التحليل للحسابات لمعرفة ما إذا كان يسمح للعميل الحصول على الائئمان أم لا.
- 5- **الاستفسار عن مقدم الطلب:** تقوم إدارة الائئمان بالاستفسار عن السمعة التجارية للعميل، وعلاقته السابقة مع المصرف والمصارف الأخرى،
- 6- **التفاوض مع العميل:** يتم التفاوض مع العميل عادة لمعرفة حجم التمويل ومدته وترتيبات السداد، وقد يتجمع القرض من أكثر من مصرف واحد إن كان حجمه كبير، ويحدد التفاوض على أساس قاعدة أنا أكسب وأنت تكسب
- 7- **طلب الضمان التكميلي:** في هذا الإجراء يقوم المصرف بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

- 8- **اتخاذ القرار والتعاقد:** تبدأ إجراءات التعاقد عندما يتم الاتفاق، وفي نفس الوقت يجب أن يكون المستشار القانوني جاهز بالعقد للتوقيع دون وضع شروط جديدة تظهر لأول مرة في العقد.
- 9- **تنفيذ التمويل والمتابعة:** يتم في هذه المرحلة تنفيذ التمويل ومتابعة خدمة العملية لضمان التزام العميل بالشروط، ويقوم المصرف بوضع جدول للمتابعة الدورية ووضع خطة لكيفية التصرف في حالة تعثر العميل، وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

### 8.1.2. الخلاصة:

في هذا المبحث تم استعراض مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي والعوامل المحددة لحجم الائتمان المصرفي ومخاطر عملية الائتمان وأنواعها التي شملت مخاطر الادارة والعميل والسيولة والمخاطر الصناعية ومخاطر الاقتصاد الكلي ومراحل وإجراءات منح الائتمان والتي كان من أهمها البحث عن الفرص وجذب العملاء وأنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

ومما سبق يتضح للباحثة أهمية الائتمان المصرفي بكل مكوناته للتنمية الاقتصادية في دول العالم، سواء كانت متقدمة أم نامية، بالتالي على الدول والحكومات أن تعطي أولوية للائتمان المصرفي وأنواعه ورسم السياسات والخطط التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال الائتمان المصرفي والاستفادة من الدول التي حققت قفزة تنموية من خلال الائتمان المصرفي.

## 2.2 مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

### 1.2.2 المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي في أي مجتمع له دور وأهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج ومن ثم رفع المستويات المعيشية للمجتمعات الفقيرة، فالنمو الاقتصادي وهو أحد أهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها، باعتباره من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وهو من أهم المؤشرات العامة التي تدل على تطور الوضع الاقتصادي، ولقد تطورت نظرية النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً، عن طريق مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، وتتعدد النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي والمفسرة له وكذلك قياس مؤشرات النمو، وعلى مدى قرون سابقة كان لدراسات النمو الاقتصادي مجالاً كبيراً للاتفاق والاختلاف، كونها شكلت مسألة مركزية للنظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على مدار السنين.

ويتناول هذا المبحث بعض المفاهيم والأساسيات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي من حيث تعريفه ومصادره وأنواعه ومن حيث النظريات والنماذج التي تحدثت عن النمو الاقتصادي. وسنتحدث في هذا المبحث عن الطبيعيين والتجاربيين، وأيضاً عن المدرسة الكلاسيكية وروادها آدم سميث، روبرت مالتوس، ديفيد ريكاردو وكذلك سنتطرق الي النظرية الماركسية التي قالت أن النظرية الكلاسيكية نظرية تافهة ولا ننسي نظرية كنيوز لان لها دور مهم وكبير في تفسير النمو الاقتصادي، وسنتحدث بعد ذلك عن النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي بشكل كمي، ومن هذه النماذج نموذج كالدور ونموذج هارود - دومار ونموذج سولو وهو من أهم النماذج لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، والذي جاء لحل المشكلة التي واجهت هارود - دومار، ثم نظرية النمو الجديدة (الداخلية) حيث تفسر هذه النظرية الاختلاف الحاصل في معدلات النمو بين البلدان، ومن نماذج هذه النظرية نموذج لوكاس ورومر، ونموذج k.

### 2.2.2 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أساسي تسعى إليه كل دول العالم، وذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة (عجمية، 2006، ص72)، أي أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل القومي فقط، بل يجب أن يحدث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل الزيادة للدخل - معدل النمو السكاني

- التضخم (عطية، 2003، ص11)، ويجب أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل القومي مستمرة وعلى المدى الطويل، ويعرفه آخرون أنه نمو الناتج ومتوسط الدخل الفردي والدخل القومي أساساً دون ضرورة أن يحصل تغييرات مهمة في الجوانب الأخرى سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية (خلف، 2007، ص459)، وهناك تعريف أشمل للنمو الاقتصادي وهو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون هذه الزيادة في المدى الطويل وأن يركز أيضاً على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط (عطية، 2003، ص11).

## 1.2.2.2. أنواع النمو الاقتصادي:

### 1- النمو التلقائي:

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، أي بفعل القوى الذاتية دون إتباع للتخطيط العلمي المسبق، ويكون دور الدولة مساعدة للسوق وليس أساسياً، ويتصف النمو التلقائي بالاستمرارية، وأنه من النوع البطيء، والمتلاحق والتدريجي، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية. وتتميز الدول المتقدمة بهذا النوع (صبيح، 2008، ص17).

### 2- النمو المخطط:

ويحدث نتيجة لعملية تخطيطية شاملة لجميع موارد المجتمع واحتياجاته، وهذا النوع ينتشر في البلدان الاشتراكية حيث تمتلك الدولة وسائل الإنتاج المختلفة، وتستخدم التخطيط الشامل كأسلوب لإدارة الاقتصاد، حيث ينمو الاقتصاد الوطني عن طريق خطط قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف

### 3- النمو العابر:

لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة، وعادة ما تكون خارجية ويزول هذا النمو بزوال العوامل التي أحدثته، وينتشر في البلدان المتخلفة، ويأتي هذا النمو نتيجة لعوامل مواتية ومؤقتة (المغربي، 2014، ص21).

## 2.2.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي:

يُقاس النمو الاقتصادي لأي دولة من خلال معرفة ودراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني ويوجد ثلاث أنواع لقياس النمو كالتالي:

### 1- المعدلات النقدية للنمو:

تُقاس معدلات النمو بتحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يساويها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب المتاحة للقياس خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بسوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين العملات المختلفة، والأساليب المحاسبية ويجب الاتفاق على نظام محاسبي واحد بين جميع الدول، لأن ذلك يسهل من التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.

ويوجد ثلاث أنواع لقياس معدلات النمو من ناحية الأسعار وهي (الماعي، 2010، ص 171-173):

#### أ- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

نستخدم القياس بالأسعار الثابتة، وذلك عند قياس النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مع إزالة أثر التضخم

#### ب- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

كثيراً ما يُقاس النمو الاقتصادي بالبيانات المنشورة سنوياً باستخدام العملات المحلية، وذلك عند معرفة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ولكن غالباً يتم استخدام معدلات النمو بالأسعار الثابتة بسبب ظهور مشكلة التضخم (نزاري، 2009، ص 55).

#### ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يستخدم لإجراء الدراسات الاقتصادية الدولية حيث يجب تحويل العملات المحلية، لأن العملات تختلف من دولة إلى أخرى، وغالباً ما يستخدم الدولار الأمريكي ويستخدم ذلك في مجال التجارة الخارجية.

## 2- المعدلات العينية للنمو:

كثيراً ما نستخدم مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، وذلك بسبب زيادة عدد السكان بشكل متساوي لدي الدول النامية مع معدلات الناتج ونمو الدخل، ويقاس معدلات نمو متوسط نصيب الفرد النمو الاقتصادي وعلاقته بمعدلات نمو السكان، وتستخدم المقاييس العينية مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية بسبب عدم دقة المقاييس النقدية لدي الخدمات (حمدان، 2012، ص10) نقلاً عن (المحي، 2010).

## 3- مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد المؤسسات والمنظمات على الدولة عندما تنشر تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقومة بسعر الدولار الأمريكي، وتتحدد القيمة الخارجية سعر الصرف لدولة ما وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة تعتبر علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة في التبادل التجاري (أبوشعبان، 2016، ص18).

## 3.2.2. مصادر النمو الاقتصادي (Sources of economic growth):

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، من أهم الأهداف لدي نظرية النمو الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر الإنتاج، ويستطيع أي مجتمع أن يزيد الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة المدخلات، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد، والتي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل، واستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو نظم إدارية أفضل، وتطبيق سياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية، ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تعمل على حدوث نمو اقتصادي، وهي على النحو التالي(حمدان، 2012):

### 1.3.2.2. رأس المال:

ينقسم رأس المال لقسمين: (رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات، والمواد المستخدمة في الإنتاج وتأخذ شكل رأس مال إنتاجي)، ورأس المال البشري المتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة وتأخذ شكل قوة العمل. فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي، فعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار

ليتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والنتائج المستقبلية دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، حيث أن زيادة الادخار تؤدي لزيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار، والذي يؤدي بدوره لزيادة الناتج والدخل ما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد فالمصانع والعدد والآلات تزيد رأس المال المادي للدولة، وهذا يؤدي لتوسع في مستويات الإنتاج (تودارو، 2006، ص 168).

### 2.3.2.2. النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني عاملاً إيجابياً لحث النمو الاقتصادي لأن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، ومن ثم زيادة حجم السوق. ولكن يوجد خلاف فيما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية (تودارو، 2006، ص 171).

### 3.3.2.2. التقدم التقني:

يعتبر التقدم التقني من أهم العناصر التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، ويهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، وهذا يعني أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات، بل يشمل أيضاً استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات (الحبيب، 1994، ص 403).

### 4.3.2.2. الموارد الطبيعية:

يعتبر قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، مثل توفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة، ولكن يجب أن تستغل هذه الموارد استغلالاً أمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول (الحبيب، 1994، ص 403).

## 4.2.2. فكر التجاربيين في النمو الاقتصادي (القرن 16-17 ميلادي):

ظهر فكر التجاربيين في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر عندما سيطرة الكنيسة على الحياة الاقتصادية، وعلى أنقاض المرحلة الإقطاعية وكان عندهم اعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال (عبد الرحمن، 2017، ص45)، واعتبروا أن التجارة هي أفضل مصدر لقوة الدولة وركزوا على حجم الناتج الكلي بالنسبة للنمو الاقتصادي لأن حجم الناتج الكلي يدل على القوة السياسية للمجتمع، ووصف م بلاوج (M.Blauge) تحليل التجاربيين للنمو الاقتصادي كما يلي:

"أن المعادن النفيسة (الذهب والفضة) أساس للثروة والتجارة الخارجية هي مصدر هذه الثروة، فيجب الاهتمام بها عن طريق تشجيع الصناعات بواسطة استيراد المواد الأولية الرخيصة وفرض الضرائب على السلع الصناعية خاصة السلع الكمالية، وتشجيع التصدير خاصة السلع النهائية والتركيز على زيادة السكان مع تخفيض الأجور، لأن ذلك سيرفع من الناتج الكلي والمحصلة الأخيرة هي العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي سوف يؤدي لرخاء المجتمع"، وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية في المساهمة في النمو، من خلال دورها الفاعل في زيادة حجم التجارة. أما قطاع الزراعة فقد أهمل نظراً لتعرضه للعديد من الظروف منها (عوامل الطقس والمناخ، والمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل، وصعوبة تخزين المنتجات الزراعية لمدة طويلة لتعرضها للتلف).

ولهذا نادى التجاربيون للاهتمام بالقطاع الصناعي لتحقيق أهداف القوة الاقتصادية، واقتصر دور القطاع الزراعي على إمداد القطاع الصناعي بالخامات وتوفير الغذاء الرخيص لتبقى الأجور منخفضة، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح عالية. وقد أعطى التجاربيون للدولة دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، إذ عليها تشجيع التجارة الخارجية عن طريق فرض الضرائب الجمركية على الواردات، وتشجيع الصناعة بتخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات، وتوفير المواد الخام اللازمة من المستعمرات (الحبيب، 1985، ص3-5).

## 5.2.2. فكر الطبيعيين في النمو الاقتصادي (النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي):

بدء ظهور هذه المدرسة في فرنسا بعد منتصف القرن الثامن عشر وانشصرت كتابات مفكريها في الفترة (1756-1778)، ويعتبر فرانسوا كيتاي أبرز روادها وحيث تعتبر هذه المدرسة أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وتقوم القوانين الاقتصادية

على مبدئين هما: مبدأ المنفعة الشخصية والمنافسة وينطوي على أن كل فرد يهتدي في سلوكه الاقتصادي بما يحقق منفعته الشخصية، إذ أنها الحافز الذي يدفع أفراد المجتمع إلى النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة، ويسعى الفرد لتحقيق منفعته الشخصية عبر دخوله بتنافس مع بقية أفراد المجتمع، حيث ركز الطبيعيون على القطاع الزراعي باعتباره المنتج الأساسي في المجتمع حيث اعتقدوا أن طبقة المزارعين ينتج من نشاطها فائض يستخدم في تنمية المجتمع (الحبيب، 1985، ص6)، وقسمت النشاطات الاقتصادية إلى نشاطين:

1- **النشاطات التحويلية:** هي التي تقوم بتحويل المادة الخام إلى سلع تامة الصنع جاهزة للاستهلاك النهائي، واعتبرت هذه النشاطات مفيدة لكنها لا تساهم في زيادة الثروة القومية لأنها لا تحقق ناتج صافي

2- **النشاطات المنتجة:** هي تعتمد على الأرض مثل الصيد والزراعة والتعدين

وتم تقسيم الأفراد لثلاث طبقات وهي الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة والطبقة المالكة (القرشي، 2008، ص108)، واعتمدوا في نمو الناتج القومي على معدل تكوين رأس المال، الذي يتكون من فائض القطاع الزراعي وعند توزع فائض القطاع الزراعي على الطبقات المستهلكة فإن استثماره سيقبل ومن ثم ينخفض الناتج القومي (الحبيب، 1985، ص7).

مما سبق يتضح للباحثة أن نظرية الطبيعيين في نمو الناتج القومي تعتمد أساساً على معدل تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض القطاع الزراعي، أما الفكر التجاري فقد ركزوا على التجارة والصناعة مع إهمال قطاع الزراعة لتعرضه للعديد من المشاكل.

## 6.2.2. النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:

يعتبر الفكر التقليدي من أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي الذي تحدث عن النمو الاقتصادي وساد في دول غرب أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأراءهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ويعتبر من رواد الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي كل من آدم سميث "سنة 1776م"، دافيد ريكاردو سنة 1818م، مالتوس "سنة 1798م".

## 1.6.2.2. تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723م-1790م):

ركز كتابه على طبيعة وأسباب ثروة الأمم بالبحث عن النمو الاقتصادي، وكان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو، وماهي العوامل والسياسات التي تعوقه، وقد ركز على البنود التالية:

1- **القانون الطبيعي:** ويعني فيه تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ويعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه، وكان آدم سميث ضد تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، حيث نادى إلى حرية السوق (مصطفى، وأحمد، 1999، ص61).

2- **تقسيم العمل:** يعتبر آدم سميث أن تقسيم العمل نقطة الأساس للنمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية، لأن تقسيم العمل له فوائد على المهارات والتدريب والخبرة.

3- **عملية تراكم رأس المال:** يعتبر أن التراكم الرأسمالي ضروري وأساسي للنمو الاقتصادي

4- ويجب أن يسبق تقسيم العمل، ويجب ان يكون الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أي إنتاج السلع الرأسمالية بدلاً من إنتاج السلع الاستهلاكية أكثر في الاقتصاد الوطني. كما انه ركز على القطاع الصناعي بسبب تزايد الغلة فيه. (عجمية، والليثي، 2004، ص69-70).

5- **عناصر النمو:** يعتبر آدم سميث كلاً من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال من عناصر النمو، وأن حرية التجارة والعمل، والمنافسة تقودهم إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

6- **حجم السوق:** كلما كان حجم السوق واسع كلما زادت عملية الشراء، ولذلك فهو يناهز بحرية التجارة والتبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية (Neri Salvadori, 2003, p.3).

## 2.6.2.2. تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1833):

اعتبر ريكاردو أن القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقض الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى فعندما يكون عنصر السكان قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تزيد فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم في قطاع رأس المال ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي ترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتزيد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الجهات الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلي ظهور قانون تناقض الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، ومن ثم يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز علي الاستثمار، فينخفض حتي يصل إلى حد الكفاف ومن ثم تظهر حالة من الركود

الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو، ومن ثم قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية هي: الرأسماليون، العمال، ملاك الأرض، ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يكون بسبب الرأسماليين (خفاجة، 2013، ص49)

وهكذا يتحكم في فكر ريكاردو عاملان أساسيان هما: تراكم رأس المال والنمو السكاني، فعندما يتزايد النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس المال، فإن المجتمع سينتهي لمرحلة الركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، وهنا فرق ريكاردو بين مجتمعين كلاهما متخلف، إلا أن المجتمع الأول يتميز بوفرة الأرض الزراعية الخصبة، ويعاني من الفقر والتخلف وانعدام الأمن في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المتوفرة، ويتسم هذا المجتمع بتزايد السكان وهنا يقول ريكاردو يجب أن تكون هناك حكومة قوية ذات سياسة فعالة للقضاء على التخلف وتعمل على استقرار الأمن بالإضافة إلى زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان (Stigler, 2004, p.359).

أما المجتمع الثاني فهو مجتمع فقير ومتأخر ويعاني من ازدحام سكاني، وبالتالي فإن تنمية هذا المجتمع أصعب من المجتمع الأول، ولا ينجح في علاجها زيادة تراكم رأس المال لأن ذلك سيزيد عدد السكان، فيزداد الوضع سوءاً. والحل هو أن يرافق الزيادة في رأس المال نقص في عدد السكان، عن طريق السكان أنفسهم أو عن طريق السلطات الحاكمة (الحبيب، 1985، ص28-29).

مما سبق، اتضح للباحثة أن ريكاردو أولى العوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي، كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية وغيرها، بالإضافة لأهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية، وشجع ريكاردو حرية التجارة، لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع، وتساعد في تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي، كما أن التجارة تساهم في إنجاح مبدأي التخصص وتقسيم العمل بين الدول، وبالتالي تنمو المجتمعات المصدرة والمستوردة لاستغلالها هذه الموارد المتوفرة استغلالاً أمثل.

### 3.6.2.2. تحليل روبرت مالوتس للنمو الاقتصادي (1766م - 1834م):

يعتبر مالوتس أول من تحدث عن القطاع الصناعي ودوره في التنمية عند الكلاسيك وقال أن مع تقدم المجتمع فإن دور قطاع الزراعة يقل ويزداد دور القطاع الصناعي في الاقتصاد، وتحدث عن وجود قطاعين قطاع صناعي متقدم وزراعي بطيء النمو، وأن القطاع الصناعي يطبق فيه التقدم التكنولوجي لامتيازه بتزايد الغلة، واعتقد أن زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الموارد الاقتصادية

الموجودة في الاقتصاد يؤدي إلي حالة الركود (David, 2005, p.286)، ووضح العلاقة بين الطلب الفعال وكل من الادخار والاستثمار حيث أن الادخار يؤدي إلي عدم الاستهلاك، وبالتالي تقليل الطلب ومن ثم نقل الأرباح والاستثمار، وتحدث عن كمية معينة من الادخار يحتاجه المجتمع لكي يمول الاستثمارات التي تجلب الأرباح فإذا ارتفع الادخار عن هذه القيمة فإن ذلك يؤثر علي الطلب الفعال ومن ثم تزيد الاستثمارات (الحبيب، 1985، ص31). واعتقد مالتوس بأن التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند تراجع معدل التقدم الفني يظهر قانون تناقص الغلة، مما يؤدي لارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح، وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يؤدي لوصول الاقتصاد لحالة السكون أو الركود (خلف، 2006، ص119).

#### 4.6.2.2. نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي (1883م-1950م):

جوزيف شومبيتر اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا -تشيكيا، وتوفي في تاكو نيك - كونيكتيكت -الولايات المتحدة الأمريكية. اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، مبتعداً عن التحليل السكوني الستاتيكي، وأسس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو أساس النمو الاقتصادي، وظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911م، وكملها في كتاب له سنة 1939م.

#### أهم أفكاره:

- 1- أن التطور في النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب الابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي تؤدي الي زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو. حيث يتوقف النمو على عاملين أساسيين، الأول هو المنظم، والثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يقدم التجديد والابتكار.
- 2- وصف المنظم بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

حيث أن التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في كلاً من العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ بعض الصور التالية: (استحداث سلع جديدة، إعادة تنظيم بعض الصناعات، استغلال موارد جديدة، استحداث أساليب إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة)، وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة، وأن الاقتصاد في حالة توازن ساكن يتكرر دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، ويقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات

جديدة، فتحدث موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، ومن ثم يتم تشغيل مصانع جديدة، وتذهب السلع في طريقها إلى الأسواق، ويحدث الازدهار (بخاري، 1998، ص36).

**مما سبق اتضح للباحثة:** أن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو أساس عملية التنمية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لأنه يساهم في التقدم الفني، وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، وإن الكلاسيك اهتموا بحرية التجارة وعدم تدخل الدولة إلا في أدنى الظروف، كما اعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على السكان والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية ورأس المال.

## 7.2.2. النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي (1818م-1883م):

أعتبر كارل ماركس أن النظرية الكلاسيكية ضحلة وتافهة والعوامل التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية أسباب ظاهرية للمشاكل التي جاءت لعلاجها النظرية الكلاسيكية وبرزت هذه المشاكل في انخفاض أو ندرة الموارد الطبيعية أو انعدام التقدم التكنولوجي، (عجمية، والليثي، 2004، ص83)، وقال ماركس عن الرأسماليين " لقد نجحت البرجوازية خلال فترة حكمها القصيرة لمائة سنة في إيجاد قوي منتجة أكثر ضخامة وأكثر شمولية من كل أجيال الحكم السابقة معاً، فمن تسخير قوي الطبيعة واختراع الآلات وتطبيق الكيمياء في الصناعة والزراعة والملاحة البخارية والسكك الحديدية والبرقيات الكهربائية واستصلاح أراضي قارات بأسرها للزراعة، والتحكم بمسارات الأنهار استطاعت الشعوب أن تستخرج من الأراضي قوي منتجة لم تكن في القرون السابقة تشك حتى بوجودها وكانت كامنة بانتظار العمل الاجتماعي" (شرر، 2002، ص44)، وتتعلق نظريات ماركس بقيمة العمل ونظرية تركيز رؤوس الأموال وفائض القيمة وحتمية زوال الرأسمالية ونظرية تراكم رؤوس الأموال ونظرية التنمية الاقتصادية ويختلف ماركس مع الكلاسيك في أسباب ميل متوسط الربح للانخفاض في المدى الطويل، ويتفق معهم في انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد واختلفوا على سبب هذا الانخفاض. ويؤكد ماركس بان الاقتصاد لا يمكن أن ينمو للأبد، وأن النهاية تأتي بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطرابات الاجتماعية، ويؤكد أن الحد الأدنى لمستوي الكفاف يحدد الأجور وأن معدل الربح ينخفض إذا زادت معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج وحصص رأس المال الثابت، ويعتبر ماركس أنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن عرض العمالة ستخف وهذا يرفع الأجور، وبالتالي يخفض الأرباح وعندها يقوم الرأسماليين بإبقاء الأجور منخفضة أو إحلال رأس المال مكان العمل، ومن ثم عدم قدرة العمال على استهلاك كل السلع المنتجة وقلة الطلب على السلع يؤدي إلي انهيار الرأسمالية من جراء تناقضاتها الداخلية، ومن ثم تحدث ثورة من طبقة العمال على الرأسمالية وتصل طبقة العمال على السلطة وبذلك تحل الاشتراكية مكان الرأسمالية (القريشي، 2007، ص61).

## 8.2.2. النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

### 1.8.2.2. تحليلات كينز في النمو الاقتصادي (1833م-1946م):

يعتبر كينز من أهم اقتصاديي القرن العشرين، ولم يصل كينز إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية للنمو. وساعدت هذه السياسات والأدوات الكينزيون من بعده وصاغوا نظرياتهم في النمو الاقتصادي. وبينت نظرية كينز دور كلاً من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر، ويؤكد علي تدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال، ويمكن تلخيص النظرية الكينزية بالنقاط التالية (Samuelson, 1960, p.153):

- 1- **الطلب الفعال:** هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي وحجم العمالة، لأنه يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة ويتكون من الاستهلاك والاستثمار
- 2- **سياسة التمويل بالعجز:** انخفاض معدل الدخل القومي يعتبر مؤشراً لحالة النشاط الاقتصادي في المجتمع بسبب قلة المدخرات الخاصة في تمويل الاستثمارات الجديدة، وهنا يظهر دور الحكومة في زيادة الإنفاق العام، وبالتالي يسبب عجز بالموازنة والذي يتم تمويله عن طريق النظام المصرفي، وهذا يكون عندما يكون الاقتصاد القومي دون مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وإذا اقترب الاقتصاد من هذا المستوى فيجب أن تكون الحكومة حريصة في استثماراتها حتى لا يقع الاقتصاد في حالة تضخم، وفي هذه الحالة عليها أن تتبع أسلوب الإنفاق بأقل مما تحصل عليه من الضرائب
- 3- **إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة:** ويبين كينز ذلك بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الطبقات الفقيرة، ومن ثم زيادة دخل هذه الطبقات يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع، وبالتالي زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الادخارات، وزيادة الاستثمار. وانتقد كينز قانون ساي ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، ويتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الكلي (الغرباوي، 2015، ص28)، وأدخل كينز متغيرات أخرى تتسم بالديناميكية تتمثل في النمو السكان والريادة والتحول التكنولوجي، ولكنها تعاني من بعض الجمود حيث أن التحليل الكينزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي تاركاً موضوعات النمو والتنمية لاقتصاد لمدرسة كامبردج (معروف، 2005، ص382-381).

## 2.8.2.2. نموذج هارد - دومار:

ارتبطت أعمال هارود - دومار بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ويستند نموذج هارود- دومار على الافتراضات التالية:

- 1- الاقتصاد في حالة استقرار ويعمل عند مستوى الاستخدام الكامل.
- 2- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- 3- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتاً.
- 4- معامل رأس المال/ الناتج يبقى ثابتاً.
- 5- الاقتصاد مغلق.
- 6- ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك ثبات أسعار الفائدة.

فإذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية تربط بين رصيد رأس المال ( $k$ ) وإجمالي الناتج ( $Y$ ). بمعنى أنه إذا لزم ما قيمته 3 مليون دولار من رأس المال (آلات وأجهزة) لإنتاج تيار يساوي قيمته مليون دولار من الناتج، فإن هذا يعني أن أي إضافة لرصيد رأس المال (من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطي ناتجاً سنوياً بنفس النسبة 3 : 1 وهذه النسبة تسمى معامل رأس المال (-Capital Output Ratio COR) كما تعتبر مقياساً لكفاءة رأس المال (عجمية، وآخرون، 2006، ص157).

$$COR = \frac{dK}{Dy} \dots\dots\dots (1)$$

وحيث إن أية إضافة إلى التكوين الرأسمالي في المجتمع (أي استثمار جديد) يكون مقيداً بمستوى الادخار الكلي والذي يتحدد بالعلاقة التالية:

$$S = MPSY \dots\dots\dots (2)$$

وحيث إن الاستثمار في نموذج هارود - دومار افترض أنه يساوي معدل النمو في رصيد رأس المال:

$$I = dK \dots\dots\dots (3)$$

وحيث إن شرط التوازن يتطلب أن يتساوى الادخار القومي الإجمالي مع إجمالي الاستثمار القومي، ومن معادلة (2) و (3) نستنتج:

$$I = S = sY = dK \dots\dots\dots (4)$$

بالتعويض من (4) في معادلة (1):

$$COR = \frac{(sY)}{dY}$$

$$dY = \frac{sY}{COR} \dots\dots\dots (5)$$

إذن معدل النمو في الناتج (GY) وباستخدام معادلة (5) هو:

$$G(Y) = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{COR} \dots\dots\dots (6)$$

والمعادلة (6) تمثل الشكل المبسط لنموذج هارود - دومار في نظريتهم للنمو الاقتصادي حيث نرى أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الادخار القومي (s) ومعامل رأس المال للناتج (COR).

ونرى من المعادلة أن معدل النمو يتناسب طردياً مع معدل الادخار وعكسياً مع معامل رأس المال. وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها القومي عليها أن تدخر نسبة من ناتجها القومي ومن ثم تستثمر هذا الادخار.

أما المعدل الفعلي الذي تنمو به عند أي مستوى من مستويات الادخار والاستثمار، فيعتمد على إنتاجية الاستثمار والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال أي أن إنتاجية رأس المال تساوي:

$$\frac{1}{COR} = \frac{Y}{K}$$

بمعنى آخر فإن معدل النمو في الناتج = معدل الاستثمارات الجديدة مضروباً في معدل إنتاجيتها، وبالتالي فإن جوهر عملية التنمية وفقاً لهذا النموذج يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج القومي وتوجهه للادخار (بدلاً من الاستهلاك). فإذا أمكن زيادة (s) في المعادلة (6) فإن الدول النامية ستتمكن من زيادة معدل النمو في الناتج (صبيح، 2008، ص52-53).

ومما سبق ترى الباحثة أن إسهامات كينز: تكمن في كونه وضع أسس جديدة في الفكر الاقتصادي، أدت إلى بروز نظريات هامة في تفسير النمو الاقتصادي، وتحديد العوامل المؤثرة عليه، ومن أبرز النماذج الكينزية في ذلك نموذج هارود - دومار وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في بناء خطط التنمية في الدول النامية. كما أنه استخدم فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية (Traditional Neoclassical Growth Theory: exogenous growth).

## 9.2.2. النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي ( Traditional Neoclassical Growth Theory ) نموذج سولو:

يعتبر نموذج سولو من أهم النماذج لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان سولو يهدف لتقديم حلاً للمشكلة التي واجهت هارود - دومار، حيث ادخل سولو نمط إنتاجي إضافي (عصر العمل ومتغير مستقل ثالث هو المستوي التكنولوجي لمعادلة النمو، وطور النموذج المفسر للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، وقام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، ومع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت، وعمل علي اختبار الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة من عام 1909م إلي عام 1949م، وذلك عن طريق تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلي قسمين:

**القسم الأول:** مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.

**القسم الثاني:** الجزء الذي لا يمكن أن يعزى لزيادة رأس المال.

وبينت النتائج أن (12.5%) فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، والجزء الآخر من نمو الإنتاجية يعود لتحول التقني ويمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يعزى إلي زيادة استخدام رأس المال. وإنما يعود لما سماه سولو بالتحول التقني، ويمكن أن يحتوى هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها الدور الأكبر في ذلك الوقت (شرر، 2002، ص40-41).

ويبين نموذج سولو أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة لشرحه لمساهمات المصادر المختلفة لنمو الناتج والتي توضح بالمعادلة التالية:

$$\frac{Ay}{y} = (1-a)\left(\frac{AL}{L}\right) + a\left(\frac{AK}{K}\right) + \left(\frac{AA}{A}\right) \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

$$\frac{Ay}{y} : \text{نمو إجمالي المخرجات الناتج المحلي.}$$

$$\frac{AL}{L} : \text{معدل نمو العمل.}$$

$$\frac{AK}{K} : \text{معدل نمو رأس المال.}$$

a : حصة رأس المال من الناتج.

1-a : حصة العمل من الناتج.

$$\frac{AA}{A} : \text{معدل التغير التكنولوجي}$$

توضح المعادلة مساهمة العمل ورأس المال والتحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات. وتحسب مساهمة كل عنصر كالتالي:

1- مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل x حصة العمل من الناتج.

2- مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال x حصة رأس المال من الناتج.

3- مساهمة التقدم التقني: هو مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلى التحسينات في التكنولوجيا، وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ويمكن الاستدلال على مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في نمو الناتج، وذلك بسبب صعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة، ويطلق على التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية

ولعدم وجود طريقة لقياس (TFP) يمكن أن نستدل عليها من المعادلة التالية

$$\frac{AA}{A} = \frac{Ay}{y} - \left\{ (1-a) \left( \frac{AL}{L} \right) \right\} - (a) \left( \frac{AK}{k} \right) \dots\dots\dots (2)$$

ويمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي عن طريق طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات.

وتبين المعادلة (2) أن معدل التغير التكنولوجي متغير خارجي يحدده متغيرات أخرى تسهم في رفع الإنتاجية مثل البحث والتطوير والتقدم العلمي والتعليم والتدريب.

وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما يتبقى من النمو في المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمى بواقى سولو (حمدان، 2012، ص 28-29)، نقلا عن صبيح 2008.

### 10.2.2. نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

تفسر هذه النظرية الاختلاف الحاصل في معدلات النمو بين البلدان المختلفة، وتحاول تفسير العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج المحلي الذي لم يفسره سولو والذي يعرف ببواقى سولو (قريشي، 2007، ص 79). وتساعد هذه النظرية في شرح التدفقات الدولية غير العادية لرأس المال التي تعمل على تضخم الثروة بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وحدوث زيادة في معدلات عوائد الاستثمار للدولة النامية مع قلة معدلات رأس المال/ العمل بسبب تدني مستويات الاستثمار المحتملة مثل البحث والتطوير ورأس المال البشري وعدم حصول الأفراد على مكاسب شخصية ناتجة من الوفورات الخارجية التي تأتي من استثماراتهم (تودارو، 2006، ص 156).

### 1.10.2.2. نموذج رومر 1986:

ظهر هذا النموذج عام 1986 حيث اكتشف رومر الشروط التي في ظلها يكون النمو الاقتصادي المستدام ممكناً عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الإنتاج. ويوجد فرضيتين لنموذج رومر هما (Romer, 1990, p.71):

1- أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي لزيادة الأرباح والتعليم.

2- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالانخراط مع مختلف المؤسسات الأخرى ويكون للخبرة دور إيجابي في تطبيق المعرفة التكنولوجية.

### 2.10.2.2. نموذج AK:

يعتبر نموذج AK أكثر نماذج النمو الداخلي بساطة وهو يعالج مشكلة تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وتم إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لتفادي هذه المشكلة، وتأخذ داله الإنتاج المعتمدة في نموذج AK الشكل التالي:

$$Y = AK \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

A: ترمز لأي عامل يؤثر في التكنولوجيا

K: رأس المال (المادي والبشري)

Y: الناتج المحلي الإجمالي

ومن خلال اشتقاق معادلة رقم (1) نحصل علي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta A}{A} \times \frac{\Delta K}{K} \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن التغير التكنولوجي هو:

$$\Delta K = S.Y \dots\dots\dots (3)$$

وبالتعويض عن قيمة معادلة رقم 1 في معادلة رقم 3 نحصل علي:

$$\Delta K = S.A.K \dots\dots\dots (4)$$

وبتعويض معادلة رقم 4 في معادلة رقم 2 نحصل علي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta A}{A} \times \frac{S.A.K}{K} \dots\dots\dots (5)$$

وباختصار معادلة رقم 5 نحصل علي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta A}{A} \times S.A$$

أي أن معدل النمو الاقتصادي  $\frac{\Delta y}{y}$  يعتمد علي معدل النمو التكنولوجي  $\frac{\Delta A}{A}$  من جهة وعلي المستوي التكنولوجي  $A$  من جهة أخرى بالإضافة لاعتماده علي المستوي الادخاري. (Daron, 2007, p.506).

### 3.10.2.2. نموذج لوكاس 1988 (Lucas):

اعتبر لوكاس أن الاختلاف في معدلات النمو بين الدول، بسبب الاختلاف في مستوي تراكم رأس المال البشري بدلاً من تناقصها، والمحافظة على ثبات العوائد الحدية، وذلك لاستقرار النمو الاقتصادي.

واعتمد على الفرضيات التالية:

1- الاقتصاد شكل من قطاعين فقط أحدهم ينتج السلع والخدمات، والآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري.

2- رأس المال البشري ينتج من نفسه والزمن واختصاص الفرد المخصص للدراسة هم من يحددوا تراكم رأس المال البشري، وجميع الأفراد في المجتمع متساوين في المستوي التعليمي، ويقضي الفرد كل وقته في العمل أو التراكم الرأسمالي، وبالتالي يكون تراكم رأس المال البشري موضح في المعادلة التالية: (Dmitry, 2014, p.5)

$$h^* = \beta (1 - \mu)h$$

$\beta$ : مقدار الفعالية لنشاط تراكم رأس المال البشري

$h$ : مخزون رأس المال البشري للفرد

$1 - \mu$ : الوقت المخصص للتعليم.

وعندما يكون الوقت المخصص للإنتاج  $\mu$  ثابت يمكن كتابة المعادلة كالتالي:

$$\frac{h^*}{h} = \beta(1 - \mu)$$

وبذلك كلما زادت حصة الوقت من أجل التعليم والتكوين يحقق الاقتصاد نمواً كبيراً في رأس المال البشري عبر الزمن

أما فيما يخص إنتاج البضائع فإن العملية الإنتاجية توضح بدالة كوب دوغلاس

التي تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AK_i^\alpha (\mu h_i)^{1-\alpha}$$

حيث  $Y_i$  تمثل قيمة إنتاج الفرد  $i$

$K_i$ : عبارة عن رأس المال العيني للفرد.

$\mu$ : تمثل الوقت الذي يخصصه الفرد في عملية إنتاج السلع.

$A$ : عبارة عن ثابت موجب يمثل سنة مساهمة رأس المال في الناتج.

وللوصول إلي نمو داخلي دمج لوكاس في النموذج تأثير الوفرة الخارجية الناتجة عن مستوي رأس المال البشري مع النشاط الإنتاجي، وذلك لأن كل فرد مهما كان مستواه التعليمي يكون أكثر فاعلية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين.

وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$Y_i = AK_i^\alpha (\mu h_i)^{1-\alpha} (h\alpha)^\delta$$

حيث إن

$\delta$ : مقدار تأثير الوفرة الخارجية في دالة الإنتاج.

$h\alpha$ : تمثل مخزون رأس المال البشري لباقي الأفراد في الاقتصاد.

وبفرض أن جميع الافراد يتمتعون بنفس المستوى التعليمي فإن  $h\alpha = h_i$  وهذا يوضح أنه عند ارتفاع مؤهلات الفرد فذلك يعود بالإيجاب على فعالية الأفراد المتواجدين معه.

وبسبب الوفرة الخارجية فإن دالة الإنتاج تتميز بتزايد الغلة  $(1-\delta)$ ، وبذلك يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج وهذا يؤدي لنمو النموذج لأن تحسين مستوى الفرد يؤثر بالإيجاب على المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري، وهذا يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي وإذا حدث إهمال التعليم والتمرن يحدث عكس ذلك (حمدان، 2014، ص79-81).

## 11.2.2. الخلاصة:

مما سبق من حديث عن نظريات النمو الاقتصادي وأهم النماذج التي تحدثت عن النمو الاقتصادي ومفهومه وأنواعه ومقاييسه، اتضح للباحثة أن الطبيعيون ركزوا على السوق الداخلي، أما التجاريين فتم تركيزهم على حجم الناتج الكلي، واعتبروا أن النمو يتحقق بزيادة ما تمتلكه الدولة من الذهب والفضة، أما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية (أدم سميث، روبرت مالتس، ديفيد ريكاردو) فقد اعتبرت أن النمو حتما سيصل في النهاية إلي مرحلة الركود بسبب زيادة الأساليب الفنية في الإنتاج والتي بدورها تزيد متوسط دخل الفرد ومن ثم زيادة عدد السكان، وبالتالي ينخفض متوسط دخل الفرد إلى أن يصل الي حد الكفاف، وبينت نظرية كينز دور كلاً القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، حيث أكد علي تدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال، وبعد ذلك جاءت النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي بشكل كمي منها نموذج هارود\_دومار الذي أكد على أهمية رأس المال والادخار في تحقيق النمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك نموذج سولو وهو من أهم النماذج لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان يهدف لتقديم حل للمشكلة التي واجهت هارود - دومار، حيث ادخل نمط إنتاجي جديد (عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث هو المستوي التكنولوجي لمعادلة النمو، وطور النموذج المفسر للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة ثم جاءت نظرية النمو الجديدة (الداخلية)، ومن نماذج هذه النظرية نموذج لوكاس ورومر ونموذج  $k$ ، كما ترى الباحثة أن كل النماذج أثبتت رياضياً وقياسياً

## 3.2 الدراسات السابقة في مجال الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي

### 1.3.2.1. مقدمة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال الدراسة التي أعانت الباحثة على تطوير الفرضيات والأسئلة والأهداف، بالإضافة إلى التعرف على النماذج القياسية المناسبة واختيار المتغيرات المناسبة لتقدير أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، كما تم الاطلاع على المنهجيات وطرق التحليل والنتائج من أجل الإفادة والاثراء، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات وذلك على النحو التالي:

### 2.3.2. الدراسات التي تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين:

دراسة (عبد الكريم، 2018) بعنوان: أساليب تحفيز وتوجيه الاقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية، حللت الدراسة ووصفت حصة التسهيلات المصرفية الموجهة للقطاعات الانتاجية من إجمالي التسهيلات ومعرفة العوامل المؤثرة على العرض والطلب في معادلة الاقراض المصرفي، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى مراجعة الأدبيات والتجارب الدولية على صعيد توجيه الإئتمان ورصد البيانات الثانوية حول أداء القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التحفيزية لجانبي الطلب والعرض على الإئتمان المصرفي. ففي جانب العرض توصلت إلى قيام سلطة النقد بفحص فكرة تأسيس مؤسسة عامة لضمان القروض على غرار مؤسسة ضمان الودائع. وتخفيض الاحتياطي الإلزامي على مبالغ القروض الممنوحة للقطاعات الانتاجية وقد يشكل ذلك حافزاً للبنوك وتحفيز الطلب عن طريق مساعدة المنشآت العاملة في القطاعات الانتاجية على تحسين الممارسات الإدارية والمحاسبية للمنشآت العاملة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، وتقديم إعفاءات ضريبية وبذلك يشجع هذه المؤسسات على التوجه نحو التسجيل الرسمي، والأفصاح عن حساباتها بشكل دقيق.

دراسة (عموص، 2017)، بعنوان: تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني علي النمو الاقتصادي في فلسطين (2008م - 2015م)، قاست الدراسة أثر وتحليل التطور في الجهاز المصرفي والتطور في سوق فلسطين للأوراق المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008م - 2015م)، وتعرفت على دور كل من المصارف والسوق المالي في النشاط الاقتصادي، واستعملت مجموعة من المؤشرات تمثل مدى تطور كل من المصارف والسوق المالي بالاعتماد على

الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة، واستخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التداول في السوق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمثل للنمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة النموذج الخطي اللوغاريتمي لتقدير النمو الاقتصادي، حيث تم تقدير النموذج باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة المربعات الصغرى (OLS).

$$GDPT = \beta_0 + \beta_1 Depth + \beta_2 private + \beta_3 vat + \beta_4 Inf + \beta_5 Invest + \beta_6 Dum + ei$$

حيث أن:

**GDPT**: مؤشر النمو الاقتصادي وهو يمثل المتغير التابع والمتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي / عدد السكان. (متغير تابع)

**Depth**: نسبة عرض النقد الواسع (M2) كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي (متغير مستقل)،

**Private**: نسبة التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الخاص (متغير مستقل)،

**Vat**: قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالي من الناتج المحلي الحقيقي. (متغير مستقل)،

**Invest**: التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي (متغير مستقل)،

**Inf**: معدل التضخم. (متغير مستقل)،

**Dum**: مؤشر يعكس الاوضاع السياسية، ويأخذ قيمتين 1 في حالة الحرب و 0 في الحالات الأخرى (متغير مستقل)،

**ei**: الخطأ العشوائي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغ معامل التحديد 92%، بمعنى أن 92% من التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يرجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية وهي 8% فتعود إلى عوامل أخرى. وكانت العلاقة بين نسبة التكوين

الرأسمالي الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي (Invest) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.197)، وأن العلاقة بين معدل التضخم (Inf) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبة وغير معنوية، وكانت العلاقة سالبة معنوية بين المتغير الوهمي الذي يعبر عن الأوضاع السياسية (Dum) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (داوود، 2017) بعنوان: أفاق تطوير التسهيلات الإئتمانية في المصارف الإسلامية لتنمية النشاط الانتاجي في فلسطين، تعرفت الدراسة على واقع التسهيلات الإئتمانية والتمويلية لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وما مدي تأثيرها على النشاط الإنتاجي خاصة قطاع الصناعة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، السياحة لتطويرها وتوجيهها بشكل أكثر فاعلية نحو القطاعات الإنتاجية لتصبح جزءاً من العملية التنموية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة والتي ضمت مدراء ورؤساء أقسام تلك المصارف وعددهم (4) أشخاص، بالإضافة إلى استعانة الباحث بالخبراء ذوي الاختصاص بهذا المجال وعددهم (2)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود أثر إيجابي لتمويل المرابحة وباقي التمويلات الأخرى على قطاع الصناعة وقطاع السياحة وعدم وجود تأثير على قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الزراعة. وعدم وجود تأثير لأجل التمويل المختلفة على القطاعات الإنتاجية

دراسة (أبو عيدة، 2016)، بعنوان: أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال (1994م - 2014م)، حللت الدراسة أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1994م - 2014م)، واستعرضت تطور الإئتمان المصرفي والتسهيلات والكثافة المصرفية في فلسطين وتطور متغيرات الاستقرار الاقتصادي، واستخدمت الدراسة الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك من خلال النموذج التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 GMt + \beta_2 CRDT + \beta_3 NBt + \beta_4 \frac{D}{Mt} + \beta_5 \frac{D}{CGDP} + \beta_6 DEN + \beta_7 DEP + Mi$$

**GDP:** الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاساً بالأسعار الثابتة (متغير تابع)

**CRDT:** حجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية

**NBt**: عدد المصارف وفروعها

**GMt**: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع

**CGDP**: نسبة إجمالي الودائع

**DEN**: الكثافة المصرفية

**DEP**: العمق المالي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن متغيرات الجهاز المصرفي المتمثلة بحجم الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية والكثافة المصرفية ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي النقدي آثار إيجابية على الاستقرار الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الحقيقي. حيث بلغت مرونة حجم الإئتمان (0.48%)، وبلغت الكثافة المصرفية (0.34%)، أما عن تأثير نسبة الودائع إلى الناتج النقدي فبلغت (0.56%)، وأثبتت الدراسة وجود علاقة احصائية عند مستوي معنوية (5%) بين كل من نمو عرض النقد وحجم الإئتمان والعمق المالي ومعدلات التضخم وعدد المصارف، وأيضاً وجود علاقة عكسية بين نمو عرض النقد والعمق المالي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة.

دراسة (حمدان، 2016)، بعنوان: التسهيلات الإئتمانية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين، قاست الدراسة أثر التسهيلات الإئتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي في فلسطين، خلال الفترة الزمنية (1955م-2012م)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي من أجل بناء نموذج قياسي باستخدام المعادلة التالية:

$$LN\text{GDP} = \alpha LN\text{K} + \beta LN\text{L} + \gamma LN\text{bc} + D + \varepsilon$$

حيث إن:

**GDP**: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ممثلاً للنمو الاقتصادي)

**K**: رأس المال المادي

**L**: عدد العاملين (عمالة تامة)

**bc:** التسهيلات الائتمانية المباشرة

**D:** متغير وهمي يمثل الأوضاع السياسية

**ع:** البواقي

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (0.12) وكانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (10%)، كما بلغت مرونة رأس المال المادي (0.25)، وكانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (1%)، بينما بلغت مرونة العمل (0.93). وكانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (1%)، أما المتغير الوهمي المتمثل في الأوضاع السياسية فقد بلغت مرونته (-0.10)، وكانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (1%).

دراسة (أبو عيدة، زبدة، 2015) بعنوان: دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين (1994م - 2013م)، حللت الدراسة مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1994م - 2013م). وتطور الودائع والتسهيلات للمصارف التجارية العاملة في فلسطين وتطور الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، واستخدمت الدراسة نموذج قياسي يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 WLt + \beta_2 GCFt - \beta_3 BCt + \beta_4 GEXt + \epsilon$$

**حيث إن:**

**GDP:** الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعتبر مقياساً للنمو الاقتصادي

**WLt:** عدد العاملين في الاقتصاد المحلي

**BCt:** حجم التسهيلات الائتمانية

**GEXt:** حجم الانفاق الحكومي الاجمالي

**ع:** الخطأ العشوائي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن معامل التحديد بلغ (0.95) وهذا يفسر بأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (95%) من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي، وما نسبته (5%) تعود لعوامل لم تدرج في النموذج، ووجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية وعدد العاملين وحجم الانفاق الحكومي مع الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي.

دراسة (فراونة، 2014): بعنوان تحليل مدي قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (1995م-2012م)، حلت الدراسة دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية موارده الخارجية وكيفية تمويل التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995م-2012م)، والتعرف على مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية وأهمية المدخرات ومعرفة مصادر تمويل التنمية وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني. واستخدمت الدراسة المنهج القياسي، وتم صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج كالتالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 S + \beta_2 CR + \beta_3 D + \varepsilon$$

**GDP:** الناتج المحلي الإجمالي

**S:** حجم المدخرات في القطاع المصرفي الفلسطيني

**CR:** حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي

**D:** الأوضاع السياسية

**ε:** الخطأ العشوائي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغت مرونة متغير التسهيلات الائتمانية المبطاً لفترة زمنية واحدة (0.15)، وبلغت مرونة متغير مدخرات الجمهور المبطاً لفترة زمنية واحدة (0.31)، وبلغت مرونة متغير الأوضاع السياسية المبطاً لفترة زمنية واحدة بلغت (0.67)، كما بلغت مرونة متغير الناتج المحلي الإجمالي المبطاً لفترة زمنية واحدة (0.36).

دراسة (أبو رجيلة، وسروجي، 2013)، بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حلت الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر المترتبة على الارتفاع في حجم القروض المصرفية الاستهلاكية، وكذلك التعرف على حجم القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومعرفة نسبة هذه القروض من الناتج المحلي الاجمالي ومقارنتها بنسب دول المنطقة، وهدفت إلى تحليل أثر القروض الاستهلاكية على معدلات البطالة والفقير والرقم القياسي لأسعار المستهلك والنمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لبحث طبيعة العلاقة بين القروض الاستهلاكية كمتغير مستقل ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع وذلك من خلال النموذج القياسي التالي:

$$RGDPG = \beta_0 + \beta_1 CL + \beta_2 RINV + \beta_3 EMPL + e$$

حيث أن:

**RGDPG**: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

**CL**: حجم القروض الاستهلاكية الحقيقية (مليون دولار أمريكي)

**RINV** | حجم الاستثمار الحقيقي (مليون دولار أمريكي)

**Empl**: عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (ألف عامل)

**e**: الخطأ العشوائي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغت قيمة معامل التحديد 0.74، ووجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار الحقيقي وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني ونمو الناتج المحلي الحقيقي، ووجود علاقة عكسية بين حجم القروض الاستهلاكية ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (الفرا، 2012) بعنوان: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995م- 2011م)، تعرفت الدراسة على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995م- 2011م)، وتحديد العوامل التي تؤثر على حجم الإئتمان المصرفي وقياس حجم الإئتمان الممنوح من القطاع المصرفي الي الاقتصاد الفلسطيني ومعرفة

مصادر التمويل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي عن طريق تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1995-2011) المتمثلة في أسلوب التكامل المشترك لتقدير دالة الانتاج.

$$LNBC_t = B_0 + B_1 LN_1GDP + B_2 LNPOP + B_3 LNTDEP + B_4 LNRI + B_5 LNNB + D + U_i$$

$$LNBC_t = \beta_0 + \beta_1 LN_1GDP + \beta_2 LNPOP + \beta_3 LNTDEP + \beta_4 LNRI + \beta_5 LNNB + D + \varepsilon$$

**NB4: الإئتمان المصرفي**

**GDP: اجمالي الناتج المحلي**

**POP: معدل النمو في السكان**

**TDEP: حجم الودائع**

**RI: سعر الفائدة الحقيقي**

**NB: عدد فروع البنوك**

**D: متغير وهمي يمثل الاوضاع السياسية**

**ε: متغير عشوائي**

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي وإجمالي الناتج المحلي بنسبة (1.56%)، ووجود علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي وكلاً من إجمالي ودائع العملاء وفروع البنك وعدد السكان، ووجود علاقة عكسية بين الإئتمان المصرفي وسعر الفائدة.

دراسة (عودة، 2011)، بعنوان: دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، هدفت الي تحليل الدور التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني. ومعرفة قنوات التأثير التي ينتقل من خلالها الأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى وجه التحديد قناة السيولة والإئتمان المباشر وغير المباشر)، وحشد الادخار، وقنوات الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين. واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي في بيان دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتوصلت

الدراسة لمجموعة من النتائج منها: وجود ارتباط قوي بين التسهيلات الإئتمانية وإجمالي الناتج المحلي، مع اتجاه متزايد لمنح الإئتمان وتوظيف الأموال محلية، وأظهرت النتائج نجاحاً كبيراً للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها، كما أن هذا القطاع في علاقته بالسوق المالي له آثار اقتصادية هامة وكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، أو من حيث تشجيع الاستثمار في البورصة من خلال منح الإئتمان وتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين فيها، أو من حيث الدور الاستثماري للمصارف نفسها في البورصة وفي أسهم الشركات داخل فلسطين، وكل ذلك ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي بشكل عام.

دراسة (الخليل، 2004)، بعنوان: أثر سياسة البنوك التجارية الإئتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة البنوك التجارية الإئتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني، ومعرفة أبرز ملامح ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني ومحددات الطلب والعرض على الإئتمان المصرفي، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والقياسي واعتمدت على أسلوب مقارنة المتوسطات واسلوب تحليل المرونة وكل من نموذج الانحدار البسيط والمتعدد وأيضاً نموذج السببية، من خلال النموذج التالي:

$$I_i = c + \beta_1 CR + \beta_2 GDP + e$$

**I<sub>i</sub>**: الاستثمار الخاص

**CR**: التسهيلات الإئتمانية

**GDP**: إجمالي الناتج المحلي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغ معامل التحديد (92.8%)، وأثبتت الدراسة تأثير جوهري للمتغيرين على الاستثمار عند مستوى معنوية (1%)، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي بلغت (91.1%)، وهي أقوى من علاقة الارتباط بين الاستثمار والتغير في التسهيلات الإئتمانية التي بلغت (68.3%).

دراسة (الفليت، 2004)، بعنوان: أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم بناء استبانة بالإضافة لاستخدام المقابلات الشخصية مع المختصين

والمهنيين، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلب تسهيله، وعدم وصول البنوك إلى الحد الأدنى لنسبة التسهيلات على الودائع المحدد من سلطة النقد الفلسطينية (40%)، فقد بلغت نسبة المساهمة في عام 2003 ما نسبته (29%).

### 3.3.2. الدراسات التي تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية:

دراسة (النابلسي، والمنصور، 2020)، بعنوان: أثر الائتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية المستدامة دراسة حالة الأردن خلال الفترة (2004-2018)، هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي المقدم من البنوك في الأردن على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة الزمنية (2004م- 2018م)، وذلك بتحليل السلاسل الزمنية، واختبر البحث الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أثر للائتمان المصرفي على نمو الأنشطة الاقتصادية؛ لذلك تم اختيار متغيرين فقط لهذه الدراسة: المتغير المستقل وهو إجمالي التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities) الممنوحة للقطاع الخاص المحلي الأردني من قبل البنوك والذي يمثل نمو الائتمان المصرفي، أما المتغير التابع فهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي، خلال ذات الفترة الزمنية. وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن الائتمان المصرفي المحلي يؤثر طردياً على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (ملاوي، 2017)، بعنوان: أثر التعميق المالي علي النمو الاقتصادي في الأردن (1980م- 2015م)، هدفت الدراسة إلي معرفة أثر التعميق المالي علي النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980م- 2015م)، وإلقاء الضوء علي دور القطاع المالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والقياسي واعتمدت الدراسة على نموذج قياسي متعدد المتغيرات يستند إلى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وتحليل التكامل المشترك من خلال استخدام اختبار الحدود بين متغيرات الدراسة، وكان النموذج القياسي كالتالي:

$$RGDP = \alpha + \alpha_1 JMTR + \alpha_2 IRS + \alpha_3 CPS + \alpha_4 CCBAS + \alpha_5 TOR + \alpha_6 VOT + \alpha_7 REM + \alpha_8 AID + \alpha_9 FDI + Ut$$

حيث إن:

**RGDP:** الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

**MTR**: نسبة السيولة

**IRS**: صافي هامش سعر الفائدة

**CPS**: الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص

**CCBAS**: الأصول البنكية التجارية والبنك المركزي

**VOT**: حجم التداول

**TOR**: معدل دوران السهم

**REM**: تحويلات العاملين في الخارج

**AID**: المساعدات الخارجية

**FDI**: الاستثمار الاجنبي المباشر

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغت قيمة معامل التحديد (0.999)، وكانت مرونة نسبة السيولة موجبة، حيث أن زيادة نسبة السيولة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (1.0616%)، أما مرونة صافي هامش سعر الفائدة سالبة، حيث أن زيادة بنسبة 1% في صافي هامش سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (0.0918%)، وبلغت مرونة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص (-1.190)، وكانت مرونة الأصول البنكية سالبة، فالزيادة في قيمتها بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (0.06333%)، وبلغت مرونة حوالات العاملين في الخارج (0.90333)، أما مرونة المساعدات الخارجية سالبة فقد بلغت (-0.2101)، وأظهرت النتائج إيجابية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة اجمالي الناتج المحلي في الأردن.

دراسة (الزبيدي، 2016)، بعنوان: تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق (1985م - 2010م)، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985م - 2010م)، والتعرف على دور الإئتمان المصرفي والمصارف التجارية في العراق وتبيان تعريف وأهمية ونشأة الإئتمان المصرفي ونظرياته وأنواعه

ومفهوم وأهداف السياسة المالية وتحليل الإيرادات العامة والنفقات في العراق، واستخدمت الدراسة التحليل الاقتصادي والقياسي لتوضيح العلاقة من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي الحديثة من أجل بناء النموذج القياسي:

$$\log CB = \alpha_0 + \beta_{11} \sum_{i=1}^n \log CB_{t-j} + \beta_{21} \sum_{i=1}^n \log B_{t-j} + \beta_{31} \sum_{i=1}^n \log DP_{t-j} + \epsilon_{it} + U_t$$

حيث إن:

**CB:** الإئتمان المصرفي

**B:** الموازنة العامة

**DP:** الدين الداخلي

**EC:** معامل التكيف

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغ معامل التحديد المعدل (0.78) أي أن متغيرات النموذج المستقلة نجحت في تفسير ما نسبته (78%) من التغيرات في الإئتمان المصرفي. ويتبين أن قيمة معامل التكيف المعلمة المقدره لحد تصحيح الخطأ كانت (-0.269021) ومعنوية، وهي سالبة أي وجود علاقة طويلة الأجل بين الإئتمان المصرفي صافي الموازنة والدين الداخلي، وأشارت النتائج إلى علاقة إيجابية للإئتمان المصرفي مع صافي الموازنة العامة عند التباطؤ الثاني بمعلمة، حيث بلغت (0.202069)، ووجود علاقة عكسية للإئتمان المصرفي مع الدين الداخلي حيث بلغت معلمة الانحدار (-1.209331).

دراسة (مشبب، 2015)، بعنوان: تأثير الإئتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن، قاست الدراسة أثر الإئتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة (2002م-2012م)، وتطور الإئتمان المصرفي في اليمن، واستخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات ربعية. حيث تم اختيار متغيرين فقط هما: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والإئتمان المصرفي الخاص. حيث تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار جوهانسون، واختبار جرانجر للسببية، وتحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل. حيث تم صياغة النموذج بالشكل المختزل

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \epsilon$$

**Y<sub>t</sub>**: اللوغاريتم الطبيعي لنواتج المحلي الإجمالي والإئتمان المصرفي

**A<sub>1</sub>**: تمثل مصفوفة المعاملات وأبعادها

**ε**: مصفوفة الخطأ العشوائي

**P**: عدد فترات التباطؤ الزمني

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود علاقة تأثير أحادية تتجه من الإئتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بينت أيضاً وجود قوة تفسيرية ضئيلة للإئتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ووجود تأثير إيجابي ضئيل للإئتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني.

دراسة (زريقات، 2015)، بعنوان: تأثير تطوير النظام المالي علي النمو الاقتصادي في الاردن (1980م-2009م)، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980م-2009م)، وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي والنظام المالي وتطور النظام المالي والاقتصادي في الأردن، واعتمدت الدراسة على نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية تم استخدام تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير، وقامت باستخدام النموذج التالي:

$$\ln RGDP = \alpha_0 + \frac{\alpha_1 \ln m_2}{GDP} + \frac{\alpha_2 \ln CPS}{GDP} + \frac{\alpha_3 \ln TBD}{GDP} + \epsilon$$

حيث:

**RGDP**: معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي، ويمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**M2/GDP**: نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**CPS/GDP**: نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**TBD/GDP**: نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود علاقة بين المتغير التابع معدل دخل الفرد الحقيقي والمتغيرات المستقلة (عرض النقد بالمفهوم الواسع، والإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومعدل الودائع)، إذ بلغت مرونة عرض النقد في الأجل القصير (0.427)، وبلغت مرونة معدل الودائع في الأجل القصير (0.425)، إن معدل دخل الفرد الحقيقي يتأثر بجميع العوامل المستقلة للدراسة، كما إن معدل الودائع من أهم العوامل التي تؤثر على دخل الفرد الحقيقي، ثم عرض النقد بالمفهوم الواسع ثم معدل الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص

دراسة (رمضاني، 2016)، بعنوان: السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2005م-2013م)، وضحت الدراسة دور السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2005م-2013م)، والتعريف بالبنك الإسلامي للتنمية وعن طبيعة السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية وآليات تنفيذها، ومفهوم التنمية المستدامة وتعريف النمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول، وأن أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة ومتوافقة في مجملها مع ما تقره الشريعة الإسلامية. كما يمثل البنك الإسلامي للتنمية تكتلاً إسلامياً مهماً في ظل التحديات المعاصرة، ولذا فالدول الإسلامية الأعضاء في البنك بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية.

دراسة (العتيبي، 2015)، بعنوان: أثر الإئتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية (1988م-2013م)، هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإئتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1988م-2013م)، ومعرفة مفهوم وأهمية الإئتمان المصرفي ومحددات طلب وعرض الإئتمان المصرفي، ونشأة وتطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة النموذج القياسي توصيف متغيرات النموذج، بالإضافة إلى اختبار جذر الوحدة، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل. وذلك عن طريق نموذج الانحدار المتعدد، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، من خلال النموذج التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + U$$

**Y:** التجارة الخارجية، مقياساً بمؤشر إجمالي الصادرات مضاف إليها الواردات بالأسعار الثابتة

**X1:** الإئتمان المصرفي، مقياساً بمؤشر إجمالي الإئتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة

X2: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة

X3: التضخم، مُقاساً بالرقم القياسي العام

X4: التنمية البشرية، مُقاساً بإجمالي الانفاق على التنمية البشرية

U: المتغير العشوائي.

$\beta_1\beta_2\beta_3\beta_4$ : معاملات النموذج.

وتوصلت إلى جملة من النتائج منها: بلغ معامل التحديد (0.93) ، وكان تأثير الإئتمان المصرفي على الصادرات والواردات تأثيراً طردياً، حيث أن زيادة الإئتمان تزيد فرص التمويل المحلي والخارجي فيزيد النمو ويزيد الطلب على الصادرات والواردات، كما يؤثر التضخم على الإئتمان المصرفي تأثيراً عكسياً، وذلك حيث عندما يزيد التضخم ترتفع الأسعار وتصبح المنتجات المحلية أعلى سعراً وتصبح المنتجات المستوردة أرخص نسبياً فيزيد الطلب على الواردات، كما توصلت الدراسة لوجود علاقة بين التنمية البشرية والصادرات.

دراسة (الشعار، 2015)، بعنوان: تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية، هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية، عن طريق استعراض التجارب ذات الصلة بهدف الاستفادة منها في تفعيل دور هذه المؤسسات في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في سورية وفي تمويل مرحلة إعادة البناء. واستخدمت الدراسة الاستبانة على عينة من أفراد المجتمع السوري من داخل القطاع المالي وخارجه لمعرفة رأيهم حول المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية عموماً والسورية بشكل خاص، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: الدور الفعال المباشر وغير المباشر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ومشاريع إعادة البناء في سورية جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية التقليدية، بشرط توافر البيئة الاقتصادية المواتية والنهوض بواقع هذه المؤسسات من خلال آليات رقابية ومالية واستثمارية وتشريعية وتسويقية مختلفة، ونجاح هذه المؤسسات في تملك جزء كبير من مدخرات الاقتصاد السوري والحاجة لكافة أنواع مصادر التمويل الداخلية والخارجية في مرحلة إعادة البناء

دراسة (الزبيدي، السعدون، 2014)، بعنوان: الإئتمان المحلي: دراسة في أبعاده وآثاره في العراق، هدفت الدراسة الي استقراء طبيعة الإئتمان المحلي في العراق والتركيز على بيان جملة الآثار على متغيرات النشاط الاقتصادي والرفاه الكلي للسكان. ومعرفة مفهوم الإئتمان المحلي وأبعاده وبيانه عالمياً وعربياً، وبيان طبيعة الإئتمان المحلي في العراق من حيث مؤشراتته الأساسية، ودراسة الإئتمان المحلي في العراق من حيث بيان الآثار المتوقعة على المتغيرات الاقتصادية، واستخدمت الدراسة التحليل القياسي لمعرفة أثر الإئتمان المحلي في نمو الناتج في القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في العراق من خلال النموذج التالي:

$$CR = \alpha + \beta_1 GS + \beta_2 TS + \beta_3 SS$$

حيث

GS: هو الناتج في القطاعات السلعية.

TS: يمثل الناتج في مجموعة القطاعات التوزيعية.

SS: هو الناتج في القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن هناك علاقة بين الإئتمان المحلي في العراق والناتج المحلي، حيث بلغ معامل التحديد (0.66) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته (66%) من التغير الحاصل في الناتج، و(44%) تعود إلى عوامل لم تدخل في النموذج.

دراسة (عوض، والمحادين، 2011)، بعنوان: أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، قاست أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الأردن، والتعرف مفهوم التطور النقدي والإئتمان المصرفي وتطور القطاع المالي، وأيضاً مفهوم وتطور النمو الاقتصادي في الأردن، واستخدمت الدراسة تطبيق اختبار جرانجر (Causality Test) للسببية لكي يحدد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والنموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال النموذج التالي:

$$RGDP = \alpha_1 + B_1 m_2 y + B_2 CPCY + B_3 TBDY + B_4 DUM + \epsilon$$

**RGDP**: المتغير التابع مؤشر النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي يقاس بمنخفض إجمالي الناتج المحلي

**CPCy**: الإئتمان المصرفي الموجه الي القطاع الخاص

**m2y**: عرض النقد بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

**TBDy**: نسبة الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

**DUM**: متغير وهمي يبين أثر الازمة المالية العالمية

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: بلغ معامل التحديد (0.91)، ووضحت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

حيث كانت العلاقة بين عرض النقد بمفهومه الواسع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي علاقة طردية، ووجود علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، ووجود علاقة طردية بين نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، أما العلاقة بين المتغير الوهمي ومعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي فكانت علاقة عكسية.

**4.3.2. الدراسات التي تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الأخرى الأجنبية:**

**The study by (Hacievliyagil& Eksi, 2019) entitled. A Micro Based Study ON Bank Credit and Economic Growth: Manufacturing Sub-Sectors Analysis**

قاست الدراسة العلاقة بين الإئتمان المصرفي والأداء ونمو التصنيع في القطاعات الفرعية، وقياس العلاقة طويلة الأجل، واستخدمت الدراسة نموذج (ARDL)، من خلال النموذج التالي:

$$LIPL = f(LCRD , LLR )$$

حيث إن:

**LIPI**: نمو التصنيع في القطاعات الفرعية.

**LCRD**: مجموع القروض المصرفية التي يقدمها المصارف التجارية.

**LLR**: نسبة إقراض البنوك

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن القروض المصرفية تعتبر أكثر فاعلية من معدلات القروض على الإنتاج الصناعي للقطاعات الفرعية، وأن زيادة الإئتمان المصرفي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي في جميع القطاعات الفرعية

**The study by (ORIMOGUNJE, 2019) entitled The Impact of Banking Credit on Economic Growth and Inflation the Case of Nigeria.**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والتضخم في نيجيريا، خلال الفترة الزمنية (1996م-2014م)، واستخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة واختبار السببية من أجل معرفة اتجاه العلاقة بين الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي والتضخم، من خلال النموذج التالي:

$$DDC = C + DGDP + DINF + \varepsilon$$

حيث إن:

**DDC**: الإئتمان المصرفي في نيجيريا

**DGDP**: النمو الاقتصادي

**DINF**: التضخم

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن الإئتمان المحلي وصافي الإئتمان المحلي لديهما علاقة ذات دلالة إحصائية بالنتائج المحلي الإجمالي ولكن لا علاقة لها علاقة بالتضخم.

**The study by (Kangni, Kpodar& Patrick A. Imam, 2016), entitled. "Islamic banking: Good for Growth?"**

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي والتعرف على مفهوم واهمية كلا من التنمية المصرفية والنمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة عينة من 52 دولة مع الاعتماد على البيانات المنقحة من الفترة (1990م-2010م) ، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المالي الإسلامي يرتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي.

**The study by (Musaeva, Gulzhan And Other 2015), entitled. "Research on Islamic Banking in Malaysia: A Guide for Future Directions"**

هدفت الدراسة إلى معرفة سلوك المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي، وإعادة النظر في المصارف الإسلامية وخدماتها منذ نشأتها عام 1980م في ماليزيا، وأخذت الدراسة مصرف بىرهاد الماليزي كحالة دراسة لمعرفة سلوك المصارف في النشاط الاقتصادي، وقد قدمت الدراسة هيكلية ونموذج لسير هذه المصارف مستقبلا عبر توقعات معتمدة على الأنشطة الحالية والسابقة، وتوصلت الدراسة بأن المصارف الإسلامية سيكون لها الحصة الأكبر من السوق المصرفي في المستقبل بسبب التوسعات المترابدة في نشاطاتها.

**The study by (Hamza, Khan, 2014), entitled. Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan**

استكشفت الدراسة تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (2008-2012)، باستخدام عينة مكونة من عشرة بنوك، واستخدمت الدراسة الانحدار من خلال النموذج التالي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 DEF + \beta_2 INV + \beta_3 ADV + \beta_4 PRF + \beta_5 INE$$

**حيث إن:**

**GDP:** النمو الاقتصادي

**DEF:** الودائع والاقراض

*INV*: الاستثمار

*ADV*: السلف

*PRF*: الربحية

*INE*: أرباح الفائدة

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود ارتباط كبير إيجابي بين مقاييس أداء البنوك والنمو الاقتصادي، وأن مقاييس الأداء المصرفي وهي الودائع والسلفيات والربحية والفائدة المكاسب والاستثمارات لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي مقاسة بواسطة الناتج المحلي الإجمالي.

**The study by (Sanusi, 2011), entitled. " Banks in Nigeria and National Economic Development".**

هدفت الدراسة لمعرفة أثر القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في نيجيريا، والتعرف على أهمية وأهداف التنمية وأهمية وتطور القطاع المصرفي في نيجيريا، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة الكثافة الإنتاجية في الاقتصاد النيجيري واستخدام أمثل للموارد المتاحة وذلك لمنع الوقوع في الأزمات التي تعيق زيادة الاستثمار وتقليل التكاليف، وبالتالي يلعب القطاع المصرفي دور مهم في تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق قيامه بمهمة الوساطة المالية، وأن البنوك لها مهمة خاصة في توفير كفاءات ذات خبرة، وتوفير بيئة مواتية لتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة والتي تهدف لتحقيق نمو بمعدل مستقر في الاقتصاد واستقرار في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

**The study by (Saha, 2010), entitled. "Role of banking in Indians economy".**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي والتمويل المصرفي، وتبيان أهمية التمويل المصرفي وأهمية إجمالي الناتج المحلي، وذلك بتحديد عدة عوامل تؤثر على حجم إجمالي الناتج المحلي وعلى قطاعات الاقتصاد كل على حده في الهند. واستخدمت الدراسة الأسلوب القياسي التحليلي عن طريق النموذج التالي لتوضيح العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي والتمويل المصرفي

$$GDP = \alpha + \beta_1 cd + \beta_3 ri$$

حيث:

**GDP:** الناتج المحلي

**Tp:** إجمالي الودائع

**Cd:** حجم الإئتمان

**Ri:** سعر الفائدة

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي ومتغيرات الدراسة، وارتفاع قيمة الناتج المحلي، وذلك بسبب النمو في القطاع الصناعي، وبينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي وكلاً من حجم الودائع وسعر الفائدة.

**The study by (Murry, 2009), entitled." The Role Of Banking Sector On Economics Growth: A Case Study of the Liberian Economy (2004-2009)".**

هدفت الدراسة لمعرفة دور القطاع المصرفي في ليبيريا في تشجيع وزيادة حجم النمو الاقتصادي في الدولة، ومعرفة تطور القطاع المصرفي في ليبيريا، ومفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وافترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين حجم التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة الاستبانة لإثبات فرضياتها، وقسمت الاستبانة لعدة فروع، كانت الأسئلة فيها تدور حول دور القطاع المصرفي في زيادة عرض النقد في الدولة. وتوصلت الدراسة الي جملة من النتائج منها: وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي وحجم النمو الاقتصادي، أي كلما زاد التمويل المصرفي يؤدي الي زيادة النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى والعكس صحيح

**The study by (Taghipour, 2008), entitled." The role of banking system development in economic growth, Iran case".**

هدفت الدراسة إلى توضيح دور القطاع المصرفي في زيادة حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي في إيران من خلال التحويلات المالية من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الإيراني، واستخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جرانجر، عن طريق النموذج التالي لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات:

$$\Delta X_t = \gamma Dt + \sum_{j=1}^{p-1} T_j \Delta X_{t-j} + \alpha (\beta x_t - p) + u$$

**D:** المقطع الثابت

**T:** الكفاءة الفنية

**X:** مقدار التراكم الرأسمالي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن هناك أثر كبير للبنوك على حجم النمو الاقتصادي ومن ثم حجم الاستثمار في إيران، من خلال زيادة حجم التراكم الرأسمالي الذي يعمل علي تمكن الاقتصاد للوصول لحجم الاستثمار الأمثل.

**The study by (Güryay, 2007), entitled."Financial development and economic growth: Evidence from northern Cyprus".**

وضحت الدراسة دور التنمية المالية وزيادة حجم التمويل المصرفي في زيادة حجم النمو الاقتصادي في قبرص، وتعريف وأنواع التمويل المصرفي والتطرق إلي النمو الاقتصادي والتنمية، استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتقدير النموذج واختبارها من خلال طريقة (OLS) ، وذلك باستخدام النموذج التالي:

$$GY = B_0 + B_1(GL) + B_2(GX) + B_3(IY) + B_4(DEP) + B_5(LOA)$$

حيث:

**GY:** معدل النمو السنوي في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي

**GL:** معدل النمو السنوي في السكان

**GX:** معدل النمو في الصادرات

**IY:** معدل الاستثمار بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي

**DEP:** معدل الودائع نسبة لإجمالي الناتج المحلي

**LOA:** نسبة القروض لناتج المحلي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: ضعف التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في قبرص، حيث أثبتت الاختبارات والنتائج أن التنمية المالية والتمويل المصرفي لا يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي.

**The study by (Miwa, 2000), entitled." Bank and economic growth: Implications from Japanese history".**

تعرفت الدراسة على دور البنوك المركزية في الاقتصاد الياباني، وأن كبرى الشركات اليابانية في النصف الأول من هذا القرن لم تعترف بدور البنوك في تنمية الاقتصاد، لأنها اعتمدت على بيع الأسهم لزيادة التمويل لديها، وللمحافظة على أرباحها اعتمدت أيضا على بيع السندات، واستخدمت الدراسة البيانات المقطعية في التحليل.

واستخدمت النموذج التالي:

$$BC = a + Bibo + Beqy + B.bdt + B4 ga$$

حيث:

**BC:** حجم الإئتمان المصرفي

**BO:** حجم القروض والسندات

**Eqy:** حقوق الملكية

**Bdt:** حجم ديون البنوك

**Ga:** إجمالي الأصول

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: عدم وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة وحجم الإئتمان المصرفي في الفترة ما بعد الحرب، وذلك لاعتماد اليابانيين على الشركات الخاصة وعلى طرح الأسهم، ولكن يوجد دور للقطاع المصرفي في تقليل عدم الكفاءة الناتج عن عدم تناسق المعلومات في السوق المالي، وقيمت الفترة ما بعد الحرب لليابان حيث نادراً ما كانت توجد مثل هذه الدراسات للخروج من أزمات اقتصادية، واقتصرت على عدة متغيرات تساعد على زيادة نسبة القروض ومن ثم زيادة عرض النقد في الاقتصاد عن طريق البنوك

### **The study by (Sathye, 2000), entitled." Efficiency of banks in am developing economy, the case of India**

شرحت الدراسة وقاست التباين في الكفاءة الفنية لأداء البنوك بمختلف أنواعها وذلك في الفترات التي اشتملتها الدراسة خلال الفترة (1996م-2000م)، بالإضافة عملية المقارنة بين أداء البنوك في الهند مع أخرى في بلدان مجاورة لها، استخدمت الدراسة نموذجين حيث في النموذج الأول اختبرت كفاءة البنوك التابعة للقطاع العام، والثاني اختبرت كفاءة البنوك الخاصة والأجنبية. واستخدمت الدراسة النموذج التالي لقياس أثر كفاءة أداء البنوك على النشاط الاقتصادي:

$$BC = a + B_1 pub + B_2 prt b + B_3 Fgnb$$

حيث إن:

**BC:** حجم الإئتمان المصرفي

**Pub:** بنوك القطاع العام

**Prtb:** بنوك القطاع الخاص

**Fgnb:** البنوك الأجنبية

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: حصلت بنوك القطاع العام على أعلى قيمة مفسرة لزيادة حجم الإئتمان في الاقتصاد، بينما البنوك الأجنبية على أقل قيمة تفسير للنموذج.

### 5.3.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة، حيث بلغ عدد الدراسات المحلية (12)، و(9) دراسات عربية، و (12) دراسة أجنبية. تبين للباحثة أن أغلب الدراسات تقاطعت مع الدراسة الحالية في التركيز على موضوع الإئتمان المصرفي ودوره في تعزيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ومدى الاستفادة من الدراسات السابقة.

#### 1.5.3.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- 1- بيان المنهجية المستخدمة في دراسة الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي، ومعرفة النماذج القياسية التي استخدمت في تقدير أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي.
- 2- الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لقياس أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين بالإضافة لمعرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
- 3- تحديد المتغيرات المؤثرة وبناء النموذج القياسي.
- 4- إجراء مقارنة بين نتائج الدراسة ونتائج الدراسات السابقة.

#### 2.5.3.2. أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في دول معينة وتناولت المتغيرات التي أثرت على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت الدراسات في تحديد المتغيرات والطريقة الإحصائية المستخدمة بناءً على ما يناسب الاقتصاد المدروس، وتشابهت الدراسة الحالية في تحديد التسهيلات الإئتمانية كمتغير رئيس يؤثر على النمو الاقتصادي بالإضافة للمساعدات والمنح والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة كدراسة (عموص، 2017)، (حمدان، 2016)، (Hacievliyagil& Eksi, 2019)، (ORIMOGUNJE, )، (2019)، (ملاوي، 2017)، ودراسة (الزبيدي، 2016) حيث أنها جميعاً استخدمت المنهج القياسي.

### 3.5.3.2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أما دراستي فتختلف عن الدراسات سابقة الذكر من حيث الفترة الزمنية والأسلوب القياسي المستخدم وأيضاً من حيث متغيرات الدراسة المستخدمة في النموذج القياسي خاصة الأوضاع السياسية الغير مستقرة في الأراضي الفلسطينية، باعتباره من المتغيرات المؤثرة على النشاط الاقتصادي في فلسطين، كما اختلفت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في المنهج المستخدم من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فالدراسة الحالية استخدمت منهجين الوصفي التحليلي والقياسي، أما دراسة (عبد الكريم، 2018)، ودراسة (داوود، 2017)، ودراسة (رمضان، 2015)، ودراسة (الشعار، 2015)، بالإضافة لدراسة (Kangni, Kpodar & Patrick A. Imam, 2016)، ودراسة (Musaeva, Gulzhan And Other 2015)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. ومن ناحية أخرى فقد استخدمت الدراسة الحالية سلسلة زمنية طويلة إلى حد ما، مقارنة مع الدراسات السابقة كدراسة (عموص، 2017)، (أبو عيدة، 2016)، (حمدان، 2016). كما اتسمت الدراسة الحالية بالتوسع في دراسة نظريات النمو الاقتصادي، وهذا ما افتقرت له العديد من الدراسات السابقة.

بالإضافة لاعتماد بعض الدراسات على بيانات ربعية من أجل التحليل وقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي كدراسة (مشيب، 2015)، لكن الدراسة الحالية اعتمدت على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (1996-2018م).

كما اختلفت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في تحديد المتغير التابع. فالدراسة الحالية استخدمت إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليعبر عن النمو الاقتصادي، أما دراسة (Hacievliyagil & Eksi, 2019) فقد استخدمت نمو التصنيع في القطاعات الفرعية ليعبر عن النمو الاقتصادي.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أنها تناولت وعالجت مشكلة اقتصادية هامة جداً، وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية مختلفة واستثنائية مقارنة بالدراسات السابقة، كما انها تناولت متغير مختلف وهام وهو متغير الأوضاع السياسية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين.

## الفصل الثالث

### الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في فلسطين

#### المقدمة:

يعتبر وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل من الأساسيات اللازمة لنجاح عملية النمو والتنمية في أي بلد ولا شك أن القطاع المصرفي في أي دولة يمثل محوراً أساسياً في دعم الاقتصاد والتقليل عن كاهل الحكومات وتسيير الأمور المالية للأفراد، وأنه يؤثر على تطبيق السياسات الإنمائية، حيث تسعى الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية، لتعزيز النمو الاقتصادي، ويعد الإئتمان المصرفي من الأنشطة الرئيسية للبنوك والتي تحقق من خلاله معظم أرباحها، ويأتي الجزء الأكبر من هذه الأرباح في توفير الموارد المالية اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية، لأن هذه الموارد تخدم هذه القطاعات حيث أن الاستثمارات الخاصة تعمل على التقدم الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع البنوك على منح التسهيلات اللازمة عن طريق القروض المختلفة، لذلك قام الاحتلال الاسرائيلي بتغيب دور الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وكانت حلقة من حلقات السياسة الإسرائيلية التي ساهمت في تخلف الاقتصاد الفلسطيني طوال الفترة السابقة. فقد ساهم ذلك إلى جانب الضرائب الإسرائيلية المرتفعة والإجراءات العسكرية وما رفقها من ظروف عدم الاستقرار، في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وبالتالي في الحد من نمو الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي انعكس على رفاهية ومستوى معيشة الشعب الفلسطيني.

وسنتناول في هذا الفصل مفهوم القطاع المصرفي وتطور القطاع المصرفي في فلسطين قبل عام 1948م وواقع الجهاز المصرفي الفلسطيني قبيل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وأيضاً تطوره ما بين الفترة من عام 1994م حتى 2018م، ومن باب آخر تم الحديث عن مفهوم التسهيلات الائتمانية وأنواع التسهيلات الائتمانية والتوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة (1996م-2019م)، وأيضاً توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة وحسب القطاعات المختلفة خلال الفترة (1996م-2019م)، كما تم مناقشة وتحليل بعض المؤشرات الهامة في الاقتصاد الفلسطيني كالنمو الاقتصادي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والمنح والمساعدات بالإضافة للاستثمار الأجنبي المباشر.

## 1.3 تطور الإئتمان المصرفي في فلسطين

### 1.1.3. المقدمة:

تناول هذا المبحث مفهوم القطاع المصرفي وأهمية المؤسسات المصرفية وتطور القطاع المصرفي والنظام المصرفي الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، و نشأة سلطة النقد الفلسطينية، ومفهوم التسهيلات الإئتمانية وأنواع التسهيلات الإئتمانية والتوزيع الجغرافي للتسهيلات الإئتمانية خلال الفترة (1996م-2019م)، وأيضاً توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب نوع العملة وحسب القطاعات المختلفة خلال الفترة (1996م-2019م).

### 2.1.3. مفهوم القطاع المصرفي:

القطاع المصرفي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية والقوانين التي تنظمها للعمل في المجتمع والتي تخضع للرقابة من جهة محددة وهو البنك المركزي في دولة ما.

### 3.1.3. أهمية المؤسسات المصرفية:

- 1- تعمل على تمويل المشاريع التي تساعد الدولة في تخفيف النقل وزيادة الإيرادات الحكومية
- 2- تسهيل المعاملات المالية للأفراد والشركات والحكومات.
- 3- تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة التي تؤدي إلى تسهيل أداء القطاعات الاقتصادية
- 4- تساعد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة.
- 5- تشجع الادخار والاحتفاظ بالنقود عن طريق عمليات الإيداع المالية (داوود، 2017، ص36).

### 4.1.3. تطور القطاع المصرفي الفلسطيني:

#### 1.4.1.3. القطاع المصرفي الفلسطيني قبل عام 1948م:

شهد القطاع المصرفي الفلسطيني تقلبات مختلفة منذ تأسيسه وذلك بسبب مرور فلسطين في مسارات حكم متنوعة أثرت على سلوكه الاقتصادي، وبالتالي تأثر القطاع المصرفي بها، فقبل سنة 1948م، وقد أحدثت إدارة الانتداب البريطاني تغييرات جذرية وعميقة في النظام المصرفي، حيث أصدرت القانون المصرفي الأول في عام 1921 / 1922، دون قيود على عملية فتح المصارف

الجديدة، كما انحصرت الرقابة في حدود نطاق العمليات المصرفية، فأدت هذه السياسة - بالإضافة إلى الهجرة اليهودية وتدفق رأس المال إلى نمو سريع في عدد المصارف، وكانت معظم هذه المصارف يهودية أو داعمة لليهود، فكان لهجرة اليهود الألمان دوراً رئيسياً حيث قاموا بإنشاء العديد من المنشآت الاقتصادية والمصرفية الصناعية المهمة في البلاد، وهذا يوضح هيمنة الصهيونية على النشاط المصرفي في فلسطين قبل عام 1948م، بدعم من الانتداب البريطاني من أجل التأسيس لاقتصاد الدولة اليهودية المستقبلية، المعلن عن تأسيسها وقيامها عام 1948م.

ونظراً للزيادة السريعة في عدد المصارف تدخلت سلطة الانتداب من خلال إصدار تشريع مصرفي لتدعيم الوضع المالي للمصارف المحلية، وتعزيز رأسمالها، والحد من عدد المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة، حيث أصبح هذا التشريع نافذاً في تشرين أول 1937م، إذ اشترط ألا يقل رأس المال المسجل للبنك عن 50 ألف جنيه فلسطيني، ورأس المال المدفوع عن 25 ألف جنيه فلسطيني، بالإضافة لاستحداث وظيفة مراقب المصارف، وطلب من جميع المصارف تقديم بيانات مالية شهرية، وتقارير نصف سنوية حول قروضها وتوزيعها. والجدول التالي يوضح تطور عدد المصارف التجارية وفروعها خلال الفترة (1920م-1945م).

جدول 1.3: تطور عدد المصارف التجارية وفروعها لسنوات مختارة خلال الفترة (1920م-1945م).

السنة	1920	1930	1934	1935	1937	1938	1939	1941	1943	1944	1945
المراكز الرئيسية	5	32	73	80	68	45	38	27	26	25	24
عدد الفروع	8	15	22	26	30	31	35	36	37	37	39

المصدر: بيسسو، فؤاد، (1990). الاقتصاد العربي في عهد الانتداب البريطاني (1920-1948)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، بيروت.

نلاحظ من جدول (1.3) انخفاض عدد المصارف بدءاً من عام 1937م، حيث انخفضت من (80) مصرف عام 1935م، إلى (68) مصرف عام 1937م، واستمر الانخفاض في عدد المصارف حتى بلغت المصارف (24) مصرف عام 1945م، ويعود ذلك لعدة أسباب منها (عودة، 2007، ص18).

1- الركود الاقتصادي الذي حدث منذ عام 1936م.

- 2- اندلاع الحرب العالمية الثانية
- 3- انخفاض مستوى الهجرة، وتراجع تدفقات رأس المال وحجم الاستثمارات.
- 4- الثورة الفلسطينية العربية التي استمرت خلال الفترة (1936م-1939م).
- 5- التعليمات والشروط المصرفية التي وضعتها سلطة الانتداب

### 2.4.1.3. القطاع المصرفي الفلسطيني (1948م-1967م):

شهد القطاع المصرفي في هذه الفترة عدة تغييرات أدت إلى تحويل مساره، وبدأت الأيدي العربية بالظهور على الساحة الفلسطينية والخروج عن السيطرة الخارجية، حيث تأثر قطاع غزة بالنشاط المصرفي المصري لذلك كان العمل المصرفي في قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي المصري، وكانت العملة المصرية هي المتداولة، والتشريعات والأنظمة المصرية هي السائدة، أما الضفة الغربية فخضعت للحكم الأردني لذلك شهدت الضفة نشاطاً مصرفياً أردنياً، بالتالي كان الوضع المالي والمصرفي في الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من الوضع المصرفي والمالي الأردني، والجدول التالي يوضح عدد المصارف التي عملت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1948م-1967م).

جدول 2.3: عدد المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1948م-1967م).

المصارف التي عملت في قطاع غزة		المصارف التي عملت في الضفة الغربية	
عدد الفروع	المصرف	عدد الفروع	المصرف
2	بنك فلسطين المحدود	6	البنك العربي المحدود
1	البنك العربي المحدود	5	بنك القاهرة-عمان
1	البنك العقاري العربي	5	البنك العثماني
1	بنك الإسكندرية	4	البنك الأهلي الأردني
1	بنك الأمة	3	بنك الأردن
1	بنك التسليف الزراعي	4	البنك العقاري العربي
		1	البنك البريطاني للشرق الوسط
		2	بنك إنترا
		2	بنك المشرق
7		32	المجموع

المصدر: عاشور، يوسف، (1995). آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، ص 98-99.

### 3.4.1.3. القطاع المصرفي الفلسطيني أثناء الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967م إلى 1993م:

تأثر القطاع المصرفي الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي، فقد احتلت إسرائيل باقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، ومنذ اللحظات الأولى أصدرت الأمر العسكري رقم (7) بتاريخ 7/ 6/ 1967، الذي نص على إغلاق جميع المصارف والمؤسسات المالية في المناطق الفلسطينية، وسمحت للمصارف الإسرائيلية بإعادة فتح فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بناء على القرار العسكري رقم (55) بتاريخ 1968/6/8م (صالح، 1986، ص353)، والجدول التالي يوضح عدد المصارف الإسرائيلية العاملة في المناطق الفلسطينية خلال الفترة (1967م-1994م).

جدول 3.3: عدد المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967م-1994م)

اسم المصرف	عدد الفروع في الضفة	عدد الفروع في غزة
بنك لثومي	15	4
بنك هيو سليم	4	3
بنك ديسكونت	5	2
بنك باركليز	1	-
بنك ميزراحي	4	1 (في مستوطنة غوش قطيف)
بنك عيد حي	1	-
<b>المجموع</b>	<b>30</b>	<b>10</b>

المصدر: عاشور، يوسف، (1995). آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، ص120.

وعمدت المصارف الإسرائيلية في تلك الفترة تقديم الخدمات التقليدية للمصارف دون القيام بدورها الطبيعي في دعم التنمية، إذ فرضت شروط على منح التسهيلات الائتمانية للمواطنين، وكان التعامل محصوراً في فئات محدودة من المجتمع الفلسطيني، مثل التجار والموظفين، واستمرت المصارف الإسرائيلية بالعمل حتى بداية الانتفاضة الأولى عام 1987م، وبعد ذلك أغلقت مراكزها داخل المدن والتجمعات السكنية، حيث واجهت تلك المصارف رفضاً قوياً من السكان، ففي قطاع غزة أغلقت المصارف الإسرائيلية فروعها وفتحت لها فروع في المنطقة الصناعية شمال قطاع غزة.

أما في الضفة الغربية فقد أغلقت المصارف الإسرائيلية فروعها عام 1996م، ولم يبق سوى ثلاثة فروع هي: فرعين لبنك لثومي في الخليل وبيت لحم، وقد تم إغلاقها نهائياً عام 1998م، وفرع لبنك مركنتيل ديسكونت في مدينة بيت لحم، وتم إغلاقه في كانون أول 2000م.

ومن الجدير ذكره أنه في الفترة (1967م-1994م) حاولت العديد من البنوك لإعادة فتح بعض فروعها خاصة البنوك التي كانت تعمل قبل عام 1976م، ولكن هذه المحاولات قوبلت بالرفض من إسرائيل باستثناء السماح وإعادة فتح فرع بنك فلسطين المحدود في قطاع غزة عام 1981م، وسمح له بالتفرع بعد عام 1990م، حيث بلغ عدد فروع خمس فروع من نهاية عام 1993م، لكنه كان يخضع لرقابة البنك المركزي الإسرائيلي، وفرض عليه التعامل بعملة الشيكل فقط.

كما سمح لبنك القاهرة عمان بإعادة فتح فرعه في مدينة نابلس في الضفة الغربية عام 1986م، وامتد نشاطه إلى المدن الأخرى حيث بلغ عدد فروع ثمانية فروع عام 1993م، ولكنه خضع لإشراف ورقابة كل من بنك إسرائيل المركزي والبنك المركزي الأردني وسمح له بالتعامل بعملة الشيكل والدينار الأردني فقط. (داوود، 2017، ص36-37).

من جهة أخرى نجد أن السياسات الإسرائيلية عملت على تأسيس وفتح العديد من مؤسسات الإقراض الصغير، لدعم أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي فقد مارست هذه المؤسسات جزءاً هاماً من الدور المصرفي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي. وكانت هذه المؤسسات لا تسعى لتحقيق الربح، وهي تسعى إلى منح القروض الميسرة للمشاريع الإنتاجية. كما برزت مؤسسات الصرافة: وهي من أبرز معالم القطاع المالي الفلسطيني من بعد 1967م، حيث مارست العديد من وظائف المصارف وممارسة خدماتها (فراونة، 2014، ص85).

### 5.1.3. النظام المصرفي الفلسطيني في عهد السلطة الفلسطينية:

بدأ القطاع المصرفي في هذه المرحلة يعمل وفقاً لقوانين وتعليمات منظمة، وجاءت اتفاقية باريس الاقتصادية لتساعد في وضع الإطار العام الذي يحكم الجهاز المصرفي بالبنود والاتفاق الذي نصت عليها الاتفاقية، وكان أهمها إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للإشراف على المؤسسات المصرفية، فقد قامت العديد من المصارف المحلية والعربية والأجنبية في ظل السلطة الوطنية بتقديم طلبات للعمل وتم افتتاح العديد من المصارف (عودة، 2007، ص24).

#### نشأة سلطة النقد الفلسطينية:

بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994م. حيث جاء في البند رقم (1) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق: *تستشئ السلطة الفلسطينية سلطة النقد (PMA) في المناطق، وهذه السلطة ستتمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة*.

وبناء على ذلك جاء قرار رئاسي بتأسيس سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1994/12/1م، وتبعه قرار رئاسي آخر بتاريخ 1944/ 1/25م، بتعيين أول محافظ لسلطة النقد.

وجاء قرار تأسيس سلطة النقد في ظل غياب الإطار التشريعي الذي يحدد مهامها وأهدافها، بالإضافة إلى عدم توفر الخبرات والكفاءات المتخصصة والمناسبة، وكانت تتسم مرحلة التأسيس ببعض الخصائص أهمها تعدد الهيكليات الخاصة بسلطة النقد وعدم الاستقرار على هيكلية معينة، وضعف الكادر البشري وقلة خبرته. وتم التركيز على عملية البناء والتأهيل التي تمت بمساعدة من بعض المؤسسات الدولية بالإضافة لمساعدة البنوك المركزية العربية، وبعض الخبراء المصرفيين (سلطة النقد الفلسطينية، 1995، ص59-60).

وحققت سلطة النقد في السنوات الماضية نقلة نوعية مميزة على صعيد بنائها المؤسسي، والعمل المصرفي في فلسطين، وقد أشادت المؤسسات الدولية بالتطور الكبير الذي حققته سلطة النقد في المجال المالي حيث أكد صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر أواخر آذار 2011م، بجاهزية سلطة النقد للتحويل إلى بنك مركزي، وتحدث صندوق النقد الدولي عن الإصلاحات التي نفذتها سلطة النقد منذ عام 2007م، وإعادة الهيكلة التي جعلتها تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية (عودة، 2013، ص3)، ثم جاءت المرحلة الوسيطة لتركز على الأنظمة المصرفية والرقابية. وتقوي العلاقة بين مؤسسات الجهاز المصرفي، وإيجاد الكثير من الأطر القانونية المنظمة للعمل المصرفي، ومن الجدير ذكره أن سلطة النقد الفلسطينية لم تستطع القيام بكافة مهامها مثل إصدار نقد فلسطيني، والاحتفاظ باحتياطي الذهب والعملات الأجنبية، وذلك بسبب المعوقات القانونية والتشريعية والمعوقات السياسية والاقتصادية.

### 6.1.3. المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (1993م-2019م):

نجحت سلطة النقد الفلسطينية في إعادة تنظيم الأوضاع المصرفية التي كانت سائدة ما قبل السلطة الفلسطينية. كما قامت بترخيص العديد من المصارف العربية والأجنبية بالإضافة لترخيص مصارف جديدة، وتشكل المصارف التجارية النسبة الأكبر في القطاع المصرفي في فلسطين، والتي تستقطب النسبة الأكبر من ادخارات الوحدات الاقتصادية والأفراد، ولذلك فهي تحتكر توجيه الادخارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة. (فراونة، 2014، ص88-89).

وحدث تطور ملحوظ في القطاع المصرفي الفلسطيني في الفترة ما بين (1994م-2019م)، ويعود ذلك لإنشاء السلطة الفلسطينية وإعادة افتتاح البنوك العربية والفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي

إغلاقها الاحتلال الإسرائيلي. وفي ذلك الوقت تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1994م، والتي سمح لها بممارسة مهام البنك المركزي، مع بعض الشروط على الأداء من قبل سلطات النقدية الإسرائيلية وقصور الأداء النقدي الفلسطيني دون أن يكون لها الحق في إصدار عملة وطنية. (صبرة، 2015، ص15)، والجدول التالي يوضح التطور في عدد المصارف وفروعها خلال الفترة (1993م-2019م).

جدول 4.3: عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين خلال الفترة (1993م-2019م).

السنوات	المصارف الوطنية		المصارف الأردنية		المصارف المصرية		المصارف الأجنبية		إجمالي المصارف	
	عدد المصارف	عدد الفروع	عدد المصارف	عدد الفروع	عدد المصارف	عدد الفروع	عدد المصارف	عدد الفروع	عدد المصارف	عدد الفروع
1993	1	5	1	8	0	0	0	0	2	13
1994	2	9	4	22	1	2	0	0	7	33
1995	3	14	8	39	1	3	1	1	13	57
1996	4	22	8	45	2	4	1	1	15	72
1997	8	31	8	53	2	5	1	1	19	90
1998	9	42	8	54	2	7	2	3	21	106
1999	9	50	8	56	2	7	2	3	21	116
2000	9	52	8	57	2	8	2	3	21	120
2001	9	56	8	57	2	8	2	3	21	124
2002	9	57	8	59	2	8	1	1	20	125
2003	9	58	8	64	2	8	1	1	20	131
2004	9	60	8	64	2	8	1	1	20	133
2005	9	69	8	61	2	8	1	1	20	139
2006	10	77	8	65	2	8	1	1	21	151
2007	10	82	8	71	2	6	1	1	21	160
2008	10	89	8	93	2	7	1	1	21	190
2009	10	104	8	98	2	6	1	1	21	209
2010	8	110	8	95	2	6	1	1	19	212
2011	8	118	8	101	1	6	1	1	18	226
2012	7	121	8	104	1	6	1	1	17	232
2013	7	125	8	105	1	6	1	1	17	237
2014	7	142	8	109	1	6	1	1	17	258
2015	7	155	7	112	1	6	1	1	16	274
2016	7	187	7	116	1	6	0	0	15	309
2017	7	209	7	121	1	7	0	0	15	337
2018	7	227	6	117	1	7	0	0	14	351
2019	7	239	6	124	1	7	0	0	14	370

المصدر: الفترة 1993-2005: سلطة النقد إحصائية المصارف وفروعها العالمية في الجهاز المصرفي الفلسطيني كما في 2005/12/31.

أما الفترة 2006-2019: سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2010، 2015، 2018.

نلاحظ من خلال جدول (4.3) أن عدد المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت (13) مصرف سنة 1995م، وبلغ عدد الفروع والمكاتب لنفس العام (57) فرعاً، وزاد عدد المصارف إلى (12) مصرف عام 2000م، وبلغ عدد الفروع والمكاتب (106) فرعاً في ذلك الوقت، وأما في عام 2005م فبلغ عدد المصارف (20) مصرفاً، وعدد الفروع والمكاتب (139) فرعاً، وبسبب الاندماج المصرفي بين المصارف تراجعت عدد المصارف إلى (18) عام 2010م، أما المكاتب والفروع فقد بلغت (212) فرعاً، وبلغت (17) مصرفاً عام 2013م، وعدد الفروع والمكاتب وصلت إلى (237) فرعاً ومكتباً. وبسبب الاندماج المصرفي المستمر تراجعت عدد المصارف إلى عدد (15) مصرفاً حتى عام 2016م، ووصلت المكاتب والفروع إلى (342) فرعاً، أما في عام 2018م بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين (14) مصرفاً وبلغت عدد الفروع والمكاتب (355) فرعاً، وعلى الرغم من ارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في فلسطين، فقد استمر الانخفاض في نسبة التسهيلات إلى الودائع، أي أن الاستثمارات الفلسطينية الخاصة هي من المدخرات الشخصية وليس من قبل المؤسسات المالية.

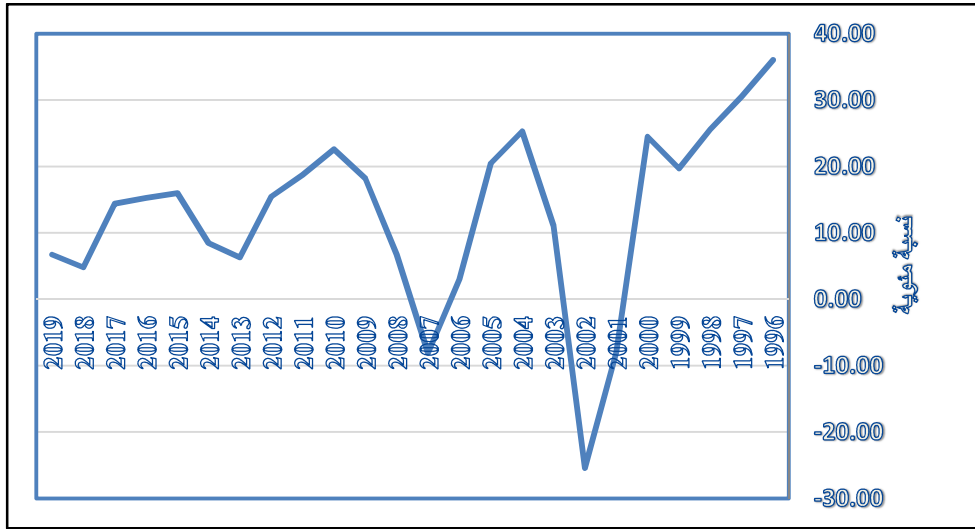
ومن أهم التطورات التي حدثت لدي النظام المصرفي الفلسطيني في تلك الفترة، هو إعلان قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997م، وقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002م، ولهذين القانونين أهمية كبيرة لأنهم أول قانونين فلسطينيين ينظمان القطاع المصرفي الفلسطيني (أبو شعبان، 2018، ص24-25).

### 7.1.3. الإئتمان المصرفي في فلسطين:

يعتبر الإئتمان المصرفي في غاية الأهمية لدورها البارز والعام بالنسبة للبنوك والاقتصاد الوطني لكل بلد، إذ يعتبر الإئتمان المصرفي الرافد الرئيسي للبنوك والنظام المصرفي، ومن الجدير ذكره أن البنوك والقطاع المصرفي يعتبر أحد أهم الركائز الأساسية في عملية النمو الاقتصادي، لذلك يعتبر الإئتمان المصرفي غاية الأهمية لما لها من تأثير على الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية باعتباره أهم الأنشطة التي تماسها المصارف، وتعتبر التسهيلات الإئتمانية أهم مكونات الإئتمان المصرفي في فلسطين.

### 1.7.1.3. معدل نمو التسهيلات الائتمانية في فلسطين:

تذبذب معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (1996م-2019م) حيث بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية في فلسطين (12.83%) خلال الفترة (1996م-2019م)، والشكل البياني التالي معدل نمو للتسهيلات الائتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م).



شكل 1.3: معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (1996م-2019م)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1.3)، ص 132.

نلاحظ من خلال شكل (1.3) أن معدل نمو التسهيلات الائتمانية تذبذب بين الصعود والهبوط متأثراً بالعديد من العوامل منها السياسية والاقتصادية، حيث بلغ معدل نمو التسهيلات الائتمانية في فلسطين (27.25%) خلال الفترة (1996م-1999م)، حيث اتسمت تلك الفترة بالهدوء النسبي والاستقرار السياسي، كما اتسمت بجلب الاستثمار وزيادة المنح والمساعدات. أما في عامي (2000م-2002م) فقد بلغ معدل نمو التسهيلات الائتمانية (-16.73%) ويعتبر عام 2002م هو الأكثر انخفاضاً في نمو التسهيلات الائتمانية، إذ بلغ نسبة نموها (-27.72%)، نتيجة السياسات الإسرائيلية المبرمجة والمنهجية لإضعاف الاقتصاد الفلسطيني خاصة مع بداية انتفاضة الأقصى المباركة حيث اتسم عام 2002م بالاجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية وتدمير البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة لإغلاق المعابر والحدود في الأراضي الفلسطينية.

وشهد نمو التسهيلات الإئتمانية نمواً متزايداً وإيجابياً خلال الفترة (2003م-2005م) حيث بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات الإئتمانية (18.98%) خلال تلك الفترة. ويعود ذلك للاستقرار في تلك الفترة خاصة عام 2004م، حيث يعتبر العام الأكثر استقراراً في تلك الفترة.

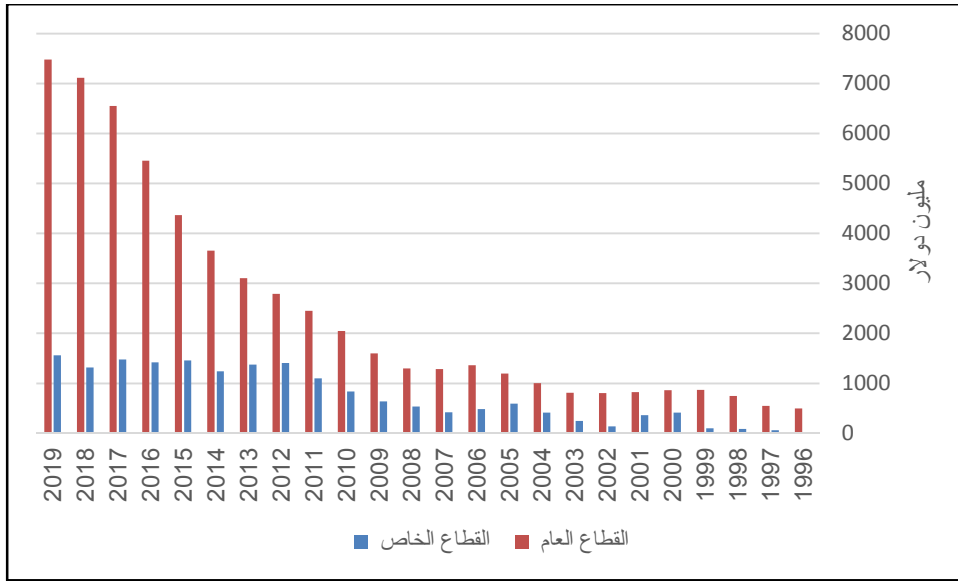
ومن ثم عاد معدل نمو التسهيلات بالانخفاض خلال عامي (2006م-2007م)، وذلك بسبب الحصار الخانق على السلطة الفلسطينية على أثر فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006م، حيث بلغت نسبة نمو التسهيلات الإئتمانية (2.55%).

وعادت نسبة النمو في التسهيلات الإئتمانية بالارتفاع خلال الفترة (2008م-2019م)، وذلك لالتزام المصارف بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية؛ (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2008)، حيث سجلت معدل نمو (12.79%) خلال الفترة (2008م-2019م).

جاء ذلك في سياق خطة سلطة النقد الفلسطينية الهادفة إلى تعميق الروابط بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الحقيقي من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، وانسجاماً مع خطة التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني.

### 2.7.1.3. التوزيع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين:

بلغ متوسط حجم التسهيلات المقدمة للقطاع العام (737.58) مليون دولار خلال الفترة (1996م-2019م)، بينما بلغ متوسط حجم التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (2446.80) مليون دولار خلال نفس الفترة، والشكل التالي يوضح حجم التسهيلات الإئتمانية في فلسطيني حسب القطاع خلال الفترة (1996م-2019م).

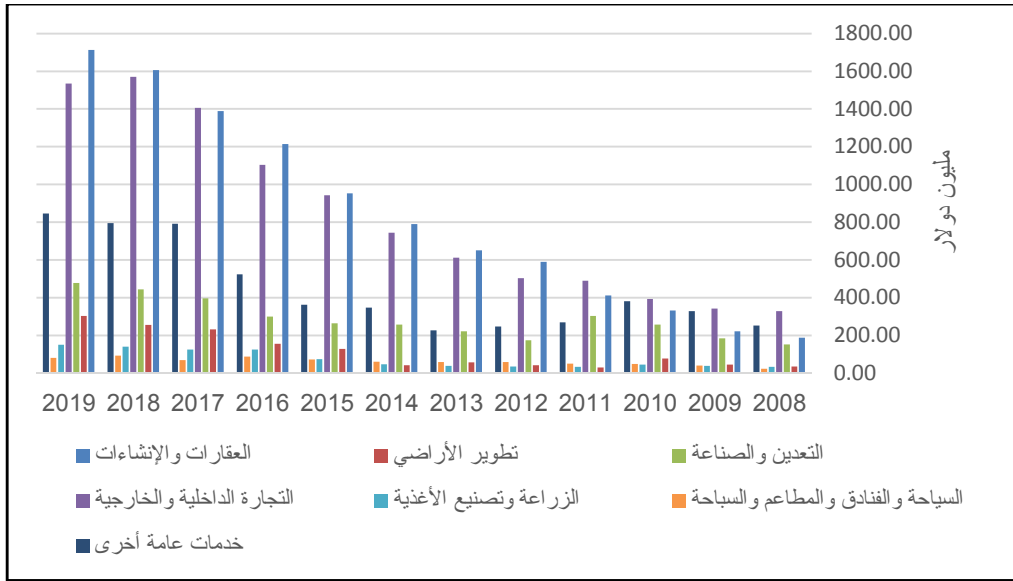


شكل 2.3: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (2.3)، ص 133.

نلاحظ من شكل (2.3) ظهور تطورات في توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية والتي أخذت بالزيادة والتذبذب والتراجع من فترة إلى فترة أخرى خلال السنوات (1996م-2019م) كالتالي: لقد بلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع العام (737.587) مليون دولار للسنوات (1996م-2019م)، وسجلت سنة 2019م أعلى نسبة من حجم التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع حيث بلغت (1558.1) مليون دولار. أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (2446.807) مليون دولار في الفترة (1996م-2019م) وكانت أعلى قيمة من التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع في عام 2019م حيث بلغت (7481) مليون دولار.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية القطاع الخاص على العديد من القطاعات الاقتصادية، والشكل البياني التالي يوضح توزيع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2008م-2019م).



شكل 3.3: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص خلال الفترة (2008-2019م)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (3.3)، ص 133.

نلاحظ من خلال شكل (3.3) أن متوسط حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع العقارات والانشاءات (758.5) مليون دولار في الفترة (2008م-2019م)، وكانت أعلى قيمة من التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع في عام 2019م حيث بلغت (1712.68) مليون دولار، أما أدنى قيمة كانت عام 2008م حيث بلغت (188.2) مليون دولار. أما قطاع التعدين والصناعة فقد بلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع (268.7) مليون دولار في الفترة (2008م-2019م) وكانت أعلى قيمة عام 2019م حيث بلغت (477.68) مليون دولار، أما أدنى قيمة له (152.7) مليون دولار بلغت خلال عام 2008م، وبلغ متوسط التسهيلات الائتمانية للتجارة الداخلية والخارجية مليون دولار لسنوات (2008م-2019م) حوالي (830.67) مليون دولار، وبلغت أدنى قيمة (329.1) مليون دولار خلال عام 2008م، أما أعلى قيمة عام 2018م حيث بلغت (1569.6) مليون دولار. وبلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة وتصنيع الأغذية (73.67) مليون دولار خلال الفترة (2008م-2019م)، وكانت أدنى قيمة عام 2011م حيث بلغت (33.7) مليون دولار، أما أعلى قيمة عام 2019م حيث بلغت (149.70) مليون دولار.

أما متوسط حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم والسياحة (61.59) مليون دولار للأعوام (2008م-2019م)، وكانت أدنى قيمة عام 2008م، حيث بلغت (23.8) مليون دولار، أما أعلى قيمة عام 2018م حيث بلغت (92.7) مليون دولار. وفيما يتعلق بقطاع النقل

والمواصلات فقد بلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية (25.64) مليون دولار خلال الفترة (2008م-2019م)، وكانت أدنى قيمة له عام 2008م حيث بلغت (17.1) مليون دولار، أما أعلى قيمة عام 2018م حيث بلغت (38.9) مليون دولار. وبلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية لخدمات أخرى (447.37) مليون دولار للأعوام (2008م-2019م)، وكانت أدنى قيمة عام 2013م إذ بلغت (226.76) مليون دولار، أما أعلى قيمة عام 2019م حيث بلغت (846.00) مليون دولار.

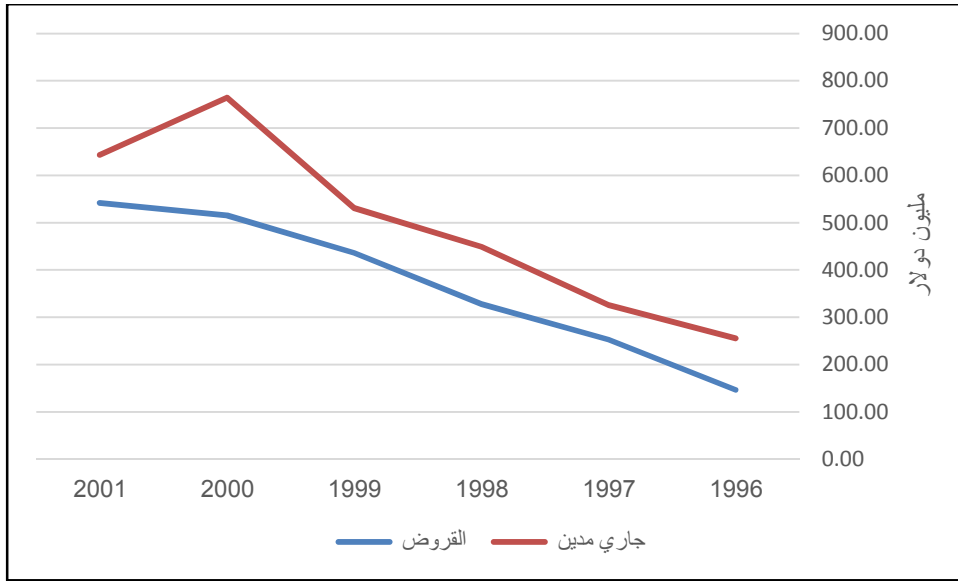
وترى الباحثة أن عملية تنمية القطاعات الرئيسية في الاقتصاد تلعب وتأثر بشكل أساسي في عملية التنمية والنمو، لذلك يجب أن تقوم البنوك بتقديم المزيد من الخدمات البنكية والمصرفية، وذلك عن طريق زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للمستثمرين ورجال الأعمال

### 3.7.1.3. التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية في فلسطين:

احتلت الضفة الغربية الصدارة في الحصول على التسهيلات الائتمانية مقارنة بقطاع غزة خلال الفترة (1996م-2019م)، حيث بلغ متوسط التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية (2727.73) مليون دولار خلال الفترة (1996م-2019م)، مقارنة مع (459.81) مليون دولار في قطاع غزة خلال نفس الفترة، وهذا يدل اتساع الفجوة بين التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اتسمت الفترة الأولى بضيق الفجوة والتقارب بين التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية (127.28) مليون دولار في قطاع غزة خلال عام 1996م، وبلغت (296.58) مليون دولار في الضفة الغربية خلال العام 1996م.

والشكل البياني التالي يوضح التفاوت والتوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م)،





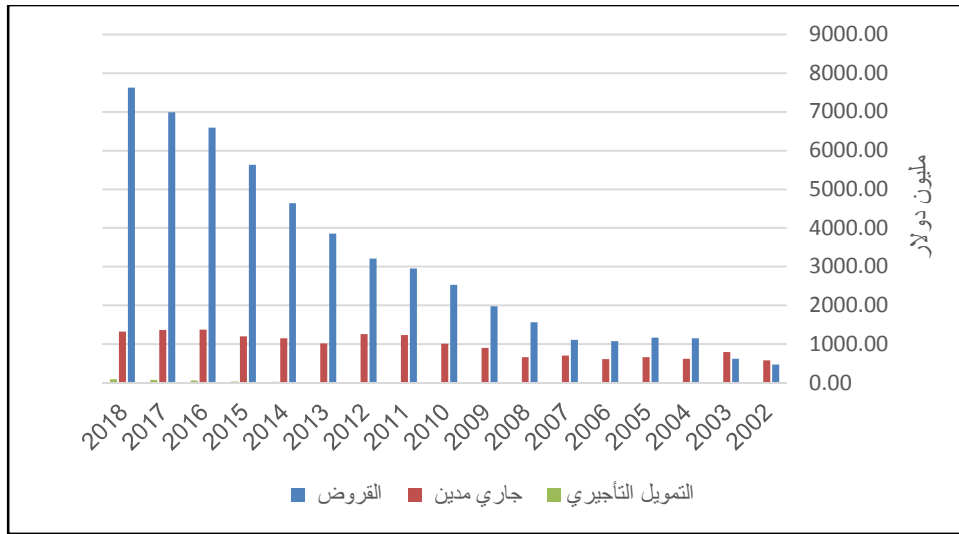
شكل 5.3: توزيع التسهيلات الائتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2001م) حسب النوع.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (5.3)، ص136.

نلاحظ من خلال الشكل (5.3) أن الجاري المدين أعلى نسبة خلال الفترة (1996م-2001م)، ثم بعد ذلك القروض، وأخيراً تأتي التمويل التأجيري، حيث بلغ متوسط حجم الجاري المدين 498.5 مليون دولار خلال الفترة (1996م-2001م)، وكانت أدنى قيمة في عام 1996م، حيث بلغت 38.8 مليون دولار، وأعلى قيمة عام 2000م حيث بلغت 402.9 مليون دولار. أما متوسط حجم القروض خلال نفس الفترة فقد بلغت 376.7 مليون دولار، وكانت أدنى قيمة عام 1996م حيث بلغت 66.3 مليون دولار، أما أعلى قيمة فقد بلغت 415.8 مليون دولار خلال عام 2001م، وبلغ متوسط حجم التمويل التأجيري فقد بلغ 0.95 مليون دولار للفترة (1996م-2001م)، وكل السنوات كانت قيمة التمويل التأجيري صفر.

وبعد عام 2001م تم تقسم التسهيلات الائتمانية في فلسطين إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي: (القروض، جاري مدين، التمويل التأجيري)، حيث بلغ متوسط القروض (2977.09) مليون دولار خلال الفترة (2002م-2019م)، بينما بلغ متوسط جاري المدين (945.46) مليون دولار خلال الفترة (2002م-2019م)، وبلغ متوسط التمويل التأجيري (23.71) مليون دولار خلال نفس الفترة. الفترتان أعلى قيمة للقروض ومن ثم الجاري المدين وأخيراً التمويل التأجيري خلال الفترة (2003م-2009م)، وبلغ متوسط حجم الجاري المدين 664.2 مليون دولار خلال الفترة (2003م-2009م)، وكانت أدنى قيمة في عام 2009م حيث بلغت 142.2 مليون دولار، وأعلى قيمة عام

2004م حيث بلغت 372.4 مليون دولار. والشكل البياني التالي يوضح التوزيع للتسهيلات الإئتمانية حسب النوع في فلسطين خلال الفترة (2002م-2019م).



شكل 6.3: توزيع التسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (2002م-2019م). حسب النوع.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (5.3)، ص136.

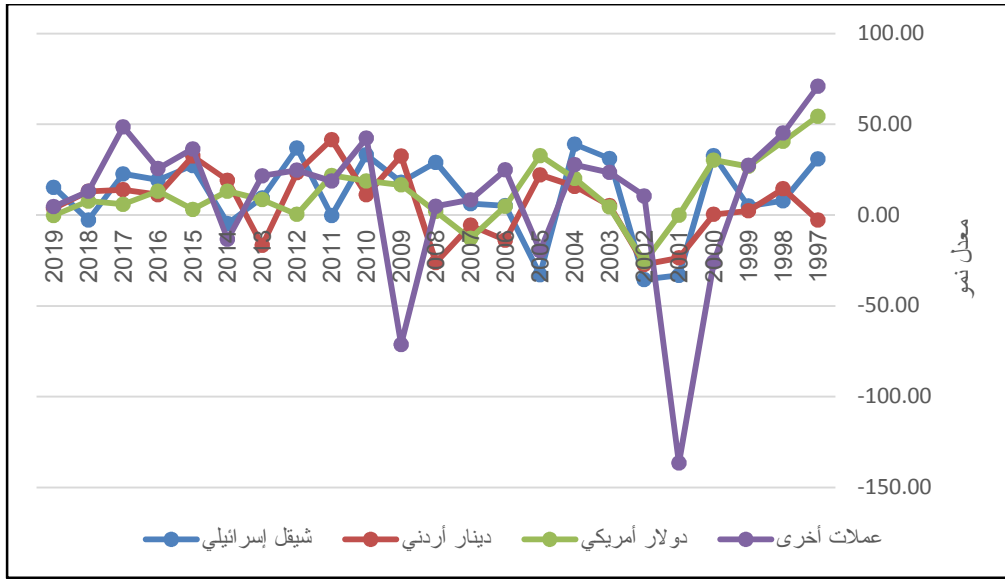
نلاحظ من خلال الشكل (6.3) كما بلغ متوسط حجم القروض 1024.25 مليون دولار خلال نفس الفترة، وكانت أدنى قيمة عام 2003م حيث بلغت 355.4 مليون دولار، أما أعلى قيمة فقد بلغت 1278.3 مليون دولار خلال عام 2009م. أما متوسط حجم التمويل التاجيري فقد بلغ 9 مليون دولار للفترة (2003م-2009م)، وكانت أعلى قيمة عام 2007م حيث بلغت 9.7 مليون دولار أما أدنى قيمة عام 2003م فقد بلغت 6.3 مليون دولار.

أما بالنسبة للتمويل التاجيري فقد بلغت 1697.53 مليون دولار خلال الفترة (2003م-2009م)، وكانت أدنى قيمة عام 2003م، حيث بلغت 1062.2 مليون دولار. أما أعلى قيمة فقد بلغت 2234.2 مليون دولار خلال عام 2009م. أما توزيع التسهيلات حسب النوع خلال الفترة (2010م-2016م)، فكانت أعلى قيمة للقروض ومن ثم الجاري المدين وأخيراً التمويل التاجيري، حيث بلغ متوسط حجم الجاري المدين 1111.9 مليون دولار خلال الفترة (2010م-2016م)، وكانت أدنى قيمة في عام 2010م حيث بلغت 900.4 مليون دولار وأعلى قيمة عام 2003م حيث بلغت 1258.5 مليون دولار. أما متوسط حجم القروض خلال نفس الفترة فقد بلغت 3541.9 مليون دولار وكانت أدنى قيمة عام 2010م حيث بلغت 1978.0 مليون دولار. أما أعلى قيمة عام 2016م وبلغت

5632.5 مليون دولار. أما متوسط حجم التمويل التآجيري فقد بلغ 18.6 مليون دولار للفترة (2010م-2016م)، وكانت أعلى قيمة عام 2016م حيث بلغت 39.7 مليون دولار أما أدنى قيمة عام 2010م فقد بلغت 7.5 مليون دولار. أما بالنسبة للقروض فقد بلغت 3541.98 مليون دولار خلال الفترة (2010م-2016م)، وكانت أدنى قيمة عام 2010م حيث بلغت 1978.03 مليون دولار، أما أعلى قيمة بلغت 5632.55 مليون دولار خلال عام 2016م. أما توزيع التسهيلات حسب النوع خلال الفترة (2017م-2019م)، فكانت أعلى قيمة للقروض ومن ثم الجاري المدين وأخيراً التمويل التآجيري: حيث بلغ متوسط حجم الجاري المدين 1354.8 مليون دولار خلال تلك الفترة، أما بالنسبة للقروض فقد بلغ المتوسط 7069 مليون دولار خلال الفترة (2017م-2019م)، وبلغت قيمة التمويل التآجيري 75.3 مليون دولار لتلك الفترة أما بنسبة لإجمالي التسهيلات الإئتمانية لكل من الجاري المدين والقروض والتمويل التآجيري فقد بلغت 8499.1 مليون دولار خلال الفترة (2017م-2019م).

### 5.7.1.3. التسهيلات الإئتمانية في فلسطين حسب العملة:

توزعت التسهيلات الإئتمانية في فلسطين على ثلاث عملات رئيسية وهي الدينار الأردني والدولار الأمريكي والشيك الإسرائيلي بالإضافة لعملات أخرى، حيث بلغ متوسط نمو التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بالدولار الأمريكي (12.45%) خلال الفترة (1997م-2019م)، وبلغ متوسط نمو التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بالشيكل الإسرائيلي (11.31%) خلال الفترة (1997م-2019م)، كما سجل متوسط معدل نمو التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بالدينار الأردني (6.38%) خلال نفس الفترة، أما التسهيلات الإئتمانية بالعملات الأخرى فقد بلغ متوسط معدل نموها (9.23%) خلال الفترة (1997م-2019م)، والشكل البياني التالي يوضح معدل نمو التسهيلات الإئتمانية حسب العملة في فلسطين خلال الفترة (1997م-2019م).



شكل 7.3: معدل نمو التسهيلات الإئتمانية حسب العملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2019).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (6.3)، ص 137.

### 8.1.3. الخلاصة:

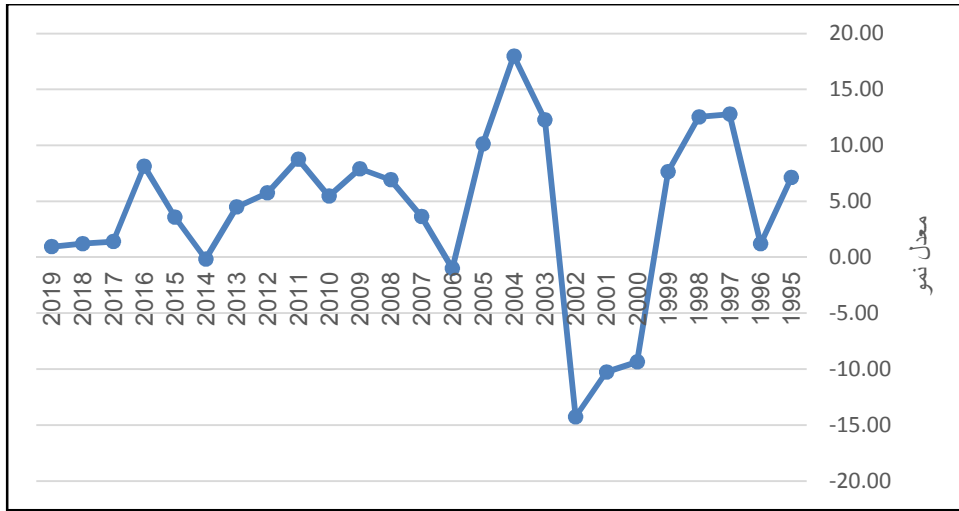
مما سبق يتضح للباحثة أن الجهاز المصرفي الفلسطيني واجه العديد من التحديات، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بوضع العراقيل والصعوبات في طريق تطور القطاع المصرفي في فلسطين، ولكن مع بداية قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أولت اهتمام شديد من أجل تطوير القطاع المصرفي الفلسطيني، من خلال السياسات التشجيعية للمصارف وتطويرها لتواكب التطورات المالية العالمية، ومن الجدير ذكره أن سلطة النقد أولت اهتمام شديد للشمول المالي في فلسطين، الأمر الذي يعزز تطوير المصارف.

كما تطور حجم التسهيلات الإئتمانية المباشرة في فلسطين لتبلغ (9039.11) مليون دولار عام 2019م، كما كان أغلب هذه التسهيلات يتوجه للقطاع العام في بداية قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه في الآونة الأخيرة ارتفعت حصة القطاع الخاص من التسهيلات الإئتمانية المباشرة، كما كانت أغلب التسهيلات الممنوحة من المصارف في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط التسهيلات في الضفة الغربية (8131.71) مليون دولار عام 2019م، مقارنة مع (907.39) مليون دولار في قطاع غزة خلال نفس العام.

## 2.3 تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين

### 1.2.3 النمو الاقتصادي في فلسطين:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995م-2019م)، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المناطق الفلسطينية، ففي أول عامين من عملية السلام بعد توقيع اتفاق أوسلو 13-9-1993، حيث وافق المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، حيث حقق الاقتصاد الفلسطيني نتائج إيجابية في المؤشرات الاقتصادية مما أدى إلي رفع معدلات النمو، ففي عام 1995م سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بمقدار (7.12%)، وفي العام الذي تلاه تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة للإغلاقات المشددة على الأراضي الفلسطينية، حيث وصل معدل النمو إلى (1.20%) (الكفري، 2006)، وقد عاد الاقتصاد الفلسطيني للانتعاش من جديد وبشكل ملحوظ في عامي 1997م، 1998م حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بمعدل (12.79%) (12.54%) على التوالي (عبد الكريم، 2004)، أما في عام 1999م بلغ معدل النمو (7.65%). ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 28/9/2000م أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والموارد الأولية من وإلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي تراجعاً بمعدل (-9.36%)، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر وتدمير الجزء الأكبر من البنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، ازداد تراجع معدل النمو الحقيقي وصولاً إلى (-14.27%) عام 2002م، وخلال عام 2003م بدأ يتعافى الاقتصاد الفلسطيني حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بمقدار (12.29%)، وفي عام 2004م بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (17.98%) نتيجة للاستقرار النسبي في هذا العام، كما شهد معدل نمو الناتج الحقيقي أدنى معدل بعد عام 2004م حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي تراجعاً بمعدل (-1.01%) نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المترتبة على نتائج انتخابات عام 2006م، الأمر الذي أدى لوقف المساعدات الدولية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة مما أدخل الاقتصاد الفلسطيني في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004م-2005م) (عبد الكريم، 2008). والشكل البياني التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995م-2019م)



شكل 8.3: معدلات نمو الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة (1995م-2019م) بالأسعار الثابتة سنة الأساس (2015).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (7.3)، ص 138.

نلاحظ من خلال شكل (8.3) أن الأعوام (2007م-2010م) شهدت فيها المنطقة حالة من الاستقرار السياسي وإفراج (إسرائيل) عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى (5.99%)، واستمر الوضع الاقتصادي في التحسن خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة لعام 2007م، وسجل الناتج الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الثلاث عام 2009م، حيث سجل الناتج الحقيقي نمواً بمقدار (7.9%) وذلك بسبب الإصلاحات التي أجرتها الحكومة الفلسطينية، وانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، 2008)، وبلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (-0.16%) في عام 2014م، وذلك نتيجة للحرب الاسرائيلية على قطاع غزة التي استمرت ما يقارب 52 يوم من التدمير والتجريف القصف والإغلاق الشامل لقطاع غزة بالكامل الأمر الذي انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.

وخلال الفترة (2015م-2019م) ارتفع معدل النمو الاقتصادي حيث سجل متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (3.06%) خلال الفترة (2015م-2019م)، ومن الجدير ذكره أن عام 2016م هو العام الأفضل في هذه الفترة حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي (8.14%) في عام 2016م، مقارنة مع معدل نمو (0.94%) في عام 2019م. ومن الجدير ذكره أن معدل النمو الاقتصادي انخفض بشكل ملحوظ عام 2017م، حيث بلغ (1.40%)، فقد تباطأت غيابية مكونات الطلب، علاوة على

تفاقم التسرب الناتج من تسارع الواردات، وبشكل عام جاء التباطؤ الكلي للاقتصاد نتيجة انكماش واسع أصاب الاقتصاد في قطاع غزة، فقد دخل اقتصاد قطاع غزة في حالة من الركود بعد انخفاض الانفاق الحكومي عقب تثبيت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية منتصف العام 2017م، بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، إضافة إلى التدهور المستمر في مستويات الاستثمار نتيجة تواصل الحصار والإغلاق منذ عام 2006م، والحروب المتتالية التي تعرض لها القطاع.

### نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين (996-3895\$) بناءً على تصنيفات البنك الدولي<sup>(1)</sup> (البنك الدولي، 2019).

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (2795.6\$) خلال الفترة (2015م-2019م) وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام 2016م بقيمة (3489.8\$) حيث انعكس الأثر الإيجابي للتحويلات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2002م يعتبر الأسوأ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد (1,877.6\$)، وهذا يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية. والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.

---

(1) تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل، 996 دولاراً أمريكياً أو أقل؛ الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط، 996 إلى 3,895 دولاراً أمريكياً؛ الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط، 3,895 إلى 12,055 دولاراً أمريكياً؛ والدخل المرتفع، 12,055 دولاراً أمريكياً فأكثر. (انظر، موقع البنك الدولي، من خلال الرابط التالي: [https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-\(country-classifications-income-level-2018-2019s](https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-(country-classifications-income-level-2018-2019s)

جدول 5.3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال (1995م-2019م).

النمو (نسبة)	الأراضي الفلسطينية (بالدولار الأمريكي)	السنة	النمو (نسبة)	الأراضي الفلسطينية (بالدولار الأمريكي)	السنة
4.35	2,686.9	2008	-0.25	2,355.2	1995
5.45	2,841.9	2009	-4.71	2,249.2	1996
3.00	2,929.8	2010	7.90	2,442.2	1997
6.44	3,131.6	2011	9.58	2,701.0	1998
3.41	3,242.1	2012	4.57	2,830.2	1999
2.18	3,314.5	2013	-12.91	2,506.5	2000
-2.52	3,233.0	2014	-13.52	2,208.0	2001
1.37	3,277.9	2015	-17.60	1,877.6	2002
6.07	3,489.8	2016	9.73	2,080.1	2003
-0.77	3,463.1	2017	15.57	2,463.6	2004
-1.33	3,417.7	2018	7.36	2,659.2	2005
-1.58	3,364.50	2019	-4.15	2,553.3	2006
	2,795.6	المتوسط	0.65	2,570.0	2007

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2019، رام الله، فلسطين.

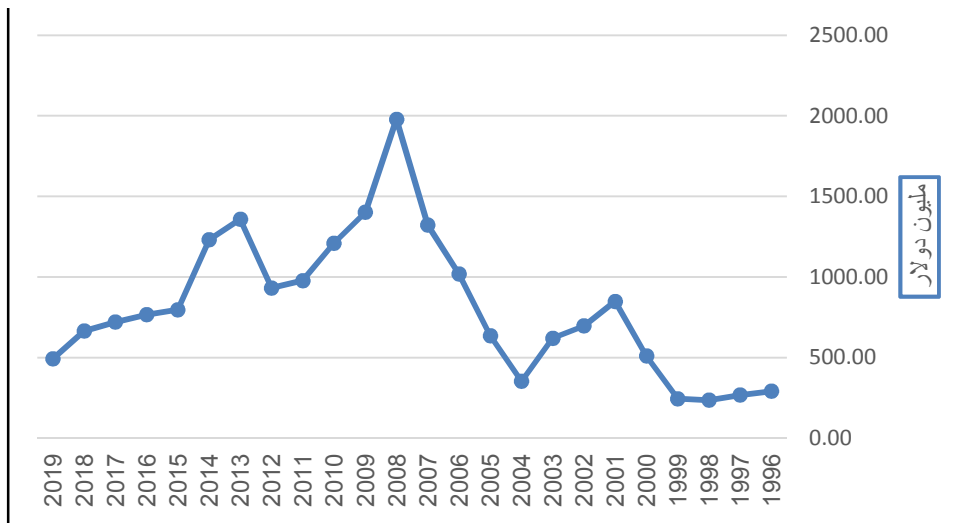
[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/A.QNA\\_Constant.html](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html)

نلاحظ من الجدول (5.3) أنه في حالة تقسيم فترة الدراسة لفترات حسب الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، نجد أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بلغ (3.4%) خلال الفترة (1995م-1999م)، وهذا يعود للاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. أما المرحلة الثانية خلال الفترة (2000م-2002م). إذ شهدت المنطقة توترات وتقلبات سياسة، الأمر الذي انعكس على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بشكل خاص تمخضت عنها انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (-14.7%). وبلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (10.9) خلال الفترة (2003م-2005م)، وسجل معدل نمو نصيب الفرد انخفاضاً بمقدار (-4.1%) خلال عام 2006م، متأثراً بالتراجع في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المترتبة على نتائج انتخابات عام 2006م، الأمر الذي أدى لوقف المساعدات الدولية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، وامتناع إسرائيل من تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. وبلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (5.02%) خلال الفترة (2007م-2011م). كما نلاحظ انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2014 إذ بلغ (-2.52%)، ومن ثم عاد للارتفاع خلال عامي 2015م، 2016م على التوالي. أما خلال الفترة (2017م-2019م) فقد

اتسمت هذه الفترة بانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في تلك الفترة (-1.22%)، وذلك يعود لانخفاض الانفاق الحكومي عقب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية منتصف عام 2017م بخفض نسبة الرواتب الحكومية لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.

### 2.2.3. المنح والمساعدات في فلسطين:

تعتبر المساعدات والمنح في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذات مستويات الدخل المتدنية تمثل لاقتصاداتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية، ولقد مرت المنح والمساعدات في فلسطين في العديد من المحطات هبوطاً وصعوداً، والشكل البياني التالي يوضح المنح والمساعدات في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م).



شكل 9.3: المنح والمساعدات في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (8.3)، ص139.

نلاحظ من خلال شكل (9.3) أن متوسط المنح والمساعدات بلغ (815.65) مليون دولار خلال الفترة (1996م-2019م)، كما نلاحظ أن أعلى قيمة للمنح والمساعدات في فلسطين بلغت (1978.10) مليون دولار خلال عام 2008م، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق

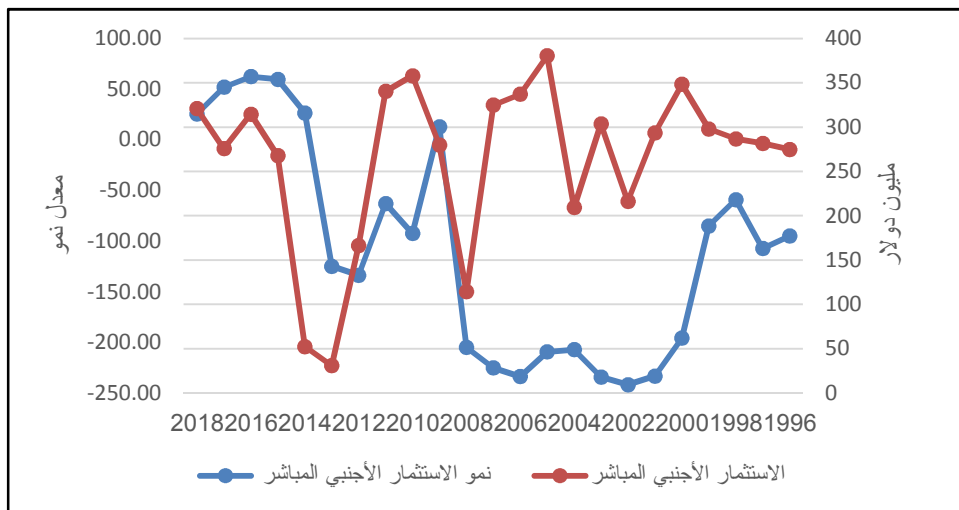
النقد الدولي، 2008، ص4). وبلغت أقل قيمة للمنح والمساعدات (236.32) مليون دولار عام 1998م. ونلاحظ أن المنح والمساعدات استمرت في الارتفاع والزيادة من عام 2004م لغاية عام 2008م، ومن ثم عادت للانخفاض في عام 2009م حيث بلغت المنح والمساعدات (1401.80) مليون دولار في عام 2009م. واستمرت بالانخفاض حتى عام 2012م، ثم ارتفعت المنح والمساعدات إلى (1357.98) مليون دولار عام 2013م.

ومن بعد عام 2013م وحتى عام 2019م اتسمت المنح والمساعدات بالانخفاض المستمر حيث انخفضت المنح والمساعدات من (1230.44) مليون دولار خلال عام 2014م إلى (1230.44) مليون دولار خلال عام 2019م.

### 3.2.3. الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: هو نشاط استثماري لشخص أو فرع من مؤسسة أجنبية لمشروع قائم في دولة أجنبية غير الدولة المقيم فيها المستثمر تعطيه صلاحيات تجعله يتحكم في المشروع، ويكون الاستثمار طويل الأجل، ويعتبر نوع من أنواع الاستثمار الدولي، وقد يكون نشاطها إنتاجياً أو بيعاً أو خديماً أو تسويقاً (حمدان، 2014، ص104).

إذ نلاحظ من البيانات أن نسب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية منخفضة وذلك يعود إلى عدة أسباب منها الاضرابات السياسية والممارسات العسكرية الإسرائيلية ضد المناطق الفلسطينية من اجتياحات وتدمير للبنية التحتية. والشكل البياني التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين خلال الفترة (1995م-2018م).



شكل 10.3: الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نموه في فلسطين خلال الفترة (1996م-2018م).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (9.3)، ص140.

نلاحظ من خلال شكل (10.3) أن أعلى نسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية كان عام 2016م حيث بلغ (357) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية إلى الأراضي الفلسطينية وذلك بسبب الثورات العربية والاحتلال الداخلي، ونلاحظ من الشكل أن أدنى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت في عام 2002 حيث بلغ (9.4) مليون دولار وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية وانتفاضة الأقصى ونلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1995م-1999م) بلغت المتوسط (173.92) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى بداية قدوم السلطة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والاستقرار الاقتصادي والسياسي وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك بالانخفاض بسبب انتفاضة الأقصى إذ بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (30.2) خلال الفترة (2000م-2002م)، أما في الأعوام (2003م-2005م) فقد بلغ (37.8) مليون دولار وانخفض في عام 2006 نتيجة الانتخابات التشريعية إلى (18.6) مليون دولار، وعاد ليرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2007م-2011م) إذ بلغ المتوسط (154.82) مليون دولار ويعزى ذلك إلى الاستقرار النسبي وإلى العامل الأهم وهو الثورات العربية مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال من الدول العربية وتدفق جزء منها إلى فلسطين. وبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (280.4) خلال الفترة (2012م-2018م).

مما سبق اتضح للباحثة أن معدل النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط (4.18%) خلال الفترة (1995م-2019م)، كما أن الأوضاع الغير مستقرة انعكست على معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (-11.30%) خلال الفترة (2000م-2002م) وهي فترة ذروة انتفاضة الأقصى المباركة. كما أتت الأراضي الفلسطينية ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين (996-3895\$) بناءً على تصنيفات البنك الدولي. من ناحية أخرى نلاحظ وجود ضعف شديد في المنح والمساعدات المقدمة لفلسطين، وأن هناك ضغط على القيادة الفلسطينية من أجل تقديم التنازلات مقابل هذه المنح والمساعدات، وكان ذلك واضح من خلال معدل نمو المساعدات والمنح في عام 2019م، إذ بلغ معدل نمو المساعدات والمنح (-25.98%)، كما بلغ متوسط معدل نمو المساعدات والمنح (8.40%) خلال الفترة (1997م-2019م). كما أن الأوضاع السياسية الغير مستقرة انعكست على الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين، وأدت إلى هروب راس المال الفلسطيني للخارج. كل هذا من شأنه أن ينعكس على أداء الاقتصاد الفلسطيني سلباً، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (-0.16%) خلال عام 2014م، باعتباره عام غير مستقر خاصة في قطاع غزة نتيجة الحروب المتكررة على قطاع غزة.

### 4.2.3. الخلاصة:

في هذا الفصل تم استعراض دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد من الناحية النظرية، وأهمية هذا القطاع في تجميع المدخرات والدور الذي لعبه من ناحية الوساطة بين الجهات ذات الفوائض المالية والجهات ذات العجز المالي وجاء في هذا الفصل أيضا تعريف ومفهوم القطاع المصرفي وأهمية المؤسسات المصرفية وتطور القطاع المصرفي وهيكل القطاع المصرفي الفلسطيني الذي شمل سلطة النقد الفلسطينية والبنوك التجارية، وتعريف الائتمان المصرفي والعوامل المحددة لحجم الائتمان المصرفي ومخاطر عملية الائتمان وأنواعها التي شملت مخاطر الادارة والعميل والسيولة والمخاطر الصناعية ومخاطر الاقتصاد الكلي ومراحل وإجراءات منح الائتمان والتي كان من اهمها البحث عن الفرص وجذب العملاء وأنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ومعرفة متوسط حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع العام حيث بلغ متوسطها 1163.5 مليون دولار للسنوات (2008م-2018م)، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص 3675.5 مليون دولار في الفترة (2008م-2018م)، أما توزيع التسهيلات حسب نوع العملة فقد بين الجدول أن الضفة الغربية حازة علي قيمة أعلي من قطاع غزة خلال الفترة (1996م-2003م)، وبلغ متوسط حجم اجمالي التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة والضفة الغربية 933.8 مليون دولار خلال الفترة (1996م-2003م)، وبلغ متوسط حجم اجمالي التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة والضفة الغربية 6521 مليون دولار خلال الفترة (2012م-2019م). ومن هذا المنطلق تري الباحثة بأن تقوم سلطة النقد الفلسطينية بوضع سياسة ائتمانية واضحة وتخصيص نسب من التسهيلات المصرفية المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين إلى القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز المالي وان تقوم سلطة النقد بتوحيد وتخفيض سعر الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك.

## الفصل الرابع

### منهجية الدراسة ونتائجها واختبار الفرضيات

#### المقدمة:

يعتبر القياس الاقتصادي من العلوم الهامة في حقل الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية الاقتصادية، باعتباره طريقة تعتمد على بناء النماذج القياسية من أجل تقدير العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بها على المدى الطويل، لذلك استخدمت الباحثة المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، من أجل الحصول على معلمات المتغيرات المستقلة، حيث استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معالم نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تجعل هذه الطريقة مجموع مربعات انحرافات القيم المشاهدة عن المتوقعة أقل ما يكون، وتتصف هذه الطريقة بأنها غير متحيزة، ولها أقل تباين، لذلك يطلق على مقدرات هذه الطريقة بأن لها أفضل تقدير خطي غير متحيز. ومن الجدير ذكره أنه لا بد من اتباع بعض الطرق والإجراءات قبل تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، لذلك كان لا بد من تحليل السلاسل الزمنية، فالكثير من بيانات السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار (NON Stationary)، وأن معظم البيانات الاقتصادية تعاني من هذه المشكلة، والتي تؤدي إلى عدم دقة نتائج استخدام طريقة (OLS) في تقدير الدوال، وعليه قبل البدء في عملية تقدير النموذج القياسي الخاص بقياس أثر الإنتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، لا بد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، على المستوى الأول بقاطع (C) واتجاه زمني (Trend)، بالإضافة لاختبار التكامل المشترك جوهانسون للتأكد من

وجود متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما تم القيام باختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، عدم الاستقرار السياسي)، والمتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي، من أجل معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. لذلك يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث ستعتمد الدراسة على نموذج قياسي لتقدير أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات السابقة التي تمت في الفصلين السابقين. كما ويتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج.

بالإضافة لمناقشة وتحليل نتائج النموذج القياسي، واختبار صحة الفرضيات من أجل الوصول لهدف الدراسة.

## 1.4 منهجية الدراسة وإجراءاتها

### 1.1.4 المقدمة:

يتناول هذا المبحث المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث ستعتمد الدراسة على نموذج قياسي لتقدير أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات السابقة التي تمت في الفصلين السابقين. كما ويتضمن هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير ونتائج التقدير الإحصائي لنموذج أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وبناءً على نتائج التقدير تم اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها، والتي تتعلق بمقدار أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وقم تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنماذج القياسية وفق الطريقة الأنسب، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج

### 2.1.4 النموذج القياسي المستخدم لقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الفلسطيني:

بناءً على ما سبق شرحه في الفصل الثاني، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية للعديد من النماذج والمتغيرات، ووفقاً للمسح الذي أجرته الباحثة لعينة من الدراسات السابقة، فإنه يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي كما في الجدول التالي:

جدول 1.4: ملخص لأهم الدراسات التطبيقية.

طبيعة العلاقة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الدراسات السابقة
علاقة إيجابية بين المساعدات الإنمائية الرسمية، ولكنها غير معنوية	النتاج المحلي الإجمالي	المساعدات الإنمائية الرسمية اجمالي عدد السكان معدل الوفيات الاستثمار الأجنبي المباشر القيمة المضافة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات	دراسة (هوي، وآخرون، 2017) بعنوان: الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)
إيجابي إيجابي إيجابي	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	التسهيلات الإنمائية المباشرة عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني رأس المال المادي	دراسة (حمدان، 2016)، بعنوان: التسهيلات الإنمائية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين
إيجابي إيجابي إيجابي	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	التسهيلات الإنمائية الممنوحة من القطاع المصرفي المدخرات الأوضاع السياسية	دراسة (فراونة، 2014): بعنوان تحليل مدي قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (1995-2012)
عكسية عكسية عكسية	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص المساعدات الخارجية تحويلات العاملين من الخارج	دراسة (جبجي، ملاوي، 2017)، بعنوان: أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الاردن (1980-2015)
إيجابي إيجابي	نمو التصنيع في القطاعات الفرعية	مجموع القروض نسبة الإقراض	The study by (Hacievliyagil& Eksi, 2019) entitled. A Micro Based Study ON Bank Credit and Economic Growth: Manufacturing Sub-Sectors Analysis

المصدر: إعداد الباحث استناداً للدراسات السابقة.

بناءً على الإطار النظري والجدول (1.4)، فقد اعتمدت الدراسة على نموذج لقياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، والمتمثل في المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر)، بالإضافة إلى متغير وهمي من أجل عكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على ذلك يمكن تمثيل النموذج القياسي المستخدم في قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، كما يلي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 CF + \beta_2 GD + \beta_3 FDI + \beta_4 DV + \varepsilon$$

حيث إن:

**GDP:** إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. وهو عبارة عن المتغير التابع الذي يعكس النمو الاقتصادي في فلسطين (Gross Domestic Product)

**CF:** التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities) لتعكس الائتمان المصرفي.

**GD:** المنح والمساعدات (Grants and aid)

**FDI:** الاستثمار الأجنبي المباشر (Direct Foreign Investment)

**DV:** متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الأوضاع السياسية.

**ε:** تمثل الجزء المتبقي (Residual)

**α, β:** الحد الثابت.

**β<sub>1</sub>, β<sub>2</sub>, β<sub>3</sub>, β<sub>4</sub>:** معاملات المرونة للمتغيرات المستقلة.

وفيما يلي تعريف وشرح المتغيرات السابقة لنموذج الدراسة:

**1- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (Gross domestic product):**

هو عبارة عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة نهائياً خلال فترة زمنية معينة، وقد تم استخدام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من أجل عكس النمو الحقيقي في الناتج المحلي.

## 2- التسهيلات الإئتمانية (Credit Facilities):

يقصد بالتسهيلات الإئتمانية المباشرة الإئتمان الممنوح من المصارف العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية لمختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، وتشمل هذه التسهيلات القروض والجاري مدين والتمويل التأجيري. وتعتبر هذه التسهيلات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية، لتأثيرها على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي. ولذلك يهتم واضعو السياسة الاقتصادية بمتابعة حجم الإئتمان لارتباطه بالإنفاق والنمو من ناحية، والسيولة من ناحية أخرى (عودة، 2007، ص143)، وبالتالي يكون توفير الإئتمان ضمن أولويات الجهاز المصرفي، باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب لتطوير ونمو الاقتصاد، من خلال تأثيره على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة (نقد، عبد الرسول، 2006، ص268). كما أن هناك العديد من الدراسات استخدمت الإئتمان المصرفي ليعبر عن عرض النقد (العامري، 2003، ص9). وقد تم قياس هذا المتغير قيمة التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالمليون دولار، ويرمز لها بالرمز (CF). ومن المتوقع أن تكون إشارتها موجبة.

## 3- المنح والمساعدات (Grants and donations):

اختلف تعريف المساعدات والمنح باختلاف العوامل والمعايير والدوافع، وقد عرفت لجنة مساعدات التنمية (DAC (Assistance Committee Development) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization for Economic Co-operation and Development)، على أنها المعونات التقنية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة التي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع، ولا بد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية منها أن تكون موجهة للتنمية وأن تكون من مصادر رئيسية وأن تحتوى على شروط امتيازيه أي ان عنصر المنحة فيها لا يقل عن 25% (Hauff, 1995)، ويرى كارول لانستز أن هذه المساعدات يجب ألا تتضمن أي مساعدات عسكرية وألا توجه إلى القطاع الخاص بل إلى القطاع الحكومي، ومن المتوقع بناء على النظرية الاقتصادية فتعتبر المساعدات والمنح أهم مصادر التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الغنية إلى الدول ذات مستويات الدخل المتدني تمثل لاقتصادها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمائية والإنتاجية، كما تعتبر ولكن على الرغم من أن المساعدات الاقتصادية الخارجية تعد مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة عاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية، وسيرمز لها بالرمز GD، ومن المتوقع أن تكون إشارتها موجبة.

#### 4- الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام حسب تعريف صندوق النقد الدولي، امتلاك غير المقيم<sup>(1)</sup> في اقتصاد دولة ما غير تلك التي يقيم فيها 10% فأكثر من رأس مال المؤسسة التي استثمر فيها. بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار (Ayanwale, 2007, p1)، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. وجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يبنى المفهوم الدولي السابق وفقاً لما ورد في مسح الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات الفلسطينية لعام 2010.

وبحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أن يكون له تأثيراً إيجابياً على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، لأنه يساعد على توفير فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة؛ كما يساهم في تأهيل وتدريب العمالة الوطنية، وبالتالي زيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الحديثة التي تساهم إيجابياً في رفع معدلات الإنتاجية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إكساب العاملين المحليين المهارات الإدارية وزيادة خبرتها. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويتم استخدام رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمقياس لهذا المتغير ويرمز له بالرمز (FDI). ومن المتوقع أن تكون إشارتها موجبة.

---

(1) يقصد بالإقامة من منظور اقتصادي لا قانوني، والمعيار الأساسي لتحديد الإقامة لكيان ما، هو مركز المصلحة الاقتصادية والذي يعرف بأنه وجود محل سكني أو موقع إنتاجي أو مواقع أخرى داخل الإقليم الاقتصادي لبلد ما تقوم فيه أو منه بمباشرة أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع بقصد الاستمرار فيها لأجل غير مسمى أو لمدة محددة أو غير محددة، ولكنها عادةً ما تكون طويلة. ومن الناحية العلمية، يعتبر الأفراد مقيمين إذا ما مكثوا في بلد ما لمدة سنة واحدة على الأقل، ويستثنى من هذه القاعدة طواقم السفارات (عدا الطواقم المحلية ممن يعتبرون مقيمين في البلد الذي يعيشون فيه)، والمرضى الذين يعالجون بالخارج، والطلاب الذين يدرسون في الخارج حتى إذا تعدت مدة إقامتهم السنة الواحدة. تعتبر المؤسسة مقيمة في حال:

أ- ان تعمل في اقتصاد معين أكثر من سنة.

ب- لها مبنى أو مكتب.

ج- لها سجلات مستقلة غير مدمجة في القوائم المالية للشركة الم إن وجدت (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، 2011، ص23).

## 5- الأوضاع السياسية (Dummy Variable):

نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني فقد تم إدراج، متغير وهمي D1 حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية الناجمة عن توتر الأوضاع السياسية، على مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي. ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات (2000م-2002م) وكذلك في عام 2006، 2007، 2012، 2104، وتتصف هذه السنوات بحالة عدم الاستقرار السياسي. ويرمز له بالرمز (DV)، ومن المتوقع أن تكون إشارته سالبة.

### 3.1.4. مصادر البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مصادر النمو السابق:

ستعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل بالبيانات السنوية للفترة من عام 1996م إلى عام 2018م. وقد تم تجميع البيانات السنوية لكل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من التقارير الرسمية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات سلطة النقد الفلسطينية. وتم الحصول على بيانات المنح والمساعدات من خلال بيانات الموازنة العامة الفلسطينية للفترة 1996م-2018م. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي مسح الاستثمار الاجنبي المباشر لسنوات (1996م-2018م).

### 4.1.4. الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي:

يعتبر الإئتمان المصرفي عنصراً أساسياً في استمرار الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، وتعكس هذه التسهيلات معدل النمو في القطاع المصرفي، وسوف تعتمد الباحثة على طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary least Square) باستخدام برنامج (Eviews11)، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك لفحص السكون، حيث يعتبر اختبار السكون للسلسلة الزمنية شرطاً ضرورياً في تحليل السلاسل الزمنية، وذلك للحصول على نتائج منطقية وسليمة.

ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيليبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة  $\lambda$ ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Null Hypothesis } H_0 : \lambda = 0$$

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Alternative Hypothesis } H_1 : \lambda \neq 0$$

فإذا كانت  $\lambda$  سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011، ص344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey-Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-i} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية،  $y_t$  تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، و  $\beta_1$  تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، و t تمثل الاتجاه الزمني،  $\Delta$  يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة،  $y_{t-1}$  تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية،  $u_t$  تمثل الحد العشوائي ( Gujarati, 2004, p817).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيليبس بيرون المطور (Phillips Perron-PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة - وفقاً لاختبارات السكون السابقة - يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى ( $\lambda_{Max}$ ) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008, p351).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حسب مفهوم جرانجر للسببية في المدى القصير، ويوجد للسببية ثلاث حالات هي: اتجاه السببية الأحادي بين سلسلتين، أي أن التغير في سلسلة يسبب تغير في سلسلة أخرى، واتجاه المتبادلة بين السلسلتين، أي أن التغير في السلسلة الأولى يسبب تغير في السلسلة الثانية، والتغير في السلسلة الثانية يسبب التغير في السلسلة الأولى، أما الاتجاه الأخير فهو استقلالية السلسلتين أي أن التغير في سلسلة لا يسبب تغير في سلسلة أخرى، ويتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود علاقة سببية إذا كان مستوى دلالة F المحسوبة أكبر من 5%، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (Shan & Wilson, 2001):

$$F = \frac{\frac{(RSS_r - RSS_{ur})}{q}}{\frac{RSS_{ur}}{(n-m)}}$$

حيث:  $RSS$  مجموع مربعات بواقي الانحدار،  $r$  الانحدار المقيد،  $ur$  الانحدار الغير المقيد،  $q$  عدد القيود،  $n$  عدد المشاهدات،  $m$  عدد المعلمات في النموذج الكامل، ويتم تحديد وجود علاقة سببية بين المتغيرين إذا كانت مستوى الدلالة عند قيمة F-Statistic أقل من 5%.

أما على المدى الطويل للعلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ستعتمد الباحثة على اختبار (Toda & Yamamoto) ويأتي هذا الاختبار من أجل التغلب على أوجه القصور في اختبار (Granger, 1969) تم تقديم منهجية فعالة ومطورة من العالمان (Toda and Yamamoto, 1995)، وهو أكثر فعالية نسبياً في التعامل مع حجم العينة الصغيرة والكبيرة وتجاهل ترتيب التكامل المشترك للمتغيرات النسبية، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يؤمن بالاختبار المسبق للسلسلة الزمنية لخصائص التكامل المشترك طالما أن ترتيب التكامل في السلسلة لا يتجاوز طول النموذج الفعلي للتأخر (الفجوات الزمنية).

تم تطوير هذا النموذج عام (1995)، وهو طريقة مطورة (K) لاختبار Wald Test على قيود نموذج VAR (K)، حيث تمثل (K) عدد فترات الابطاء، ولهذا الغرض يستخدم معيار (Wald) أساس (F) و ( $X^2$ ) من أجل الحكم على فرضية العدم لاختبار (Toda, H.Y & Yamamoto). وتعتمد طريقة (Toda and Yamamoto 1995) لاختبار سببية جرانجر على (Granger Causality) نموذج منحدر الاتجاه الذاتي (Vectorial Autoregressive model: VAR) في عملية التقدير أي يتم تقدير ( $VAR(K + d_{max})$ )، وتمثل ( $d_{max}$ ) أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها (دريوش، ناصور، 2012).

ويتم إجراء اختبار (Toda and Yamamoto) مباشرة لاختبار Granger للسببية، واختبار معامل VAR على المستوى، وتقلل هذه المنهجية من المخاطر المرتبطة التي يتم تحديدها بشكل خاطئ في السلسلة الزمنية لترتيب التكامل المشترك ووجود علاقات للتكامل المشترك (Mavrots & Kelly, 2001, pp97-105)

مما سبق يمكن بناء نماذج الدراسة وفق اختبار (Toda and Yamamoto) على النحو التالي:

$$UNM_t = \alpha_0 + \sum_{t-i}^K \alpha_1 unm_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \alpha_2 unm_{t-i} + \sum_{t-i}^K \beta_1 ex_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \beta_2 ex_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$UNM_t = \alpha_0 + \sum_{t-i}^K \alpha_1 unm_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \alpha_2 unm_{t-i} + \sum_{t-i}^K \beta_1 imp_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \beta_2 imp_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$inf_t = \alpha_0 + \sum_{t-i}^K \alpha_1 inf_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \alpha_2 inf_{t-i} + \sum_{t-i}^K \beta_1 ex_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \beta_2 ex_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$inf_t = \alpha_0 + \sum_{t-i}^K \alpha_1 inf_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \alpha_2 inf_{t-i} + \sum_{t-i}^K \beta_1 imp_{t-i} + \sum_{t-i}^{K+d_{max}} \beta_2 imp_{t-i} + \varepsilon_t$$

من أجل تقدير العالقة السببية باختبار (Toda and Yamamoto) لابد قبل ذلك التأكد من استقراره السلسلة ومن ثم تحديد فترات الإبطاء، ومن ثم يتم تقدير العالقة السببية باستخدام اختبار (Toda and Yamamoto). اختبار السكون لمتغيرات الدراسة:

#### - اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني:

يجب تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك لحساسية نتائج الاختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل (ملاوي، المنسي، 2015، ص402)، وهناك العديد من المعايير لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ، ولكن في الأغلب يتم الاعتماد على معيارين: وهما معيار Akaike Information Criterion، ومعيار (Schwartz Information Criterion (SIC)).

ومن ثم تقدير النموذج مصادر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ( Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال دراسات تحليل النمو الاقتصادي، حيث تعتمد طريقة (OLS) على إيجاد قيم المقدرات، الأخطاء  $\sum_{i=1}^n u_i^2$  عند قيمتها الدنيا (Yan&Su, 2009, p10).

#### 5.1.4. الفترات الزمنية التي سيتم دراستها وتحليلها:

ستقوم الباحثة بتقسيم الفترة الزمنية الكلية للدراسة لفترات زمنية بحسب الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة وذلك على النحو التالي:

1- من عام 1996 إلى الربع الرابع من عام 1999: وهي فترة اتسمت بالهدوء النسبي وحادثة السلطة الفلسطينية.

2- من عام 2000 إلى عام 2002: مرحلة الانتفاضة الثانية، وعدم الاستقرار السياسي.

3- من عام 2003 إلى عام 2005: عودة الاستقرار النسبي للأراضي الفلسطينية.

4- عام 2006: فرض الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية.

5- من عام 2007 حتى عام 2011: تخفيف القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية.

6- عام 2012 فترة الحرب على قطاع غزة

7- 2013: عام يتسم بالهدوء النسبي

8- 2014: الحرب على قطاع غزة

9- من عام 2015 إلى عام 2018: وهي فترة تتسم بالهدوء والاستقرار.

## 2.4 نتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفرضيات

### 1.2.4. المقدمة:

يتناول هذا البحث نتائج التقدير الإحصائي لنموذج أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وبناءً على نتائج التقدير تم اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها، والتي تتعلق بمقدار أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وقم تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنماذج القياسية وفق الطريقة الأنسب، وبناءً على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

### 2.2.4. نتائج تقدير النموذج القياسي:

اعتمدت الدراسة على نموذج انحدار متعدد من أجل تقدير أثر الإئتمان المصرفي على النمو في الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثل في المتغيرات المستقلة (التسهيلات الإئتمانية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنح والمساعدات، بالإضافة إلى متغير وهمي من أجل عكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني). وهذا النموذج -السابق شرحه في البحث الأول من الفصل الرابع -يتمثل في الشكل التالي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 CF + \beta_2 GD + \beta_3 FDI + \beta_4 D_1 + \varepsilon$$

### 1.2.2.4. الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة:

قبل عملية التقدير والفحص للنموذج القياسي لا بد من تحديد قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والجدول التالي يوضح الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

جدول 2.4: الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

	<b>GDP</b>
<b>CF Person Correlation</b> <b>Sig. (1-tailed)</b>	0.948874 0.0000
<b>GD Person Correlation</b> <b>Sig. (1-tailed)</b>	0.335988 0.1170
<b>FDI Person Correlation</b> <b>Sig. (1-tailed)</b>	0.942203 0.0000
<b>DV Person Correlation</b> <b>Sig. (1-tailed)</b>	0.244501 0.2609

نلاحظ من خلال الجدول (2.4) أن قيمة معامل الارتباط بين الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي 0.94، والقيمة الاحتمالية 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين.

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين المنح والمساعدات والنمو الاقتصادي 0.336، والقيمة الاحتمالية 0.1170 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية بين المتغيرين

أن قيمة معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي 0.942، والقيمة الاحتمالية 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين

أن قيمة معامل الارتباط بين الأوضاع السياسية والنمو الاقتصادي 0.244، والقيمة الاحتمالية 0.2609 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين، ولكنها غير معنوية

#### 2.2.2.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة. والجدول التالي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول 3.4: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

	GDP	CF	GD	FDI
<b>Mean</b>	9226.402	2920.977	829.7179	674.9217
<b>Median</b>	8066.472	1828.182	766.3445	188.6000
<b>Maximum</b>	13810.30	8432.268	1978.100	1758.000
<b>Minimum</b>	5483.540	401.6998	236.3158	9.400000
<b>Std.Dev</b>	2801.936	2430.777	442.7906	744.7325

نلاحظ من الجدول (3.4) أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي بلغ (9226.40) مليون دولار، وبلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي (5483.54) مليون دولار. وبلغت أعلى قيمة لإجمالي الناتج المحلي (13810.30) مليون دولار.

كما بلغ متوسط التسهيلات الإئتمانية (2920.97) مليون دولار، في حين سجلت التسهيلات الإئتمانية أقل قيمة (401.69) مليون دولار، وبلغت أعلى قيمة للتسهيلات الإئتمانية (8432.26) مليون دولار.

كما بلغ متوسط المنح والمساعدات (829.717) مليون دولار، في حين سجل المنح والمساعدات أقل قيمة (263.315) مليون دولار، وبلغت أعلى قيمة للمنح والمساعدات (1978.10) مليون دولار.

كما بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (674.921) مليون دولار، في حين سجل الاستثمار الأجنبي المباشر أقل قيمة (9.4000) مليون دولار، وبلغت أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر (1758) مليون دولار.

#### 3.2.2.4. نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة:

جدول يوضح نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة

جدول 4.4: نتائج اختبار جذر الوحدة (فيلبس بيرون) Phillips-Perron.

Variable	( At Level Constant			(At first difference Constants)		
	PP	Prob	The decision	PP	Prob	The decision
GDP	0.110-	0.9366	None - stationary	2.836-	0.0702	Stationary at 10%
CF	4.613	1.0000	None - stationary	2.056-	0.0626	Stationary at 10%
GD	1.820-	0.3614	None - stationary	3.889-	0.0080	Stationary at 5%
FDI	0.294-	0.9110	None - stationary	3.377-	0.0239	Stationary at 5%
Variable	At Level Linear Trend			At first difference Constants Linear Trend		
	PP	Prob	The decision	PP	Prob	The decision
GDP	1.594-	0.7619	None - stationary	2.860-	0.1935	None - stationary
CF	0.448889	0.9982	None - stationary	2.167-	0.4817	None - stationary
GD	1.507-	0.7955	None - stationary	3.963-	0.0272	Stationary at 5%
FDI	1.752-	0.6926	None - stationary	3.373-	0.0821	Stationary at 10%

Variable	( (At Level Constant			(At first difference Constants)		
	PP	Prob	The decision	PP	Prob	The decision
Variable	At Level None			At first difference Constants None		
	PP	Prob	The decision	PP	Prob	The decision
GDP	2.553	0.9958	None - stationary	2.427-	0.0179	Stationary at 5%
CF	8.720	1.0000	None - stationary	1.316-	0.0677	Stationary at 10%
GD	0.571-	0.4580	None - stationary	3.997-	0.0004	Stationary at 5%
FDI	0.585	0.8352	None - stationary	3.240-	0.0026	Stationary at 5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال جدول (4.4) أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى العام، وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول حسب اختبار فيليبس بيرون بثابت وبدون ثابت ومع ثابت ومتجه لجميع المتغيرات المستقلة (التسهيلات الإئتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي في فلسطين.

#### 4.2.2.4. نتائج اختبار التكامل المشترك:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الأثر (Trace)، واختبار القيمة العظمى (Maximum).

جدول 5.4: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات الدراسة.

اختبار الأثر				
القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الحرجة Critical value	الفرض البديل ( $H_1$ )	فرض العدم ( $H_0$ ) عدد متجهات التكامل المشترك
0.0000	*112.36	69.818	$r > 0$	$r = 0$
0.0014	*62.051	47.856	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0890	27.545	29.797	$r > 2$	$r \leq 2$
*Trace test indicates 2 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level				
اختبار القيمة العظمى				
0.0003	*50.31474	33.87687	$r > 0$	$r = 0$
0.0055	*34.50617	27.58434	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0931	19.12949	21.13162	$r > 2$	$r \leq 2$
*Trace test indicates 2 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من الجدول (5.4) أن نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على أن عدد المتجهات يساوي صفر معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ( $r > 0$ ) بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه وحيد على الأكثر معنوية، وبذلك نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أكثر من متجه تكامل وحيد. في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر غير معنوية وبالتالي نقبل العدمية مما يعني وجود متجهين للتكامل المشترك.

أما اختبار القيمة العظمى فجاءت نتائجه تدعم نتائج اختبار الأثر حيث كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرض العدمي ( $r \leq 2$ ) الذي يفترض وجود متجهين على الأكثر غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني وجود متجهين للتكامل المشترك.

#### 5.2.2.4. نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج الدراسة:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير النموذج القياسي يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (التسهيلات الإئتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع السياسية)، والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، ويوجد للسببية ثلاث حالات هي: اتجاه السببية الأحادي بين سلسلتين، أي أن التغير في سلسلة يسبب تغير في سلسلة أخرى، واتجاه المتبادلة بين السلسلتين، أي أن التغير في السلسلة الأولى يسبب تغير في السلسلة الثانية، والتغير في السلسلة الثانية يسبب التغير في السلسلة الأولى، أما الاتجاه الأخير فهو استقلالية السلسلتين أي أن المتغير في سلسلة لا يسبب تغير في سلسلة أخرى، ويتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود علاقة سببية إذا كان مستوى دلالة F المحسوبة أكبر من 5%، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (Shan & Wilson, 2001):

$$F = \frac{\frac{(RSS_r - RSS_{ur})}{q}}{\frac{RSS_{ur}}{(n - m)}}$$

حيث:  $RSS$  مجموع مربعات بواقي الانحدار،  $r$  الانحدار المقيد،  $ur$  الانحدار الغير المقيد،  $q$  عدد القيود،  $n$  عدد المشاهدات،  $m$  عدد المعلمات في النموذج الكامل، ويتم تحديد وجود علاقة سببية بين المتغيرين إذا كانت مستوى الدلالة عند قيمة F-Statistic أقل من 5%. والجدول التالي يوضح اختبار (Granger Causality Tests):

جدول 6.4: اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob	Result
CF → GDP	0.31397	0.7349	Do not accept
GDP → CF	1.84523	0.1901	Do not accept
GD → GDP	4.92570	0.0215	Accept causal relationship
GDP → GD	0.04727	0.9540	Do not accept
FDI → GDP	1.87612	0.1854	Do not accept
GDP → FDI	3.26608	0.0646	Accept causal relationship
DV → GDP	0.19677	0.8233	Do not accept
GDP → DV	0.88717	0.4311	Do not accept

نلاحظ من خلال الجدول (6.4) أن نتائج سببية جرانجر تشير إلى وجود علاقة سببية باتجاه أحادي من المنح والمساعدات والنمو الاقتصادي، عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة اختبار F (4.92570) لاختبار الفرض الصفري القائل بأن المنح والمساعدات لا يسبب التغيرات النمو الاقتصادي، وبلغت قيمة المعنوية الإحصائية لهذا الفرض (0.0215)، بالتالي تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل بأن التغير في المنح والمساعدات يسبب التغيرات في النمو الاقتصادي، كما اتجهت العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، إذ بلغت قيمة اختبار F (3.266) لاختبار الفرض الصفري القائل بأن النمو الاقتصادي لا يسبب التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت قيمة المعنوية الإحصائية لهذا الفرض (0.0646)، وهي أقل من 10%، بالتالي تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل بأن النمو الاقتصادي يسبب التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر. أما باقي الفروض فقد تم قبول الفرض الصفري لها، أي لا يوجد علاقة سببية بينهما.

#### 6.2.2.4. نتائج اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل (Toda & Yamamoto):

يجب تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك لحساسية نتائج الاختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل (ملاوي، المنسي، 2015، ص402)، وهناك العديد من المعايير لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ، ولكن في الأغلب يتم الاعتماد على معيارين: وهما معيار Akaike Information Criterion، ومعيار (Schwartz Information Criterion (SIC))، والجدول التالي يوضح العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنماذج الدراسة.

جدول 7.4: نتائج تحديد عدد تأخيرات التباطؤ الزمني.

المتغيرات	GDP	CF	GD	FDI
عدد فترات الأبطاء	2	2	2	2

بعد تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني تم القيام باختبار العلاقة السببية طويلة الاجل بين المتغيرات محل الدراسة، والجدول التالي يوضح اختبار السببية باستخدام (Toda & Yamamoto test)

جدول 8.4: نتائج اختبار السببية باستخدام (Toda & Yamamoto test).

Null Hypothesis	Chi- Sq	DF	Prob	Result
CF → GDP	0.081442	2	0.9601	Do not accept
GDP → CF	4.999944	2	0.0821	Accept causal relationship
GD → GDP	12.65504	2	0.0018	Accept causal relationship
GDP → GD	8.952537	2	0.0114	Accept causal relationship
FDI → GDP	1.357972	2	0.5071	Do not accept
GDP → FDI	4.863615	2	0.0879	Accept causal relationship
DV → GDP	3.432667	2	0.1797	Do not accept
GDP → DV	0.803846	2	0.6690	Do not accept

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول (8.4) ما يلي:

- 1- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والتسهيلات الائتمانية، وتتجه هذه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى التسهيلات الائتمانية. حيث بلغت قيمة اختبار Chi- Sq (4.999)، وبمستوى معنوية 0.0821 وهي أقل من 10% بالتالي نقبل الفرض البديل القائل بأن التغيرات في النمو الاقتصادي تسبب التغير في التسهيلات الائتمانية.
- 2- وجود علاقة سببية ثنائية تبادلية بين النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات. بمعنى ان التغيرات في النمو الاقتصادي تسبب التغيرات في المنح والمساعدات، كما أن التغيرات في المنح والمساعدات تسبب التغير في النمو الاقتصادي.
- 3- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وتتجه هذه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت قيمة اختبار Chi- Sq (4.863)، وبمستوى معنوية 0.0879 وهي أقل من 10% بالتالي نقبل الفرض البديل القائل بأن التغيرات في النمو الاقتصادي تسبب التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- غياب العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والمتغير الوهمي الأوضاع السياسية.

#### 7.2.2.4. نتائج تقدير النموذج القياسي:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك لجوهانسون، والسببية السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول 9.4: نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج الدراسة.

variable	coefficient	Elasticity	S.E	t-statistics	P.value
<i>C</i>	5639.904	0.611279	291.3296	19.35919	0.0000
<i>CF</i>	0.598080	0.189346	0.111457	5.365997	0.0000
<i>GD</i>	0.932036	0.083817	0.290125	3.212537	0.0048
<i>FDI</i>	1.667136	0.121953	0.366723	4.546041	0.0003
<i>DV</i>	-193.8357	-0.006394	272.7241	-0.710739	0.4864
(ajd $R^2$ : 0.957) ( $R^2$ : 0.965)					
F-statistic: (125.749)		Prob: 0.000000		Durbin-Watson stat 1.300	

نلاحظ من جدول (9.4) أن معامل التحديد المعدل  $R^2$  ajd قد بلغ (0.957)، وهذا يدل على أن 95% من التغير في المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي في فلسطين يعود للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع السياسية كمتغير وهمي)، وأن ما نسبته 5% يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي.

كما نلاحظ أن قيمة اختبار F قد بلغت (125.749)، وبمستوى معنوية (0.0000)، وهذا يدل على جودة النموذج ككل. وقبل تفسير النتائج اقتصادياً لا بد من التأكد من جودة النموذج.

اختبارات تقييم جودة النموذج القياسي: وهي مجموعة من الاختبارات المتعلقة بمشاكل القياس الاقتصادي ولاستقراره الكلية للنموذج، لقد تم التحقق من الشروط الإحصائية لطريقة (OLS) وذلك على النحو التالي (عطية، 2005، ص265):

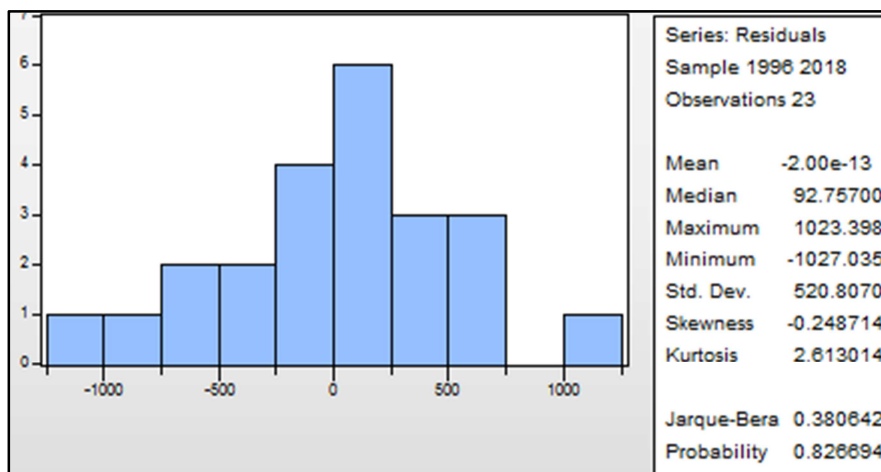
#### 1- معامل التحديد المتعدد ( $R^2$ ):

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما

كانت النسبة عالية يتمتع النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان يساوي واحداً فإن هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحداريه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة  $R^2$  بلغت 96% وهذا يدل على جودة النموذج إحصائياً. كما أن اختبار F-statistic بلغ 125.749 وقيمة احتمالية 0.00000، وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

## 2- اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram Normality test):

وذلك من خلال اختبار (Jarque- Bera). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواحي، وداوود، 2013). والشكل البياني التالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



شكل 1.4: نتائج التوزيع الطبيعي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات.

نلاحظ من خلال شكل (1.4) أن قيمة اختبار (Jarque- Bera) قد بلغت 0.380642، والقيمة الاحتمالية 0.826694، وهي أكبر من 5% وهذا يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

## 3- الارتباط الذاتي أو استقلال البواقي:

وذلك باستخدام اختبار دورين واستون (DW)، حيث يعتبر أكثر الاختبارات شيوعاً وسهولة والأكثر دقة ولمعرفة الاختبار يتطلب صياغة الفرضيات التالية (الفتلاوي، وآخرون، 2011، ص149):

Null Hypotheses  $H_0 = \rho = 0$

Alternative Hypotheses  $H_0 = \rho = 0$

وبلغت قيمة (DW) = 1.30، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر. كما تشير نتائج اختبار LM Test أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

جدول 10.4: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.019061	Prob. F(2,16)	0.1652
Obs*R-squared	4.635005	Prob. Chi-Square(2)	0.0985

نلاحظ من خلال جدول (10.4) ان قيمة اختبار Obs\*R-squared قد بلغت (4.635005) كما بلغت القيمة المعنوية للاختبار (0.0985)، وهي أكبر من 5%، وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### 4- اختبار تجانس التباين:

حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسيعتمد الباحث على اختبار ARCH الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (محمد، 2011، ص115). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ARCH.

جدول 11.4: نتائج اختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.121315	Prob. F(1,20)	0.7313
Obs*R-squared	0.132642	Prob. Chi-Square(1)	0.7157

نلاحظ من خلال جدول (11.4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (ARCH) بلغت 0.7157، أي أنها أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج القياسي المقدر.

## 5- مشكلة الازدواج الخطي:

وذلك من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor: VIF)، حيث إذا كانت قيمة الاختبار أقل من 10 فهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (صافي، 2015، ص221)، وكانت قيمة الاختبار أقل من 5، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج القياسي المقدر. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار VIF

جدول 12.4: نتائج اختبار VIF.

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	84872.92	5.888343	NA
CF	0.012423	12.22467	4.871103
GD	0.084172	5.115439	1.095178
FDI	0.134485	9.200048	4.949880
DV	74378.46	1.570512	1.092530

نلاحظ من خلال الجدول (12.4) أن قيمة اختبار VIF لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج كانت أقل من 5، مما يعني عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

## 6- مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر:

تم اختبار مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر باستخدام اختبار (One Sample Test)،

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (One Sample Test).

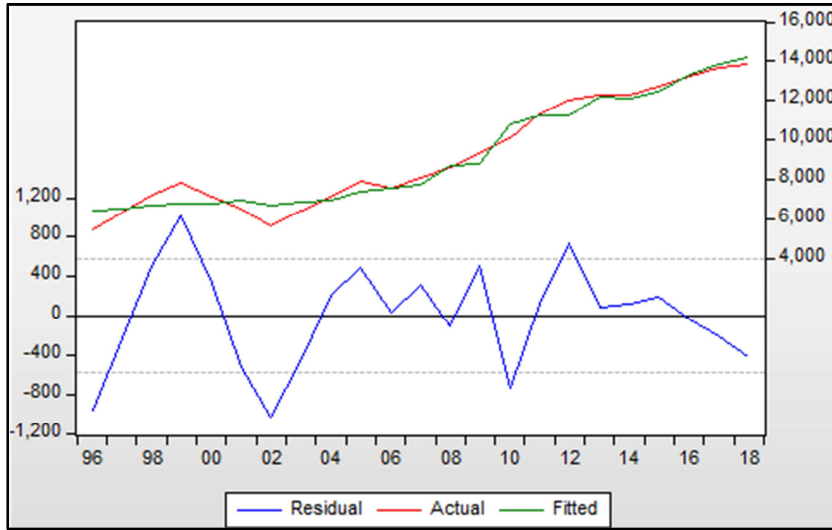
جدول 13.4: نتائج اختبار T لمساواة متوسط حدود الخطأ للصفر.

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
One Sample Test	0.000	1.000

أشارت النتائج في جدول (13.4) أن قيمة الاختبار تساوي (0.000) باحتمال (1.000)، وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط حدود الخطأ يساوي صفر، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار

## 7- مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر:

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Lest Square: OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفر، وتم اختبار مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر باستخدام اختبار (One Sample Test) وأشارت النتائج إلى أن قيمة الاختبار تساوي (T=4.42) باحتمال (P-Value=1.000) وهو أكبر من (0.05) مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي الصفر، والشكل (2.4) يوضح القيمة المقدرة والحقيقية والبواقي



شكل 2.4: القيم الحقيقية والقيم المقدرة والبواقي لنموذج الدراسة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views.

نلاحظ من خلال الشكل (2.4) أن القيم المقدرة قريبة جداً من القيم الحقيقية، وهذا يؤكد أن متوسط البواقي يساوي الصفر.

بعد التأكد من صحة النموذج إحصائياً يمكن تعميم النتائج القياسية للنموذج وتحليلها

### 3.2.4. التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي:

حسب ما تم عرضه من نتائج تقدير النموذج القياسي للدراسة، وحسب ما توصلت له الدراسة من خلال بناء النموذج القياسي من أجل تقدير أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين فقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين وجاءت نتائج النموذج القياسي على النحو التالي:

1- بلغ معامل التحديد المعدل (0.95)، مما يعني أن التغيرات في المتغيرات المستقلة المتمثلة في (التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع السياسية)، تؤدي إلى التغير في المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي بنسبة 95%، وما نسبته 5% من التغير في المتغير التابع تعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

2- بلغ معامل انحدار التسهيلات الائتمانية (0.5980)، ومستوى معنوية (0.0000) وهي أقل من 1%، كما بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية (0.1893)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996-2018، بمعنى أن زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (18.9%) في فلسطين خلال المدة (1996م-2018م)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة التسهيلات الائتمانية يلعب دور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي، واهتم الجهاز المصرفي في فلسطين في الآونة الأخيرة بزيادة التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (54.36) خلال الفترة (2014م-2018م) مقارنة مع (9.93) خلال الفترة (1996م-1999م). الأمر الذي يعني زيادة التسهيلات الائتمانية في فلسطين. فتعتبر نسبة الإئتمان الممنوح من المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الوطني لأي بلد، من المواضيع الهامة جداً، حيث يشير إلى قدرة الجهاز المصرفي على تقديم التدفقات النقدية اللازمة لتطوير واستمرار التطور الاقتصادي في البلد، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على ملاءمة عالية ودور أكبر للإئتمان في الدولة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العامري، 2011) التي توصلت إلى أن أثر الإئتمان المصرفي كان إيجابياً على النمو الاقتصادي في اليمن على المستوى الاقتصادي والقطاعات. ودراسة (حمدان، 2016) التي توصلت لوجود تأثير إيجابي للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995م-2012م). ودراسة (داوود، 2017) التي توصلت لوجود أثر إيجابي لتمويل المرابحة وباقي التمويلات الأخرى على قطاع الصناعة وقطاع السياحة وعدم وجود تأثير على قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الزراعة. ودراسة (أبو عيدة، 2015) التي توصلت لوجود علاقة طردية بين التسهيلات

الإثتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية وعدد العاملين وحجم الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي، ودراسة (فروانة، 2014) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للتسهيلات الإثتمانية على النمو الاقتصادي في فلسطين، وتتفق مع دراسة (الفرا، 2012) التي توصلت لوجود تأثير إيجابي للتسهيلات الإثتمانية على النمو الاقتصادي في فلسطين. ولكنها تختلف مع نتيجة دراسة (ملاوي، 2017) التي توصلت لوجود أثر عكسي بين الإثتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

3- بلغ معامل انحدار المنح والمساعدات (0.9320)، ومستوى معنوية (0.0048)، وهي أقل من 1%، كما بلغت مرونة المنح والمساعدات (0.0838)، وهذا أن زيادة المنح والمساعدات بنسبة 100% ستؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (8.38%)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن المنح والمساعدات تعمل على زيادة الاستثمار وتساعد في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع دراسة (هوي، وآخرون، 2017) التي توصلت لوجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (ملاوي، 2017) التي توصلت لوجود تأثير عكسي على النمو الاقتصادي

4- بلغ معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (1.667)، وبمستوى معنوية (0.0003)، وهي أقل من 1%، كما بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0.1219)، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (12.19%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه التحسينات التكنولوجية، ويرفع الكفاءة الإنتاجية، كما يسهم في زيادة خبرة العمالة المحلية من خلال الاحتكاك بالعمالة الأجنبية التي تتصف بارتفاع المهارة، والمهارات الإدارية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على توفير فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة؛ كما يسهم في تأهيل وتدريب العمالة الوطنية، وبالتالي زيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الحديثة التي تسهم إيجابياً في رفع معدلات الإنتاجية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إكساب العاملين المحليين المهارات الإدارية وزيادة خبرتها. الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي لأي بلد. وهذا يتفق مع الدراسات السابقة كدراسة (حمدان، 2014) التي توصلت لوجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فلسطين.

5- بلغ معامل المتغير الوهمي المتمثل في الأوضاع السياسية الغير مستقرة (-193.83)، ومستوى معنوية (0.4864)، وهي أكبر من 1%، مما يعني عدم معنوية المتغير الوهمي المتمثل في الأوضاع السياسية، كما بلغ معامل مرونة الأوضاع السياسية (-0.0063)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن تردي الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة يؤدي إلى

ضعف وتراجع معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (حمدان، 2016)، التي توصلت لوجود تأثير سلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في فلسطين، ودراسة (عوض، والمحادين، 2011) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير الوهمي المتمثل بالأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي. وتختلف مع نتائج دراسة (فروانة، 2014) التي توصلت لوجود تأثير إيجابي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.

#### 4.2.4. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

وفقاً لنتائج نموذج قياس أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، تبين التالي:

- 1- بلغ معامل انحدار التسهيلات الإئتمانية (0.5980)، ومستوى معنوية (0.0000)، خلا فترة الدراسة، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية التي تنص على: (يوجد علاقة طردية بين الإئتمان المصرفي ومعدلات النمو الاقتصادي في فلسطين).
- 2- بلغ معامل انحدار المنح والمساعدات (0.9320)، ومستوى معنوية (0.0048)، خلال فترة الدراسة، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية التي تنص على: (زيادة المنح والمساعدات تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في فلسطين).
- 3- بلغ معامل انحدار الاستثمار الأجنبي (1.667)، وبمستوى معنوية (0.0003)، خلال فترة الدراسة، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية التي تنص على: (هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في فلسطين).
- 4- بلغ معامل انحدار المتغير الوهمي الأوضاع المتمثل في الأوضاع السياسية (-193.83)، كما بلغت مرونة المتغير الوهمي (-0.006394)، خلال فترة الدراسة، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية التي تنص على: (تسهم الأوضاع السياسية الغير مستقرة في تردي النمو الاقتصادي في فلسطين).

### 3.4 النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996م-2018م)، وذلك باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، وتحليل السلاسل الزمنية، كما وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج الهامة، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جانبها النظري والقياسي كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج:

#### 1.3.4. النتائج:

- 1- بينت نتائج اختبار السكون أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى العام، وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول حسب اختبار فيليبس بيرون بثابت وبدون ثابت ومع ثابت ومتجه لجميع المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي في فلسطين
- 2- أوضحت نتائج السببية قصيرة الأجل أن التغير في المنح والمساعدات يسبب التغيرات في النمو الاقتصادي، كما اتجهت العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%، وأن النمو الاقتصادي يسبب التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر. أما باقي الفروض فقد تم قبول الفرض الصفري لها، أي لا يوجد علاقة سببية بينهما.
- 3- أظهرت نتائج العلاقة السببية طويلة الأجل بوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه هذه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى التسهيلات الائتمانية. ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه هذه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة سببية ثنائية تبادلية بين النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات.
- 4- وجود متجهين للتكامل المشترك حسب اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.
- 5- بلغ معامل التحديد المعدل (0.95)، مما يعني أن التغيرات في المتغيرات المستقلة المتمثلة في (التسهيلات الائتمانية، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع السياسية)، تؤدي إلى التغير في المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي بنسبة 95%، وما نسبته 5% من التغير في المتغير التابع تعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج
- 6- بلغ معامل انحدار التسهيلات الائتمانية (0.5980)، ومستوى معنوية (0.0000) وهي أقل من 1%، كما بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية (0.1893)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996م-2018م).

- 7- بلغ معامل انحدار المنح والمساعدات (0.9320)، ومستوى معنوية (0.0048)، وهي أقل من 1%، كما بلغت مرونة المنح والمساعدات (0.0838)، وهذا أن زيادة المنح والمساعدات بنسبة 100% ستؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (8.38%).
- 8- بلغ معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (1.667)، وبمستوى معنوية (0.0003)، وهي أقل من 1%، كما بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0.1219)، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (12.19%).
- 9- بلغ معامل المتغير الوهمي المتمثل في الأوضاع السياسية الغير مستقرة (-193.83)، ومستوى معنوية (0.4864)، وهي أكبر من 1%، مما يعني عدم معنوية المتغير الوهمي المتمثل في الأوضاع السياسية.

#### 2.3.4. التوصيات:

- 1- ضرورة أن يكون صانعو السياسات على علم بالقدرة الإقراضية لهذا القطاع، وما إذا كانوا يطلبون تسهيلات ائتمانية بشكل أكبر ولا تقوم البنوك بتقديم حجم التسهيلات الحقيقي المطلوب من قبل هذا القطاع وفقاً لاحتياجاته.
- 2- تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة تغطي كافة الاحتياجات والرغبات التي ينشدها المستثمرون على الصعيدين المحلي والعالمي.
- 3- نظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في تحفيز النمو الاقتصادي، فإن البنوك مطالبة باتخاذ إجراءات تساهم في زيادة ودائع الجمهور على المدى الطويل وزيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، وتطوير سياساتها تجاه الضمانات التي يقدمها العملاء. وإلزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات الإنتاجية، والتي بحاجة لموارد مالية. وضرورة العمل على توجيه الائتمان بشكل أكبر للقطاع الخاص باعتباره من القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية
- 4- قيام سلطة النقد بتكثيف جهودها من أجل بناء نظام مصرفي سليم وآمن من خلال تطبيق المعايير المصرفية الدولية، والالتزام أكثر ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطها مع البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي.
- 5- العمل على بناء اقتصاد حقيقي منتج قوامه العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الشرائح المجتمعية من خلال التركيز على القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتي تضيف قيم حقيقية وتحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

- 6- يتوجب على متخذي القرار الاقتصادي الفلسطيني إعادة النظر في السياسات المالية المتبعة والاهتمام أكثر ببرامج تنموية تحد من هذه المشكلة وتحفز النشاط التنموي من خلال إدخال الفقراء في سوق العمل واعتبارهم عنصراً منتجاً ومضيفاً في الاقتصاد.
- 7- نشر الوعي والتثقيف المصرفي للجمهور بأهمية الادخار والإيداع لدى المصارف مقابل أسعار مجزية، وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة لكي يزيد الاستثمار.
- 8- على السلطة الفلسطينية الاستفادة من بعض التجارب الناجعة وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المتبعة، وأهمها استغلال المنح والمساعدات واستثمارها في القطاعات الإنتاجية.
- 9- ضرورة العمل على تنمية مهارات العمالة في الأراضي الفلسطينية عن طريق عقد دورات مهنية مكثفة لرفع كفاءة العامل ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب لأن العمالة الماهرة تعمل على زيادة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي.
- 10- ضرورة إنهاء الانقسام بين الضفة وغزة الذي يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني. والعمل على تهيئة الأجواء المشجعة للاستثمار الأجنبي، ووضع خطط لتطوير المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الفلسطيني، خاصة رؤوس الأموال الفلسطينية العاملة خارج فلسطين، والتي من شأنها تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني، والإسهام في الحد من البطالة في فلسطين.
- 11- الاستفادة من الموارد الضخمة في الجهاز المصرفي الفلسطيني كقناة لتمويل رئيسي للقطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال التعاون من وزارت الحكومة الفلسطينية ذات الاختصاص في وضع خطة تنموية شاملة للقطاعات الاقتصادية في فلسطين.
- 12- يمكن أن يتم تفعيل دور المساعدات الاقتصادية في إطلاق عملية تراكم رأس المال، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأسرة، وذلك من خلال منهج تنموي يتضمن التالي:
- أ- تخصيص جزء من المساعدات ليذهب لتغطية التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة في حالات الطوارئ مثل المعونات الغذائية.
- ب- يجب أن يذهب النصيب الأكبر من المساعدات لتمويل عجز الموازنات للدول المتلقية لتمويل الاستثمارات العامة.
- ج- توجيه بعض برامج المساعدات اتجاه الشركات الخاصة من خلال برامج التمويل والتحسينات

## المصادر والمراجع

### أولا المراجع العربية:

- 1- أبو رجلة، م، وسروجي، ف، (2013). الاثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث ماس.
- 2- أبو شعبان، ع، (2018). دور القطاع المصرفي في تمويل قطاع الإسكان الفلسطيني " الواقع والتحديات" رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- 3- أبو شيخة، رائد، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- 4- أبو عيدة، ع، (2016). أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال (1994-2014)، مجلة جامعة القدس المفتوحة : للبحوث الإدارية و الاقتصادية، طولكرم، العدد 32. ص 149-165.
- 5- أبو عيدة، ع، زبدة، خ، (2015). دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين (1994م - 2013م)، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 10، العدد 1، ص 207-231.
- 6- أبوجبر، أ، (2015). دور المعلومات الائتمانية التي توفرها سلطة النقد الفلسطينية في نجاعة التسهيلات المصرفية من وجهة نظر الإدارات العليا للمصارف، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- 7- أبوشعبان، ه، (2016). أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة.
- 8- أبوكمال، م، (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 9- انجرو، إ، (2006). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- 10- بخاري، ع، (1998). نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 11- بسيسو، ف، (1990). الاقتصاد العربي في عهد الانتداب البريطاني (1920-1948)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، بيروت.

- 12- تودارو، م. (2006). التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- 13- الحبيب، ف، (1985). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود.
- 14- الحبيب، ف، (1994)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الرياض، الطبعة الثالثة.
- 15- حمدان، ب، (2012). تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- 16- حمدان، ب، (2016). التسهيلات الائتمانية وأثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين، المجلد الأول، العدد الثاني، مجلة الميثاق للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة العالمية الإسلامية، عمان، الأردن.
- 17- حمدان، ن، (2014). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الفلسطيني (1995-2011)، رسالة ماجستير-جامعة الأزهر -غزة.
- 18- حمزة، ح، (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع -عمان، الأردن.
- 19- الخضير، م، (1987). الإئتمان المصرفي، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- 20- خفاجة، أ، (2013). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2011)، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية -غزة.
- 21- خلف، ف، (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن.
- 22- خلف، ف، (2007). الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، الأردن.
- 23- الخليل، ج، (2004). أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية علي الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 24- داوود، ع، (2017). أفاق تطور التسهيلات الائتمانية والتمويلية في المصاريف الإسلامية لتنمية النشاط الانتاجي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 25- داوود، ع، (2017). أفاق تطوير التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية لتنمية النشاط الانتاجي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 26- دحمان، س، البشير، ع، (2007). قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة.
- 27- درويش، د، وناصر، ع، (2012). النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد 11 .

- 28- الراوي، خ، (2003). إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 29- رمضان، ز، وجودة، أ، (2000). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 30- رضاني، ع، (2016). السياسة التمويلية للبنك الاسلامي لتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2005-2013). رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السعودية.
- 31- زايدة، د، (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
- 32- زايدة، د، (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 33- الزبيدي، ح، السعدون، ع، بخيت، ح، (2014). الإئتمان المحلي: دراسة في ابعاده وآثاره في العراق، جامعة القادسية، العراق.
- 34- الزبيدي، ز، (2016). تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق.
- 35- الزبيدي، م، (2002). إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 36- زريقات، ز، (2015). تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الاردن (2009-1980)، المجلة العربية للإدارة، مجلد35، العدد1، الأردن. ص3-25
- 37- سلطة النقد الفلسطينية، (2011). التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2011. سلطة النقد الفلسطينية، (2014). التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2014.
- 38- سلطة النقد الفلسطينية، (2018). التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.
- 39- شرر، ف، (2002). نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، (تعريب أبو عمشة، على)، مكتبة العبيكة، السعودية، الطبعة الأولى.
- 40- الشعار، م، (2015). تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتفعيل دور المؤسسات المالية الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
- 41- الشمري، ن، البياتي، ط، صيام، أ، (1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

- 42- الشخي، ه، (2012). العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- 43- صبرة، د، (2015). أثر الإئتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،
- 44- صبيح، م، (2008). التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، الإسكندرية، مصر.
- 45- عاشور، ي، (1995). آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- 46- العامري، ع، (2003). أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- 47- عبد السلام عمران، ن، وعماد محمد، ع، (2003). دور الإئتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية خلال الفترة (1984-2003)، مجلة الساتل، العدد الأول.
- 48- عبد الكريم، ن، (2018). أساليب تحفيز وتوجيه الاقراض المصرفي نحو القطاعات الانتاجية، معهد الأبحاث ماس.
- 49- عبد الكريم، ن، (2008). تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين (1994-2007)، مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول.
- 50- عبد الكريم، نصر، (2004). أهمية وسبل الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول، مجلد 24.
- 51- العتيبي، ع، (2015). أثر الإئتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية.
- 52- عجمية، م، الليثي، م، (2004). التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، مصر.
- 53- عجمية، م، ناصف، إ، ناصف، ن، (2006). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 54- عطية، ع، (2003). اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،
- 55- عطية، ع، (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- 56- عموص، ع، (2017). تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني في فلسطين (2008-2015)، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.
- 57- عودة، س، (2007). نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

- 58- عودة، س، (2011). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، غزة.
- 59- عوض، ط، والمحادين، ي، (2011). أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، العلوم الادارية، المجلد 38، العدد2. ص506-533
- 60- عيد، ف، (2012). الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 61- الغرباوي، ش، (2015). أثر رأس المال البشري علي النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 62- الفراء، م، (2012). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2012)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 63- فراونة، م، (2014). بعنوان تحليل مدي قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني علي جذب المدخرات وتأثيرها علي التنمية الاقتصادية (1995-2012)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 64- الفليت، خ، (2004). أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية. غزة.
- 65- القريشي، م، (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 66- القريشي، م، (2008). تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 67- الكفري، ص، (2006). الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- 68- لطي، ع، (1977). التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، جامعة عين شمس، مصر.
- 69- الماحي، م، (2010). تخطيط وتمويل التنمية) المناهج- النماذج- التطبيق (الطبعة الأولى، بستان المعرفة، مصر.
- 70- محمد، م، وسهيل، أ، (1999). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر.
- 71- مرادسي، ح، (2009). دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-بانته.
- 72- مشبب، غ، (2015). تأثير الإئتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد2. ص 129-138

- 73- معروف، ه، (2005). تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 74- المغربي، ع، (2014). الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الازهر،
- 75- مفلح، ع، (2012). السياسات الائتمانية للمصرف التجاري: محدداتها وأهدافها، البنوك في الأردن، المجلد الثاني، العدد الثالث، عمان، الأردن.
- 76- ملاوي، أ، (2017). أثر التعمق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2015)، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، جامعة اليرموك، العدد2، الأردن. ص 35-55
- 77- ملاوي، أ، والمنسي، م، (2015). أثر العولمة الاقتصادية على إنتاجية العمل في الأردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2.
- 78- النابلسي، سليم، والمنصور، عمار، (2020). أثر الائتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية المستدامة دراسة حالة الأردن خلال الفترة (2004-2018)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي دولي الخامس بعنوان "خارطة طريق لتنمية مستدامة" المنعقد خلال الفترة من 11-12 يوليو 2020م.
- 79- النجار، ف، (1997). التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن.
- 80- نزارى، ر، (2009). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي-دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة.
- 81- نصار، ص، (2005)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 82- هندي، م، (2006). إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- 83- هوي، إ، عبدالله، ز، الشرايحي، س، محمد، ن، (2017). الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.

- 1- Ayanwale, a, (2007). FDI and Economic Growth Evidence from Nigeria, AERC research paper 165.African Economic Research Consortium.
- 2- Brooks, Chris, (2008). Introductory Econometrics for Finance, second edi, Cambridge University, NEW YOURK.
- 3- Daron, A, (2007). Introduction to Modern Economic Growth, p506.
- 4- David, A, (2005). Macroeconomic Theory and Policy, p 286.
- 5- Dmitry, N, (2014). The Uzawa-Lucas Growth Model with Natural Resources, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 52937, posted 14.
- 6- Gujarati, (2004). Basic Economics, forth the McGraw-Hill companies.
- 7- Güray, (2007). Financial Development and Economic Growth: Evidence from Northern Cyprus.
- 8- Hacievliyagil , N& Eksi, I, (2019).A Micro Based Study on Bank Credit and Economic Growth: Manufacturing Sub-Sectors Analysis, South East European Journal of Economics and Business, Volume 14 (1),p72-91.
- 9- Hamza, S& Khan, E, (2014). Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan, Journal of Applied Environmental And Biological Sciences, ISSN: 2090-4274
- 10- Kangni, Kpodar& Patrick A. Imam, (2016). "Islamic banking: Good for Growth,
- 11- Mavrotas, G. and Kelly, R. (2001) Old Wine in New Bottles: Testing Causality between Savings and Growth. The Manchester School, 69, p97-105.
- 12- Miwa, (2000). Bank and economic growth: Implications from Japanese history .Harvard law school united states.
- 13- Murry, (2009).The banking sector on economic growth: A case study the Liberian, economy (2004-2009)
- 14- Musaeva, Gulzhan And Other (2015).Research on Islamic Banking in Malaysia: A Guide for Future Directions, journal SSRN. Available at <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2577146>
- 15- Neri, S, (2003). The Theory of Economic Growth a Classical, Perspective Edward Elgar, Cheltenham, UK.
- 16- ORIMOGUNJE, O , (2019).The Impact of Banking Credit on Economic Growth and Inflation the Case of Nigeria, IOSR Journal of Business and Management, Volume 21, Issue 2. PP 32-44.

- 17- Romer, p, (1990). Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, VOL 98, No 5, University of Chicago
- 18- Saha, (2010). Role of banking in Indians economy
- 19- Samuelson, Paul (1960) , the General Theory. In Harris Seymour E. The New Economics: Keynes in Influence on Theory and public, Dennis Dobson, London, p 153
- 20- Sanusi, (2011). Banks in Nigeria and national economic
- 21- Sathye, (2000). Efficiency of Banks in a Developing Economy: The Case of India Science Direct, Vol 59, p 387-401.
- 22- Shan J. & Wilson, K. (2001). Causality between Trade and Tourism: Empirical Evidence Form China Applied Economics Letters 8 (4) 279-283
- 23- Stigler, G, (2004). Ricardo And 93% Labor Theory of Value, the American Economic Review, Vol 48, No 3, American Economic Association
- 24- Taghipour, (2008). The role of banking system development in economic growth, Iran case university of Canberra india.
- 25- Yan, x & gang, s, (2009). Linear Regresson Analysis Theory And Computing, world scientific Publishing co.pteltd.

### ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1- موقع الاونكتاد <http://www.unctad.org>
- 2- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [/http://www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)
- 3- موقع سلطة النقد الفلسطينية <http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx>

## الملاحق

ملحق 1: بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995م-2019م).

جدول (1.3): معدل نمو التسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (1995م-2019م)

السنة	التسهيلات الإئتمانية	معدل النمو
1995	257	-
1996	401.70	56.30
1997	578.19	43.94
1998	776.71	34.33
1999	967.12	24.51
2000	1280.21	32.37
2001	1184.85	-7.45
2002	944.72	-20.27
2003	1062.18	12.43
2004	1421.92	33.87
2005	1787.94	25.74
2006	1843.38	3.10
2007	1705.17	-7.50
2008	1828.18	7.21
2009	2234.21	22.21
2010	2885.92	29.17
2011	3550.70	23.04
2012	4199.25	18.27
2013	4480.11	6.69
2014	4895.09	9.26
2015	5824.76	18.99
2016	6871.91	17.98
2017	8025.98	16.79
2018	8432.27	5.06
2019	9039.11	7.20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (2.3): التوزيع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م)  
بالمليون دولار

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
1996	21.9	499.7
1997	62.92	549.95
1998	85.67	747.43
1999	98.0	869.1
2000	416.7	863.6
2001	363.6	822.0
2002	139.6	802.3
2003	248.6	812.8
2004	411.8	1005.2
2005	592.2	1195.2
2006	483.0	1360.4
2007	421.5	1283.7
2008	534.2	1295.7
2009	637.4	1596.5
2010	837.2	2048.6
2011	1101.1	2449.6
2012	1407.4	2791.8
2013	1373.7	3106.4
2014	1239.8	3655.3
2015	1456.0	4368.6
2016	1418.9	5453.0
2017	1476.0	6550.0
2018	1316.8	7115.5
2019	1558.1	7481.0

المصدر: من عام 1996 - 2007، التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، (2010، 2005)

2008-2019 من خلال الرابط التالي:

<p://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG.htt>

جول (3.3): التوزيع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص في فلسطين خلال  
الفترة (1996م-2019م)

بالمليون دولار

السنة	العقارات والإتشاءات	تطوير الأراضي	التعدين والصناعة	التجارة الداخلية والخارجية	الزراعة وتصنيع الأغذية	السياحة والفنادق والمطاعم والسباحة	خدمات عامة أخرى
1996	46.6	-	82.6	150.4	3.0	6.4	-
1997	75.3	-	79.3	227.7	22.6	8.5	-
1998	104.6	-	90.5	205.8	12.4	22.0	-
1999	124.0	-	105.9	265.3	15.9	35.0	-
2000	124.2	-	109.9	357.9	21.0	30.0	-
2001	128.6	-	112.5	307.8	14.1	24.1	-
2002	116.4	-	101.1	263.1	16.1	23.0	-
2003	133.7	-	92.6	264.3	16.4	21.7	-
2004	152.5	-	98.3	299.3	18.1	22.8	-
2005	189.1	-	105.7	364.9	14.7	23.1	-
2006	208.7	-	117.1	364.6	15.4	24.1	-
2007	225.0	-	118.8	369.9	18.9	26.3	-
2008	188.21	34.47	152.71	329.10	33.91	23.76	252.01
2009	221.51	44.69	184.76	341.29	38.60	39.30	327.67
2010	331.59	76.70	257.87	392.20	45.29	47.90	381.27
2011	411.46	29.66	303.73	489.59	33.73	50.00	268.46
2012	589.45	41.69	173.80	503.21	35.08	57.92	246.90
2013	650.44	57.14	222.15	612.32	38.31	58.95	226.76
2014	790.13	41.03	257.21	744.62	46.49	59.87	347.34
2015	952.49	128.52	264.34	941.90	73.33	71.97	361.93
2016	1213.39	156.22	299.29	1103.27	124.98	87.08	523.66
2017	1389.14	231.51	396.30	1405.34	124.08	68.46	791.00
2018	1605.71	255.38	443.47	1569.64	140.58	92.70	795.40
2019	1712.68	302.99	477.68	1535.61	149.70	81.11	846.00

المصدر: من عام 1996-2007 من خلال التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية

أما بيانات 2008-2019 من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

-: تعني لا يوجد قيمة

جدول (4.3): التوزيع الجغرافي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م)

بالمليون دولار

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1996	423.86	296.58	127.28
1997	612.87	416.09	196.78
1998	833.10	585.61	247.48
1999	1005.47	733.37	272.10
2000	1346.65	807.73	538.92
2001	1220.08	727.57	492.51
2002	956.92	703.41	253.51
2003	1071.99	742.15	329.84
2004	1427.65	907.38	520.27
2005	1786.41	1192.70	593.71
2006	1843.38	1487.34	356.04
2007	1705.17	1411.12	294.05
2008	1828.18	1630.96	197.22
2009	2234.21	2060.77	173.44
2010	2885.92	2681.96	203.96
2011	3550.70	3250.88	299.82
2012	4199.25	3768.95	430.30
2013	4480.11	3986.19	493.92
2014	4895.09	4320.06	575.03
2015	5824.76	5135.53	689.23
2016	6871.91	5964.41	907.50
2017	8025.98	7039.77	986.21
2018	8432.27	7483.26	949.00
2019	9039.11	8131.71	907.39

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (5.3): التسهيلات الإئتمانية حسب النوع في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م)

بالمليون دولار

التمويل التاجيري	جاري مدين	القروض	السنة
0.00	255.44	146.26	1996
0.00	325.55	252.63	1997
0.00	448.87	327.85	1998
0.00	530.94	436.18	1999
0.00	764.62	515.58	2000
0.00	643.26	541.59	2001
6.86	521.02	416.85	2002
6.30	581.08	474.80	2003
7.26	795.46	619.20	2004
10.43	623.23	1154.28	2005
10.44	665.81	1167.13	2006
11.04	616.79	1077.34	2007
10.35	703.68	1114.15	2008
7.77	663.58	1562.87	2009
7.50	900.39	1978.03	2010
8.73	1010.30	2531.67	2011
10.87	1238.07	2950.32	2012
13.95	1258.50	3207.65	2013
20.28	1021.05	3853.77	2014
29.50	1155.40	4639.86	2015
39.74	1199.62	5632.55	2016
58.00	1373.84	6594.13	2017
75.59	1366.38	6990.30	2018
92.26	1324.16	7622.69	2019

المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (6.3): معدل نمو التسهيلات الإئتمانية حسب العملة في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م)

السنة	شيقل إسرائيلى	معدل نمو التسهيلات بالشيكل	دينار أردنى	معدل نمو التسهيلات بالدينار	دولار أمريكى	معدل نمو التسهيلات بالدولار	عملات أخرى	معدل نمو التسهيلات عملات أخرى
1996	122.54	-	186.95	-	112.2	-	2.17	-
1997	177.43	44.79	181.82	-2.74	246.18	119.41	7.45	243.32
1998	192.54	8.52	212.54	16.90	414.43	68.34	13.59	82.42
1999	202.6	5.22	217.59	2.38	566.55	36.71	18.72	37.75
2000	301.26	48.70	218.42	0.38	812.11	43.34	14.86	-20.62
2001	226.19	-24.92	176.75	-19.08	810.86	-0.15	6.28	-57.74
2002	166.94	-26.19	138.98	-21.37	643.98	-20.58	7.02	11.78
2003	242.36	45.18	146.68	5.54	673.78	4.63	9.17	30.63
2004	397.51	64.02	174.16	18.73	843.29	25.16	12.69	38.39
2005	299.25	-24.72	223.71	28.45	1252.84	48.57	10.61	-16.39
2006	315.34	5.38	196.61	-12.11	1317.31	5.15	14.12	33.08
2007	336.57	6.73	186.17	-5.31	1167.03	-11.41	15.41	9.14
2008	474.27	40.91	147.54	-20.75	1190.17	1.98	16.2	5.13
2009	578.99	22.08	218.74	48.26	1427.02	19.90	9.46	-41.60
2010	866.7	49.69	246.21	12.56	1756.57	23.09	16.43	73.68
2011	863.63	-0.35	420.92	70.96	2245.93	27.86	20.21	23.01
2012	1367.62	58.36	549.68	30.59	2255.1	0.41	26.85	32.86
2013	1510.73	10.46	471.06	-14.30	2464.06	9.27	34.25	27.56
2014	1443.56	-4.45	582.65	23.69	2838.67	15.20	30.21	-11.80
2015	1984.66	37.48	863.17	48.15	2929.39	3.20	47.54	57.37
2016	2460.94	24.00	972.01	12.61	3375.07	15.21	63.89	34.39
2017	3182.65	29.33	1129.44	16.20	3589.51	6.35	124.37	94.66
2018	3099.25	-2.62	1299.37	15.05	3890.59	8.39	143.06	15.03
2019	3657.18	18.00	1349.55	3.86	3882.29	-0.21	150.09	4.91

المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (7.3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1995م-2019م)  
بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل لنمو الناتج
1995	5417.70	7.12
1996	5483.53	1.22
1997	6287.82	14.67
1998	7189.13	14.33
1999	7784.42	8.28
2000	7118.37	-8.56
2001	6455.60	-9.31
2002	5649.35	-12.49
2003	6441.16	14.02
2004	7853.4	21.93
2005	8740.1	11.29
2006	8653	-1.00
2007	8980.8	3.79
2008	9648	7.43
2009	10477.1	8.59
2010	11082.4	5.78
2011	12146.4	9.60
2012	12886.9	6.10
2013	13492.4	4.70
2014	13471.1	-0.16
2015	13972.4	3.72
2016	15211	8.86
2017	15426.9	1.42
2018	15616.2	1.23
2019	15764.4	0.95

المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (8.3): المنح والمساعدات في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م)

بالمليون دولار أمريكي

السنة	المنح والمساعدات	معدل نمو المنح والمساعدات
1996	291.54	-
1997	268.12	-8.03
1998	236.32	-11.86
1999	244.93	3.64
2000	510.00	108.22
2001	849.00	66.47
2002	697.00	-17.90
2003	620.00	-11.05
2004	353.00	-43.06
2005	636.00	80.17
2006	1019.00	60.22
2007	1322.00	29.74
2008	1978.10	49.63
2009	1401.80	-29.13
2010	1210.30	-13.66
2011	977.52	-19.23
2012	932.11	-4.65
2013	1357.98	45.69
2014	1230.44	-9.39
2015	796.80	-35.24
2016	766.34	-3.82
2017	720.38	-6.00
2018	664.84	-7.71
2019	492.10	-25.98

المصدر: إحصاءات سلطة النقد من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

جدول (9.3): الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين خلال الفترة (1995م-2018م)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1995	122.6
1996	177.2
1997	163
1998	218.2
1999	188.6
2000	62
2001	19.2
2002	9.4
2003	18
2004	48.9
2005	46.5
2006	18.6
2007	28.3
2008	51.5
2009	300.5
2010	180
2011	213.8
2012	133
2013	143
2014	316
2015	354
2016	357
2017	345
2018	315

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي مسح الاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات (1995-2018).

ملحق 2: بيانات النموذج القياسي.

DV	FDI	GD	CF	GDP	السنة
1	177.2	291.54	401.70	5483.54	1996
1	163	268.12	578.19	6287.82	1997
1	218.2	236.32	776.71	7189.13	1998
1	188.6	244.93	967.12	7784.42	1999
0	62	510.00	1280.21	7118.37	2000
0	19.2	849.00	1184.85	6455.61	2001
0	9.4	697.00	944.72	5649.35	2002
1	18	620.00	1062.18	6441.16	2003
1	48.9	353.00	1421.92	7107.37	2004
1	46.5	636.00	1787.94	7874.88	2005
0	18.6	1019.00	1843.38	7567.71	2006
0	28.3	1322.00	1705.17	8066.47	2007
1	51.5	1978.10	1828.18	8556.86	2008
1	300.8	1401.80	2234.21	9298.10	2009
1	1378	1210.30	2885.92	10051.16	2010
1	1505	977.52	3550.70	11298.87	2011
0	1463	932.11	4199.25	12008.92	2012
1	1558	1357.98	4480.11	12275.21	2013
0	1568	1230.44	4895.09	12252.88	2014
1	1573	796.80	5824.76	12673.00	2015
1	1701	766.34	6871.91	13269.70	2016
1	1669	720.38	8025.98	13686.40	2017
1	1758	664.84	8432.27	13810.30	2018

## فهرس الملاحق

- ملحق 1: بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2019) ..... 132
- ملحق 2: بيانات النموذج القياسي. .... 141

## فهرس الجداول

- جدول 1.3: تطور عدد المصارف التجارية وفروعها لسنوات مختارة خلال الفترة (1920م-1945م).....69
- جدول 2.3: عدد المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1948م-1967م).....70
- جدول 3.3: عدد المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967م-1994م)....71
- جدول 4.3: عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين خلال الفترة (1993م-2019م).....74
- جدول 5.3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال (1995م-2019م).....89
- جدول 1.4: ملخص لأهم الدراسات التطبيقية.....97
- جدول 2.4: الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.....106
- جدول 3.4: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.....107
- جدول 4.4: نتائج اختبار جذر الوحدة (فيلبس بيرون) Phillips-Perron.....108
- جدول 5.4: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات الدراسة.....109
- جدول 6.4: اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.....111
- جدول 7.4: نتائج تحديد عدد تأخيرات التباطؤ الزمني.....112
- جدول 8.4: نتائج اختبار السببية باستخدام (Toda & Yamamoto test).....112
- جدول 9.4: نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج الدراسة.....113
- جدول 10.4: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation.....115
- جدول 11.4: نتائج اختبار ARCH.....115
- جدول 12.4: نتائج اختبار VIF.....116
- جدول 13.4: نتائج اختبار T لمساواة متوسط حدود الخطأ للصفر.....116

## فهرس الأشكال

- شكل 1.3: معدل نمو التسهيلات الإئتمانية خلا الفترة (1996م-2019م).....76
- شكل 2.3: لتوزيع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م).....78
- شكل 3.3: لتوزيع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص خلال الفترة (2008م-2019م).....79
- شكل 4.3: لتوزيع الجغرافي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996-2019).....81
- شكل 5.3: توزيع للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2001م) حسب النوع.....82
- شكل 6.3: توزيع للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين خلال الفترة (2002م-2019م) حسب النوع.....83
- شكل 7.3: معدل نمو للتسهيلات الإئتمانية حسب العملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2019).....85
- شكل 8.3: معدلات نمو لنتج لمطي في فلسطين خلال الفترة (1995م-2019م) بالأسعر لثابتة سنة الأسلس (2015).....87
- شكل 9.3: لمنح والمساعدات في فلسطين خلال الفترة (1996م-2019م).....90
- شكل 10.3: الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نموه في فلسطين خلال الفترة (1996م-2018م).....91
- شكل 1.4: نتأج لتوزيع الطبيعي.....114
- شكل 2.4: القيم الحقيقية والقيم المقدره والبولقي لنموذج الدراسة.....117

## فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر و عرفان
ج.....	مصطلحات الدراسة:
ه.....	الملخص:
و.....	Abstract:

### 1..... الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.....	1.1 المقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 أهداف الدراسة:
4.....	4.1 أسئلة الدراسة:
4.....	5.1 فرضيات الدراسة
4.....	6.1 أهمية الدراسة
4.....	1.6.1. الأهمية العملية:
5.....	2.6.1. الأهمية العلمية:
5.....	7.1 منهجية الدراسة
5.....	8.1 نموذج الدراسة
6.....	9.1 حدود الدراسة
6.....	10.1 هيكل الدراسة

### 8..... الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات السابقة

10.....	1.2 مفاهيم الإئتمان المصرفي
10.....	1.1.2. المقدمة:
10.....	2.1.2. تعريف الإئتمان المصرفي:
10.....	3.1.2. أنواع التسهيلات الإئتمانية (The Types of Credit Facilities):
11.....	1.3.1.2. التسهيلات الإئتمانية المباشرة (Direct Credit Facelifts):
12.....	2.3.1.2. التسهيلات الإئتمانية غير المباشرة (Indirect Credit Facilities):

- 14 ..... 4.1.2. السياسة الائتمانية:
- 15 ..... 5.1.2. العوامل المحددة لحجم الائتمان المصرفي:
- 16 ..... 6.1.2. مخاطر عملية الائتمان وأنواعها:
- 17 ..... 7.1.2. مراحل وإجراءات منح الائتماء:
- 18 ..... 8.1.2. الخلاصة:
- 19 ..... 2.2 مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي
- 19 ..... 1.2.2. المقدمة:
- 19 ..... 2.2.2. مفهوم النمو الاقتصادي:
- 20 ..... 1.2.2.2. أنواع النمو الاقتصادي:
- 21 ..... 2.2.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي:
- 22 ..... 3.2.2. مصادر النمو الاقتصادي (Sources of economic growth):
- 22 ..... 1.3.2.2. رأس المال:
- 23 ..... 2.3.2.2. النمو السكاني:
- 23 ..... 3.3.2.2. التقدم التقني:
- 23 ..... 4.3.2.2. الموارد الطبيعية:
- 24 ..... 4.2.2. فكر التجاريين في النمو الاقتصادي (القرن 16-17 ميلادي):
- 24 ..... 5.2.2. فكر الطبيعيين في النمو الاقتصادي (النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي):
- 25 ..... 6.2.2. النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:
- 26 ..... 1.6.2.2. تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723م-1790م):
- 26 ..... 2.6.2.2. تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1833):
- 27 ..... 3.6.2.2. تحليل روبرت مالوتس للنمو الاقتصادي (1766م- 1834م):
- 28 ..... 4.6.2.2. نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي (1883م-1950م):
- 29 ..... 7.2.2. النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي (1818م-1883م):
- 30 ..... 8.2.2. النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:
- 30 ..... 1.8.2.2. تحليلات كينز في النمو الاقتصادي (1833م-1946م):
- 31 ..... 2.8.2.2. نموذج هارد - دومار:
- Traditional Neoclassical ) النمو الاقتصادي (
- 33 ..... Growth Theory) نموذج سولو:
- 35 ..... 10.2.2. نظرية النمو الجديدة (الداخلية):
- 35 ..... 1.10.2.2. نموذج رومر 1986:

- 36 ..... 2.10.2.2. نموذج AK: .....
- 37 ..... 3.10.2.2. نموذج لوكاس 1988 (Lucas): .....
- 39 ..... 11.2.2. الخلاصة: .....
- 40 ..... 3.2 الدراسات السابقة في مجال الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي .....
- 40 ..... 1.3.2. مقدمة: .....
- 40 ..... 2.3.2. الدراسات التي تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين: .....
- 49 ..... 3.3.2. الدراسات التي تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية: .....
- 56 ..... 4.3.2. لدراسة التي تناولت الإئتمان المصرفي وأثره على نمو الاقتصدي في الدول الأخرى الأجنبية: .....
- 64 ..... 5.3.2. التعقيب على الدراسات السابقة: .....
- 64 ..... 1.5.3.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: .....
- 64 ..... 2.5.3.2. أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: .....
- 65 ..... 3.5.3.2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: .....

## 66 ..... الفصل الثالث: الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في فلسطين .....

- 68 ..... 1.3 تطور الإئتمان المصرفي في فلسطين .....
- 68 ..... 1.1.3. المقدمة: .....
- 68 ..... 2.1.3. مفهوم القطاع المصرفي: .....
- 68 ..... 3.1.3. أهمية المؤسسات المصرفية: .....
- 68 ..... 4.1.3. تطور القطاع المصرفي الفلسطيني: .....
- 68 ..... 1.4.1.3. القطاع المصرفي الفلسطيني قبل عام 1948م: .....
- 70 ..... 2.4.1.3. القطاع المصرفي الفلسطيني (1948م-1967م): .....
- 71 ..... 3.4.1.3. القطاع المصرفي الفلسطيني أثناء الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967م إلى 1993م: .....
- 72 ..... 5.1.3. النظام المصرفي الفلسطيني في عهد السلطة الفلسطينية: .....
- 73 ..... 6.1.3. المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (1993م-2019م): .....
- 75 ..... 7.1.3. الإئتمان المصرفي في فلسطين: .....
- 76 ..... 1.7.1.3. معدل نمو التسهيلات الإئتمانية في فلسطين: .....
- 77 ..... 2.7.1.3. التوزيع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين: .....
- 80 ..... 3.7.1.3. التوزيع الجغرافي للتسهيلات الإئتمانية في فلسطين: .....
- 81 ..... 4.7.1.3. التسهيلات الإئتمانية في فلسطين حسب النوع: .....
- 84 ..... 5.7.1.3. التسهيلات الإئتمانية في فلسطين حسب العملة: .....
- 85 ..... 8.1.3. الخلاصة: .....

- 2.3 تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين ..... 86
- 1.2.3 النمو الاقتصادي في فلسطين: ..... 86
- 2.2.3 المنح والمساعدات في فلسطين: ..... 90
- 3.2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين: ..... 91
- 4.2.3 الخلاصة: ..... 93

#### 94 ..... الفصل الرابع: منهجية الدراسة ونتائجها واختبار الفرضيات

- 1.4 منهجية الدراسة وإجراءاتها ..... 96
- 1.1.4 المقدمة: ..... 96
- 2.1.4 النموذج القياسي المستخدم لقياس أثر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الفلسطيني: . 96
- 3.1.4 مصادر البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مصادر النمو السابق: ..... 101
- 4.1.4 الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي: ..... 101
- 5.1.4 الفترات الزمنية التي سيتم دراستها وتحليلها: ..... 105
- 2.4 نتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفرضيات ..... 106
- 1.2.4 المقدمة: ..... 106
- 2.2.4 نتائج تقدير النموذج القياسي: ..... 106
- 1.2.2.4 الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة: ..... 106
- 2.2.2.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: ..... 107
- 3.2.2.4 نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة: ..... 108
- 4.2.2.4 نتائج اختبار التكامل المشترك: ..... 109
- 5.2.2.4 نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج الدراسة: ..... 110
- 6.2.2.4 نتائج اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل (Toda & Yamamoto): ... 111
- 7.2.2.4 نتائج تقدير النموذج القياسي: ..... 113
- 3.2.4 التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي: ..... 118
- 4.2.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة: ..... 120
- 3.4 النتائج والتوصيات ..... 121
- 1.3.4 النتائج: ..... 121
- 2.3.4 التوصيات: ..... 122

124	المصادر والمراجع
132	الملاحق
142	فهرس الملاحق
143	فهرس الجداول
144	فهرس الأشكال
145	فهرس المحتويات